BOSNIA

فكرت كارتشيتش

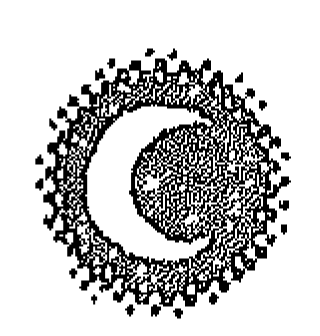
البوشناق وتحديات الحداثة

في أواخر العهد العثماني وأثناء الحكم النمساوي الهنغاري للبوسنة



القلم
el-Kalem

الفكر الإسلامي الحديث
Savremena islamska misao



الفكر الإسلامي الحديث

Savremena islamska misao

المؤلف: فكرت كارتشيتش
البوشناق وتحديات الحداثة في أواخر العهد العثماني وأثناء الحكم النمساوي الهنغاري للبوسنة
العنوان الأصلي:
Bošnjaci i izazovi modernosti - kasni osmanlijski i habsburški period
الترجمة إلى اللغة العربية: صبحي وسيم تادفي
تدقيق الترجمة: إبراهيم أحمتاغيتش
المراجعة اللغوية: أ.د. السيد عبد القادر
الناشر: دار «القلم» - البوسنة والهرسك
عن الناشر: سليم ياركوتش
رئيس التحرير: مصطفى برلياتشا
المحرر الفني: نوركو كارمان
مصمم الغلاف: طارق يسنكوفيتش
الإعداد الفني: دار «القلم»
الطباعة: مطبعة «بيموست» - سراييفو
عدد النسخ: ٢٠٠٠

CIP - Katalogizacija u publikaciji
Nacionalna i univerzitetska biblioteka
Bosne i Hercegovine, Sarajevo

930. 85 (497 6-163.43*) "19/20"

KARČIĆ, Fikret
Al Būšnāq wa taḥaddiyāt al-hadāṯa :
Fī awāḫir 'al-ahd al-'uṯmānī wa aṯnā'a al-hukm
an-nimsāwī al-hunġārī li al-būsna / Fikret Karčić
; [muterdžim Subhi Wassim Tadefi]. - Sarajevo :
El-Kalem, 2004. - 172 str. : ilustr. 21 cm

Prijevod djela: The Bosniaks and the Challanges
of Modernity... Bibliografija: str. 163-172. ;
Bibliografske i druge bilješke uz tekst.

ISBN 9958 23 158-1

COBISS.BH ID 13004294

Mišljenjem Federalnog ministarstva obrazovanja i nauke br. 04-15-1376-1/04 od 08. 04. 2004. knjiga Fikreta Karčića "Bošnjaci i izazovi modernosti" je proizvod iz člana 18, tačka 10. Zakona o porezu na promet proizvoda i usluga - preičšćeni tekst - ("Službene novine Federacije BiH", br. 49/02 i 37/03), te je oslobođena plaćanja poreza na promet.

فكرت كارتشيتش

البوشناق وتحديات الحداثة

في أواخر العهد العثماني
وأثناء الحكم النمساوي الهنغاري للبوسنة

el-Kalem

دار القلم

سراييفو، ٢٠٠٤م

أهدي هذا الكتاب إلى والدي حسن كارتشيتش (١٩٢٨ - ١٩٩٨) وجدّي راسم أفندي طبقوفيتش (١٩٠٢ - ١٩٨٧) إمام مسجد بيكافاتس في فيشيغراد، عُفِيَ عنهما.

شكر

كتبت هذا الكتاب في الفترة بين ١٩٩٥ و١٩٩٩ حيث كنت أعمل في الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا، وكانت الكتابة عن البوسنة مع بعد المسافة عن البلقان أمرا صعبا للغاية: فالمكتبات في البوسنة كانت قد دمرت أو بات الوصول إليها أمرا بعيد المنال، كما أن وسائل الاتصال كانت غير منتظمة، وبعض الصلات الشخصية قد انقطعت. ولكنني تمكنت من الحصول على الكثير من المواد باللغة البوسنية من مكتبة الغازي خسرو بيك في سراييفو، ومن مكتبة كلية الدين في إزمير والتي تحتفظ بأعمال العالم البوسني الشهير محمد طيب أوكيتش (١٩٠٢-١٩٧٧). أما المراجع الأوروبية الأخرى فقد حصلت عليها من خلال التبادل مع المكتبات الأخرى عبر مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا.

وفي هذا المقام أود أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى مركز الدراسات والأبحاث في الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا على المساعدة البحثية التي حصلت عليها منه، كما أخص بالشكر الدكتور عبد الحميد أبو سليمان رئيس الجامعة السابق، وأتوجه بالشكر أيضا إلى أصدقائي وزملائي في سراييفو وخاصة إلى مصطفى يحيتش Mustafa Jahić مدير مكتبة الغازي خسرو بيك والدكتور أنس كاريتش Enes Karić الأستاذ في كلية الدراسات الإسلامية على تأييدهما ومساعدتهما الكبيرة لي. كما وأشكر دار »القلم« للنشر التابعة

للمشيخة الإسلامية في البوسنة والهرسك على تعاونها ومساعدتها مما كان له كبير الفضل على إصدار هذا الكتاب.

كما وأتوجه بعبارات الشكر إلى العاملين في المكتبة السليمانية ومكتبة جامعة البوسفور في استنبول ومكتبة كلية الدراسات الإسلامية في إزمير على تجاوبهم وحسن تعاونهم.

وأنا مدين بالشكر أيضا للأستاذين عبد الرشيد موتن Abdul Rashid Moten وفريد موهيتش Ferid Muhić على مقترحاتهما التي أتحفاني بها بعد قراءتهما للكتاب قبل طباعته.

وفي الختام أود تقديم شكري العميق إلى زوجتي حميدة على عونها وتأييدها لي، كما أشكر ابنينا حمزة وهارون وابنتنا حِكْمَتَه على ما أبدوه من صبر وتحمل.

المقدمة

إن التحديث في المجتمع البوسني تم ضمن نظامين مختلفين سياسيا وثقافيا. فقد بدأت عملية التحديث مع تفكك الدولة العثمانية واضمحلال الثقافة الإسلامية، واستمرت تحت الحكم غير الإسلامي (الإمبراطورية النمساوية الهنغارية والمملكة اليوغوسلافية وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية) وتحت تأثير الثقافة الأوروبية، وبذلك أثرت هذه الأطر السياسية والثقافية المختلفة على مسار وطبيعة هذه العملية.

لقد حكم العثمانيون البوسنة والهرسك من عام ١٤٦٣ إلى عام ١٨٧٨م. وفي القرن الأخير من حكمهم، بدؤوا إدخال إصلاحات تحديثية في البوسنة والهرسك، وذلك ضمن إطار حملة واسعة النطاق، الهدف منها إحداث التغييرات المطلوبة في بنية الإمبراطورية العثمانية. لقد كانت الإجراءات التي اتخذت تحت فكرة نظام التجديد أو التنظيمات تستمد شرعيتها من مبدأ الإصلاح المعتمد في الإسلام، وكان المؤسسون لهذه الإصلاحات هم السلاطين ونخبة القوم الذين كان المسلمون في ذلك الوقت ينظرون إليهم على أنهم قادة الإسلام وحماته.

وبعد زوال الحكم العثماني، وحتى عام ١٩٩٠م، تعاقبت على البوسنة والهرسك أربعة أنظمة حكم مختلفة. فالإمبراطورية النمساوية الهنغارية حكمت البوسنة والهرسك من ١٨٧٨ إلى ١٩١٨، وجاءت بعدها مملكة يوغوسلافيا من ١٩١٨ إلى ١٩٤١، وأثناء السنوات

الأربع للحرب العالمية الثانية كانت البوسنة والهرسك قد ضمت إلى دولة كرواتيا المستقلة الفاشية، وفي النهاية جاءت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية من عام ١٩٤٥ وحتى عام ١٩٩١م. وكانت هذه الأنظمة الأربعة التي حكمت البوسنة والهرسك بعد العثمانيين تنحدر من البيئة الثقافية لأوروبا الوسطى وأوروبا الجنوبية الشرقية، ولكن فترتي الحكم النمساوي الهنغاري واليوغوسلافي الاشتراكي كان لهما أكبر الأثر على عملية التحديث في البوسنة والهرسك، فالإمبراطورية النمساوية الهنغارية حكمت البوسنة والهرسك ٤٠ عاما، بينما استمر حكم النظام اليوغوسلافي الاشتراكي ٤٦ عاما، وهذا يعني أنهما كانا يمتلكان فترة كافية نسبيا لتحقيق مشروعاتهما التحديثية.

كانت فترة الحكم النمساوي الهنغاري ذات أهمية خاصة، لأنها كانت المرة الأولى التي احتك فيها مسلمو البوسنة والهرسك البوشناق بالأفكار والمؤسسات الأوربية احتكاكا مباشرا. وبعد أن تم للإمبراطورية النمساوية الهنغارية احتلالها العسكري للبوسنة والهرسك تحوّل التهديد العسكري إلى ضغط حضاري استمر ٤٠ عاما، فترك أثرا لا يمحى في نسيج المجتمع البوسني بجميع جوانبه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية. لقد بلغ هذا التأثير حدا يجعل الفهم التام للحقب التاريخية التي تلته أمرا صعبا جدا بدون دراسة تفصيلية لفترة الحكم النمساوي الهنغاري. وخلال فترة الاحتلال النمساوي الهنغاري انقطعت صلات البوسنة والهرسك السياسية مع الدولة العثمانية، وتأسست إدارة بوشناقية دينية إسلامية مستقلة عن مكتب شيخ الإسلام في استنبول، وإلى جانب فئة علماء الدين نشأت طبقة من المثقفين الذين تربوا على أفكار المدنية الحديثة، ودخلت الأحزاب السياسية المسلمة لأول مرة معترك الحياة السياسية، وتم افتتاح البنوك

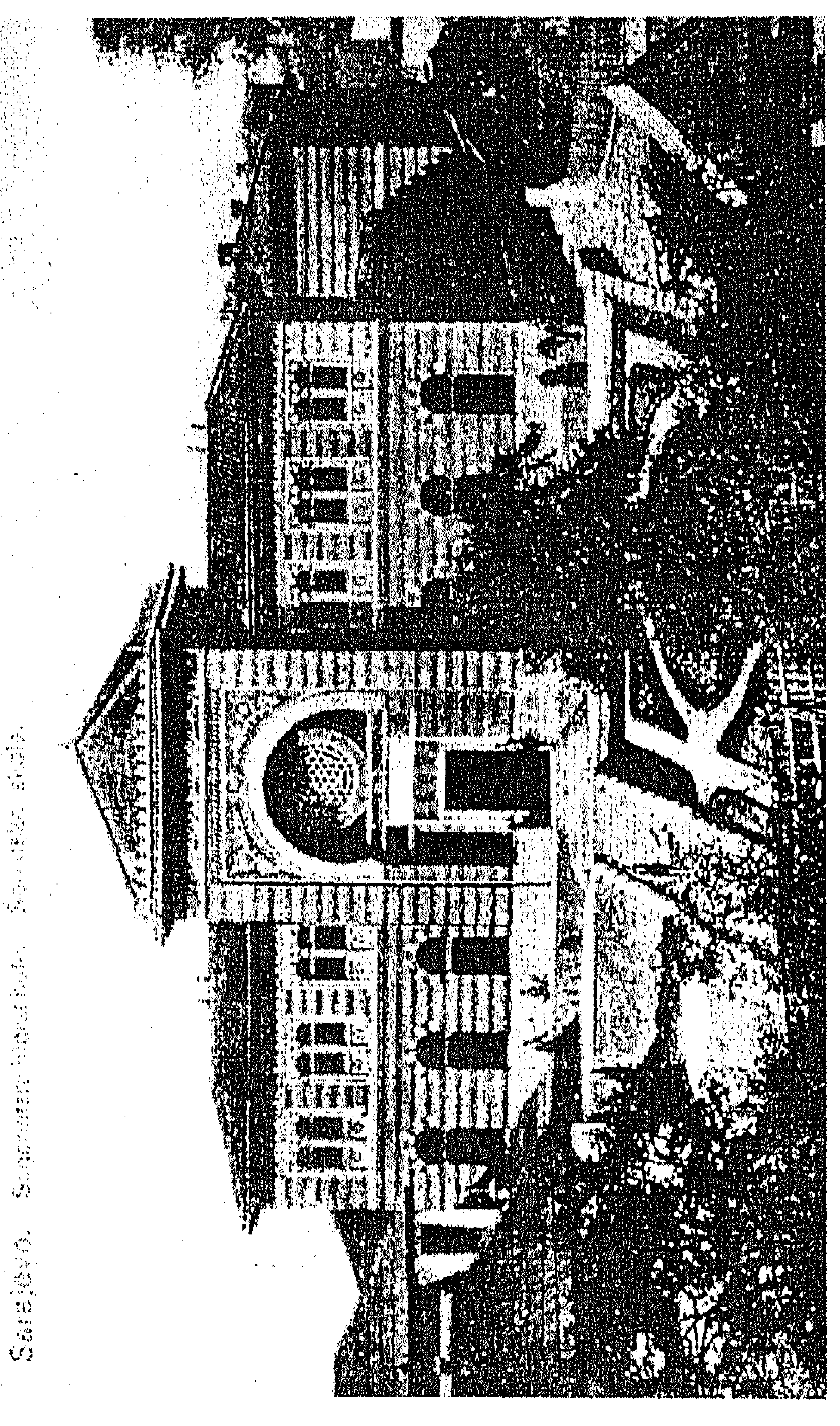
والمدارس الحديثة، وفي مدن البوسنة والهرسك ألحقت أحياء سكنية جديدة »أوروبية« بالأحياء الشرقية التي كانت تمثل النوى لتلك المدن، وأدخلت مقاييس جديدة للآداب والأخلاق الاجتماعية. هذا البرنامج التحديثي كان ينطلق من مفهوم أوروبا الوسطى للتحديث، وتم تطبيقه من قبل مؤسسات وأجهزة دولة غير مسلمة، أما النظام الديني والمعياري الإسلامي فقد اقتصر تأثيره على الإدراك الحسي للإصلاحات عند المسلمين ولم يكن له تأثير على المضمون الحقيقي لتلك الإصلاحات. وهذا الكتاب يبحث في المحاولات التحديثية العثمانية والنمساوية الهنغارية في البوسنة والهرسك. وقد تم التركيز فيه بشكل خاص على مشروع التحديث النمساوي الهنغاري لما كان له من نتائج بعيدة. وشملت هذه الدراسة الجانب السياسي للتحديث والقائمين عليه، وكذلك تأثير هذا التحديث على الاقتصاد والمجتمع والثقافة والسياسة. وبعد ذلك يناقش الكتاب أجوبة علماء الدين والمثقفين في البوسنة والهرسك على التحديات التي جاء بها هذا التحديث، ولا سيما قضايا الهجرة والخدمة العسكرية في جيش غير مسلم والمنظمات الشعبية المسلمة والعلاقة بين الهوية الثقافية والثقافة الأوروبية والروابط التي تربط البوشناق بالأمة الإسلامية. ولكن هذا البحث يبدأ بمناقشة موجزة حول مسألة التحديث وما يرتبط بها من أفكار ومفاهيم.

إن دراسة عملية التحديث في البوسنة والهرسك في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني وأثناء الحكم النمساوي الهنغاري، والأجوبة التي قدمها المثقفون المسلمون عن تحديات هذا التحديث، ربما تسهل علينا فهم عملية التحديث الشاملة في العالم الإسلامي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. وإضافة إلى ذلك فإن هذا البحث يقدم لنا الفرصة لإجراء مقارنة بين التحديث في بيئة ذات

أغلبية مسلمة وبيئة ذات أقلية مسلمة، وكذلك أجوبة علماء الدين والمثقفين في مناطق مختلفة. كما أن هذا البحث يتيح لنا إمكانية وضع التطور المحلي للفكر الإسلامي في منظور واسع مما يجعله وثيق الصلة بالتجربة التاريخية العالمية للأمة الإسلامية.

في هذه الدراسة استخدمنا أسلوبين للبحث، ففي الأسلوب الأول ومن خلال التعامل مع التحديث في البوسنة والهرسك ونتائجه حاولنا تجميع نتائج الدراسات التي كتبها علماء وباحثون بوسنيون وأجانب ومن ثم أضفنا إلى ذلك عنصر المقارنة مع تجارب الشعوب المسلمة الأخرى ومع التفسير الإسلامي للتحديث.

في الأسلوب الثاني ومن خلال التعامل مع أجوبة المثقفين عن تحديات التحديث، وهذا موضوع لم يسبق لأحد التعامل معه بشكل منهجي، تعرفنا على الفتاوى المعتمدة والرسائل والمقالات أو الكتب التي وضعت أو أعدت أو ترجمت على يد مؤلفين بوسنيين، وقمنا بتحليلها في هذا الكتاب. وباتباعنا لهذين الأسلوبين لم نكن نرمي إلى كتابة تاريخ جديد لعملية التحديث في البوسنة والهرسك في القرن التاسع عشر والعقود الأولى من القرن العشرين، بل لنبحث عن بعدها الآخر.



مكتب النواب في سراييفو (بتفضل من مكتبة الغازي خسرو بيك)

أولا: التحديث وتحدياته

إن مصطلحات: حديث، وحداثة، وتحديث، ومبدأ التحديث، تستخدم في الكتب والمؤلفات بدون تعاريف مشتركة ومراجع تاريخية أو دورية متفق عليها. وإن ظهور المصطلح الأصلي مثير للاهتمام وكذلك مشتقاته، ففي نهاية القرن الخامس الميلادي، كانت كلمة »حديث« في أوروبا تستخدم للتعبير عن الواقع المسيحي لتمييزه عن الماضي الروماني الوثني، ومنذ ذلك الوقت صار مصطلح »حديث« في أقوال الفيلسوف الألماني يورغين هابرماس Jurgen Habermas يُستخدم للتعبير عن »إدراك الحقبة الجديدة التي شكلت نفسها عبر العلاقة المجدَّدة بالماضي.«[١] ومنذ التحول الذي حدث في القرن الثامن عشر، وبالتحديد مع بداية حركة التنوير صار مصطلح حديث يستخدم للتعبير عن كل ما هو »أكثر تقدما، وأكثر تهذيبا، وما يستحوذ على حقيقة أكثر عمقا من القديم«، من ناحية التقدير العقلي والديني والجمالي.[٢] وفي هذا المضمون فُهمت الحداثة على أنها المرحلة المتفوقة في تاريخ العالم حتى ذلك الوقت.

١) Cited according to Barry Smart, "Modernity, Postmodernity and the Present", in Theories of Modernity and Postmodernity, ed. Bryan S. Turner (London-Newbury Park-New Delhi: Sage Publications, 1991), 17.

٢) المصدر السابق.

ولقد اعتُمدت أحداث تاريخية مختلفة على أنها كانت نقاط التحول الممكنَة نحو بداية العصر الحديث. فالمؤرخ أرنولد ج. توينبي Arnold J. Toynbee كان يجزم بأن العصر الحديث في التاريخ الغربي يبدأ مع الربع الأخير من القرن الخامس عشر وكان يربطه »بالانتصار التكنولوجي على المحيطات« و »بالثقافة الفرسيَّة. « ويميز موريس بيرمان Morris Berman ثلاث مراحل في تطَورَ الحداثة. في المرحلة الأولى، أي من بداية القرن السادس عشر إلى نهاية القرن الثامن عشر، بدأ الناس في أوروبا الغربية يجربون الحياة الجديدة. والمرحلة الثانية بدأت مع الثورة الفرنسية وتضم نهاية نظام الحياة التقليدي في الأجزاء الغربية من القارة. أما المرحلة الثالثة فإنها تمتاز بانتشار الأسلوب الجديد للحياة الاجتماعية والسياسية والشخصية في جميع أنحاء العالم.[٣] ويعتبر المؤرخ الاقتصادي كارلو م. تشيبولا Carlo M. Cippola أن الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر هي نقطة الانطلاق المركزية التي انبثقت الحداثة عنها.[٤] لذا فإن الأمر الذي يجمع كل هؤلاء العلماء وغيرهم هو إيمانهم الراسخ بأنه في أوروبا وبعد ١٥٠٠ عام قد حدث تغيير جذري في أنظمة الحياة وفي النظام الاجتماعي والسياسي والثقافي، وصارت الحقبة الجديدة تعرف بعصر الحداثة.

إن مجموع هذه التغيرات المعرفية والمعيارية والبنيوية بالمقارنة مع تلك التي كانت موجودة في العالم الكلاسيكي وفي القرون الوسطى،

٣) المصدر السابق، ص ١٦.

٤) انظر: John Obert Voll, "The Mistaken Identification of "The West" with "Modernity", The American Journal of Islamic Social Sciences (AJIS), 13 (1996) 1:5.

يشكل مفهوم الحداثة.[٥] ويشتمل هذا المفهوم على وجهين أحدهما معياري والثاني تقني. أما الوجه الأول فهو مصحوب بقيم ومعتقدات مستمدة من »الجذور الغيبية« لحضارة وثقافة بعينها، بينما يرجع الأخير إلى الإنتاج والقدرات والأساليب التنظيمية.[٦] وعناصر كلا الوجهين للحداثة استُخرجت من التراث التاريخي الأوروبي الغربي ومن تجربة التوصل إلى الحداثة. ويظهر هذا تقريبا في جميع المحاولات التي قام بها العلماء لتحديد »دعائم« الحداثة. وهذه »الدعائم« التي تميز في الحقيقة »الحداثة الغربية« قد أخذت كخصائص للحداثة باعتبارها ظاهرة عالمية. فعلى سبيل المثال نجد أن هارفي ج. كوكس Harvey G. Cox قد حدد »خمس دعائم« للحداثة هي: (١) نشوء الدول القومية ذات السيادة، (٢) العلم القائم على التكنولوجيا، (٣) المذهب العقلي البيروقراطي باعتباره أساسا لتنظيم المجتمع، (٤) السعي من أجل تحقيق أعلى درجة ممكنة من الأرباح، (٥) العلمانية – »إغفال دور الدين«.[٧] ولكن الكثيرين من غير الغربيين يحتجون بأن العلمانية أو حجب تأثير الدين عن الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية ليس من »دعائم« المفهوم العالمي للحداثة، وبأن التوصل إلى الحداثة لا يقتضي بالضرورة تطبيق العلمانية، والدليل على ذلك أن اليابان وعددا من الدول الإسلامية والهندوسية والبوذية

---

٥) انظر: Louay M. Safi, The Challenge of Modernity: the Quest for Authenticity in the Arab world (Lanham-New York-London: University Press of America, 1994), 12.

٦) المصدر السابق.

٧) انظر: Andrew Rippin, Muslims. Their Religious Beliefs and Practices (London-New York: Routledge, 1993), 2: 13.

قد توصلت إلى تحقيق الحداثة بتطبيقها للجانب التكنولوجي من الحداثة الغربية مع تمسكها في نفس الوقت بقيمها ومعتقداتها الخاصة بها.

إن التحديث عملية تفضي إلى الحداثة، ومن الطبيعي أن فهم فكرة الحداثة يؤثر على فهم طريقة التوصل إليها. ولقد حدد دارسو الحداثة في الغرب مؤشرات مختلفة لهذه العملية، وجميع هذه المؤشرات تمتاز بالتناقض بنسب تزيد أو تنقص. وفيما يلي نذكر أهم تلك المؤشرات[٨]: في مجال الاقتصاد ،الحداثة تعني »تطبيق العلم والتكنولوجيا في الإنتاج الاقتصادي« ، وهنا تعتبر الصناعة والتجارة النشاطين الاقتصاديين الرئيسيين في المجتمع بينما تخسر الزراعة أهميتها في المجتمع وتتحول من عامل للبقاء إلى عامل للربح والتسوق. أما في مجال المجتمع فإن الحداثة تقدم مستويات أعلى من التخصص والتعليم وأنماطا جديدة من وسائل الاتصال وضعفا في الروابط الأسرية وتقدما يقوم على أساس الإنجازات الفردية. وعلى صعيد الثقافة فإن الحداثة تعني نمو العلوم وتوسع المعرفة البشرية وانتشارها العريض من خلال التعليم ووسائل الإعلام. والحداثة تشجع المواقف الابتكارية والإيمان بقدرة الإنسان على تغيير العالم »المتحرر« من الجوانب والمعاني الروحية. وفي السياسة تقدم الحداثة عقلانية السلطة وتنامي المشاعر القومية والبيروقراطية والأحزاب السياسية والثقافة السياسية الجديدة.

إن الحداثة باعتبارها مثلا أعلى مستخرجا من التراث والتجربة الأوروبية الغربية، وكذلك التحديث بصفته عملية تمت تاريخيا ضمن

---

٨) انظر: L. Safi, The Challenge of Modernity... , 11-12; S. P. Varma, Modern Political Theory: A Critical Survey (Ghaziabad: Vikas Publishing House, 1980), 301-305.

نفس المفهوم، كانا غالبا جدا ما يتساويان مع مصطلحي أوروبا والأوربة europization ، وكان هذا الأمر متبعا بشكل خاص في الكتابات والمراجع المبكرة، ومن المثير جدا معرفة الخلفية التاريخية لمثل هذا التعريف.[٩]

إن مصطلح أوروبا بمعنى الثقافة كان قد اعتُمد في بداية القرن السابع عشر الميلادي كبديل عن العالم المسيحي، إذ أنه منذ القرن السابع وحتى بداية القرن السابع عشر الميلادي كانت الهوية الأوروبية تظهر على أنها هوية مسيحية، وعلى سبيل المثال كان الصليبيون يعتبرون أنفسهم إفرنجة وليسوا أوروبيين، ونفس الشيء عند المسلمين فقد كانوا منذ أول احتكاك لهم مع النصارى الأوروبيين وحتى العصر الحديث غالبا ما يطلقون عليهم اسم الفرنجة، وهي مخلفات مما بقي في الذاكرة التاريخية للمسلمين عن إمبراطورية تشارليمان.[١٠] وخلال ألف سنة من تفاعل الجغرافيا والدين والثقافة عانت أوروبا والنصرانية من التغيرات، بحيث أصبحت أوروبا نصرانية وخسرت النصرانية خصائص منشئها الآسيوي.

ولكن وحدة الدول النصرانية لم تستمر وقتا طويلا، وبعد افتراق روما عن القسطنطينية (٣٩٥م) جاء الانقسام بين الكاثوليكية والأرثوذكسية (١٠٥٤م) وافترقت سلطة البابا عن سلطة الإمبراطور

٩) انظر: Edgar Morin, Kako misliti Evropu (tr. from French: Penser 'l Europe) (Sarajevo: Svjetlost, 1989), 34-46.

١٠) انظر. Joseph Catafago, An Arabic and English Literary Dictionary (Beirut: Libraire du Liban, 1988), 272; Bernard Lewis, The Muslim Discovery of Europe (New York: W. W. Norton, 1982), 140-141.

(القرن الحادي عشر – القرن الثالث عشر). ولقد أدى هذا الانقسام المذهبي إلى سرعة ظهور الكيانات العرقية على الساحة السياسية والتي أدت بدورها – بعد حروب دموية طاحنة – إلى ولادة القوميات. وتزامن ظهور الدول القومية مع استبدال اسم العالم النصراني باسم أوروبا، وقد حدث هذا الاستبدال في كل من إنكلترا وهولندا في الفترة ما بين ١٦٣٠–١٦٦٠م. وبعد ذلك أخذ مصطلح أوروبا ينتشر في شرق القارة، وفي النهاية ومع نهاية القرن الثامن عشر أصبح هذا المصطلح معتمدا في جميع أرجاء المعمورة.

وفي المفهوم الثقافي كان مصطلح أوروبا في البداية يقوم على ثلاث قواعد هي: الفلسفة الإغريقية، والقانون الروماني والنصرانية. وأثناء حلول الحداثة ضم هذا المفهوم عناصر أخرى مثل دولة الشعب، والإنسانية، والعقلانية، والعلم، والتكنولوجيا، والصناعة، والرأسمالية، والاشتراكية .. إلخ. وفي القرن التاسع عشر، عندما كانت أوروبا في أوج قوتها وكانت تحكم العالم، لم يكن هذا المصطلح يعني الالتحام بالحضارة الأقوى وحسب، بل كان يعني أيضا حيازة الحقيقة المطلقة.[١١] وكما كان الحال مع مفهوم الحداثة، فإن بعض هذه العناصر يمكن تصنيفها على أنها عناصر معيارية، والبعض الآخر على أنها عناصر تقنية.

إن انتشار القيم وطريقة التفكير والأساليب الأوروبية، يوصف بعملية الأوربة أي التشبه بأوروبا. لقد بدأت هذه العملية أول ما بدأت على أرض القارة الأوروبية، ثم تخطت الحدود الجغرافية لتلك القارة، فالهوية الأوروبية الحديثة تشكلت في القسم الغربي من القارة حتى

(١١) انظر: E. Morin, Kako misliti Europu, 49.

القرن السابع عشر الميلادي وذلك أثناء النضال ضد الأفكار السائدة في القرون الوسطى ولبس ضد أعداء أوروبا الخارجيين. ولقد أدى هذا النضال إلى استبدال النظام القديم بنظام حديث. وبعد ذلك ازداد انتشار هذه الهوية الجديدة، وبعد أن حطمت الحداثة أوروبا النصرانية التقليدية، تحولت إلى الحضارات التقليدية الأخرى، وهناك من يقول بأن هذه العملية قد حولت العالم إلى أوروبا ولكنها أيضا نشرت أوروبا في العالم.[١٢]

وبتوسع المراكز الأوروبية الغربية تم انتشار الوجوه المعيارية والتقنية للحداثة ولأوروبا.[١٣] ويمكننا تمييز اتجاهين في تلك العملية: أولهما التوسع نحو الشرق الأوروبي أي روسيا وجنوب شرق أوروبا، والثاني التوسع نحو المناطق غير الأوروبية أي آسيا وأفريقيا. وبزحفها نحو شرق القارة الأوروبية تحدّت عملية التحديث أو الأورَبَة كلا من الثقافة السلافية الأرثوذكسية في البلقان وروسيا، والثقافة الإسلامية في البلقان وتركيا. وفي توسعها نحو آسيا وأفريقيا، كانت عملية التحديث أو الأورَبة تقدم في أغلب الأحيان تحديات تقف أمام الحضارة الإسلامية. وجلب هذا التوسع تغييرات جذرية في حياة وطريقة تفكير كثير من الشعوب، كما أدت إلى ردود أفعال مختلفة. وبسبب الانتشار القسري للحداثة، ولا سيما داخل الشعوب المسلمة، فإن عملية التحديث كانت غالبا ما تقترن بمصطلحات مثل الغزو الأوروبي والاستعمار والإمبريالية والتبشير الخ.[١٤]

---

١٢) المصدر السابق، ص ٩٦.

١٣) انظر: L. Safi, The Challenge of Modernity..., 14.

١٤) انظر: A. Ripkin, Muslims..., 14

كانت أوروبا والأوْرَبَة هما المصطلحان السائدان في الكتابات والمؤلفات حتى الحرب العالمية الثانية تقريبا، ولكن مع انتقال القوة العالمية عبر المحيط الأطلسي، أصبحت السيادة لمصطلح الغرب، واستبدل مصطلحا أوروبا والأوْرَبَة بمصطلحين جديدين هما الغرب والتغريب. وفي أكثر الأحيان صار مصطلح الغرب يفهم على أنه المصطلح المكافئ لمفهوم أوروبا الذي توسع خارج حدودها الطبيعية، ولكن توجد محاولات لقصر هذا المصطلح على العالم الغربي الكاثوليكي والبروتستانتي فقط.[١٥]

إن الحداثة الأوروبية أو الغربية كانت قد وضعت المسلمين في القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر على وجه الخصوص أمام تحديات جدية. وكانت تلك التحديات متعددة الجوانب، فمن الناحية السياسية كانت أوروبا قد حصلت على موقع السيادة بسبب تفوقها العسكري، والمسلمون الذين تعودوا في السابق على أن يخرجوا منتصرين في حروبهم مع أوروبا وجدوا أنفسهم في موقع المنهزم في العالم الحديث، وفي نهاية القرن التاسع عشر لم تكن هناك سوى ثلاث دول إسلامية مستقلة على الساحة الدولية هي الدولة العثمانية وفارس وأفغانستان، وكان واضحا تقدم أوروبا وتفوقها في الاقتصاد والصناعة والعلوم والتعليم وتنظيم المجتمع الخ، وراح المسلمون في شتى أنحاء العالم يطالبون علماءهم بأن يوضحوا لهم أسباب ذلك.

والسؤال الذي طرحه الشيخ عمران بسيوني (١٨٨٥-١٩٥٣) من بورنيا الغربية على الخبير الإسلامي في القانون الدولي شكيب أرسلان

---

(١٥) انظر: Samuel P. Huntington, "The West Unique, Not Universal", Foreign Affairs, 75 (1996) 6: 30-35.

(١٨٦٩-١٩٤٦) يوضح جيدا طريقة التفكير عند المسلمين المهتمين في ذلك الوقت. كان ذلك السؤال موجها إلى محرر مجلة المنار الإسلامية الإصلاحية التي كانت تصدر في العشرينبات من القرن العشرين، وجاء في سؤال الشيخ بسيوني:

ما الأسباب التي أدت إلى انحطاط وتراجع المسلمين عموما والمسلمين في جاوة وشبه جزيرة الملايو على وجه الخصوص، وذلك في جميع جوانب الحياة الدينية والدنيوية؟ {... ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين (٨: ٦٣). أليس هذا كلام الله الذي نقرؤه في القرآن، ولكن اين عزة المؤمنين اليوم؟ فبينما نجد المؤمن مهانا ومستخفا به ولا يملك شيئا يجعله جديرا بالعزة سوى قول الله تعالى {... ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين ...}، فمن أين له أن يدعي لنفسه العزة؟

ما أسباب التقدم الكبير الذي حققته شعوب أوروبا وأمريكا واليابان؟ هل يستطيع المسلمون تحقيق مثل هذا التقدم الذي حققته تلك الشعوب إذا تشبهوا بها مع تمسكهم الشديد بدينهم الإسلامي؟[١٦]

كانت النشاطات التبشيرية النصرانية عنصرا هاما في التوسع الأوروبي نحو الشرق، وكانت بذلك تتحدى الإسلام على صعيد الإيمان والولاء الديني والدعاية، وكان التبشير النصراني في دول آسيا وأفريقيا يمتاز بالتنظيم الجيد، وخاصة في الفترة من ١٨٠٠ إلى ١٩١٤[١٧]، ولقد حرض نشاط المبشرين هذا علماء المسلمين على كتابة المناقشات

١٦) نشر الجواب على هذا السؤال فيما بعد وذلك في كتيب صغير، وما يزال هذا الكتيب يطبع ويوزع في مختلف أنحاء العالم الإسلامي. انظر: شكيب أرسلان، Our Decline and Its Causes، ترجمة م. أ. شكور (لاهور، شيخ محمد أشرف، ١٩٧٦).

١٧) انظر: Kenneth Scott Latourette, A History of the Expansion of Christianity (London, 1944), VI: 6-64.

والمناظرات التي دافعوا فيها عن العقيدة والشريعة الإسلامية، وجعلهم التبشير أيضا يفكرون في وسائل جديدة يستخدمونها في نشر كلمة التوحيد وخدمة الأمة الإسلامية. ولقد تم تسجيل بعض الحالات النادرة التي تحوّل فيها بعض المسلمين إلى النصرانية، مثل الفتاة البوسنية المسلمة فاطمة أومانيتش التي اعتنقت النصرانية سنة ١٨٩٩م، وأدى هذا إلى موجات من إعادة النظر في نظامَيْ الإدارة والتعليم الإسلاميَّيْن وإعادة بنائهما.[١٨]

يوجد أيضا تحدٍّ آخر واجهه علماء المسلمين، وخاصة أولئك الذين تلقوا علومهم في أوروبا أو في المدارس والمعاهد التي تأسست حديثا في العالم الإسلامي، ويتمثل هذا التحدي في الفكر الأوروبي الحديث وتأثيره على رؤية الإسلام للعالم، حيث وجد علماء المسلمين أنفسهم مطالبين بالتجاوب مع العقلانية الفلسفية والقومية ونظرية التطور والفلسفة المادية للتاريخ ومذهب الإيجابية العلمية والإلحاد والعلمانية. وفي الماضي واجه المسلمون تحدي التراث العقلاني الإغريقي ووجدوا له حلا ولو مؤقتا، وذلك من خلال إدماجه الانتقائي في الفكر الإسلامي. ولقد سهلت هذه التجربة على المسلمين المُحْدَثين تعاملهم مع عقلانية القرن التاسع عشر.

أما ما يتعلق بالمذهب الطبيعي المُعَدَّل، فقد وجد له بعض علماء المسلمين مثل سيد أحمد خان (١٨١٧-١٨٩٨) مرجعا عند عدد من

١٨) انظر: Mustafa Imamović, Pravni položaj i unutrašnji politički razvitak Bosne i Hercegovine 1878-1914 (The Legal Status of Bosnia and Hercegovina and Internal Political Developments 1878-1914) (Sarajevo: Svjetlost, 1976), 118-119.

الفلاسفة المسلمين الكلاسيكيين.[19] وفيما بعد، مع مجيء العلامة محمد إقبال (١٨٧٥-١٩٣٨) الذي احتل مكانة كبيرة في المسارات العصرية للفلسفة الأوروبية، بدأت تُبذل جهود أكثر تنظيما وأصالة في تجديد الفكر الديني الإسلامي.

وعلى كل حال فإن أبديولوجيات المادية والإلحاد والعلمانية كانت تمثل أكبر التحديات في هذا المجال الذي افتقر إلى التجربة التاريخية السابقة. ويبدو أن معاصري الثورة الفرنسية من المسلمين الذين ينتمون إلى الصفوة العثمانية كانوا يدركون هذا الأمر فشنوا »حربا نفسية« ضد الحملة الفرنسية على مصر بين عامي ١٧٩٧ و ١٨٠٢م، كانوا يتهمون حملة الأفكار الثورية بأنهم يتنكرون لجميع الأديان ويكفرون بالآخرة وبفكرة الحساب في الآخرة، وبأنهم يكذبون بالكتب المقدسة بما فيها القرآن والإنجيل والتوراة إلخ.[20] ولم يكن الانتقاد موجها ضد الثائرين الفرنسيين بصفتهم مسيحيين، لأن المسلمين لم يكونوا يعتبرون الدين المسيحي مصدر خطر عليهم، بل كان الانتقاد موجها ضدهم بصفتهم ملحدين وماديين. لقد واصل المدافعون عن الأيديولوجيات المادية والإلحاد والعلمانية تحديهم للعالم الإسلامي، ولا سيما في الجزء الأخير من التاريخ الحديث.

ومن التحديات الجدية التي واجهت المسلمين كان الانتقاد الذي وجهه العلماء الأوروبيون ضد الإسلام والمجتمعات المسلمة. لقد كان هؤلاء العلماء في البداية طلابا يدرسون اللغات والأديان والشعوب

١٩) انظر: Aziz Ahmad, Islamic Modernism in India and Pakistan (London: Oxford University Press, 1967), 41.

٢٠) انظر: B. Lewis, The Muslim Discovery of Europe, 183.

الشرقية، وبعد ذلك أوجدوا وطوروا خطابا خاصا بالدراسات الشرقية والإسلامية.[٢١] وكان الهدف من هذه الدراسات تقديم رؤية أوروبية عن الإسلام وفكره وتاريخه وحضارته. لقد أظهر هذا الخطاب ميلا نحو فرض نفسه ليصبح التأويل العلمي الوحيد للإسلام وحضارته، والمرجع الوحيد الذي تستند إليه الدوائر الأكاديمية والسياسية الأوروبية. ومن الناحية العملية كان هذا الخطاب في غالب الأحيان يتحول إلى أسلوب متحيز في التعامل مع دراسة الإسلام بصفته حضارة أجنبية، حيث كان تعلم المسلمين للإسلام يُقدَّم إلى القراء الأوروبيين بوساطة المستشرقين، وكانت أساليب البحث التي استخدمت في نقد الإنجيل والتقاليد المسيحية تطبق على المصادر الإسلامية، وكان المستشرقون يشرحون دور الإسلام التاريخي في المجتمعات المسلمة على أنه يشبه الدور الذي كانت المسيحية تلعبه في أوروبا، وكنتيجة لذلك كان المسلمون يُنْصَحُون بتطبيق الإصلاحات المشابهة للإصلاحات البروتستانتية. وكثيرا ما كان الإسلام يُقدَّم في الكتابات التاريخية على أنه دين جبري وكسول وغير قادر على توفير أسس التطور الحديث. وبشكل تدريجي بدأ المؤلفون والكتاب المسلمون يدركون الحاجة للرد على هذا النوع من الكتابات، فظهرت بدايات لنوع من الدحض الإجمالي للعلماء الأوروبيين، الأمر الذي مهد الطريق أمام دراسات وأجوبة ومناقشات أكثر عمقا وشمولا.

(٢١) انظر: Edward W. Said, Orientalism (New York: Vintage Books, 1979); A. L. Tibawi, "English Speaking Orientalists: A Critique of Their Approach to Islam and Arab Nationalism", The Muslim World, 53 (1963) 3-4: 185-204, 298-313.

ولكن أهم تحد وضعته الحداثة أمام المسلمين كان في مجال المؤسسات الاجتماعية والأخلاقيات الاجتماعية.(٢٢) لقد نجح المسلمون في الماضي في تطوير تنظيم سياسي ونظام قانوني واقتصاد ومؤسسات اجتماعية، ولقد مكنهم ذلك من تحقيق تقدم حضاري لا مثيل له. ومع مرور الزمن، ولا سيما بعد القرن الخامس الهجري، أي القرن الحادي عشر الميلادي، بدأت المؤسسات الاجتماعية عند المسلمين تفقد فاعليتها وقدرتها على التأقلم، أما الفكر الإسلامي الذي قدَّم في الماضي القواعد النظرية لنشأة نظام اجتماعي قابل للتأقلم فقد انعزل هذا الفكر عن الحياة الواقعية، وكانت النتيجة ظهور المثالية في الفكر التشريعي والسياسي من جهة، وتصلب النظام الاجتماعي وقصور المؤسسات من جهة ثانية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن انفصالَ التعليم عن الحياة الواقعية، والقطعيةَ الرافضة للعقلانية قد تسببا في نشوء توجهات صوفية (غامضة) متنوعة اتخذت في بعض الأحيان أشكالا مبهمة وغير راشدة. كما أن أزمات النظام السياسي كانت قد أدت إلى قيام حكم فاشي قويل بعدم اكتراث الجماهير وتساهل العلماء، وفي مثل هذه الأوضاع تشوهت نزاهة الأفكار الأصولية للقيم الاجتماعية الإسلامية كالعدالة وحرية الإنسان والمسؤولية والكرامة.

وفي القرن التاسع عشر كان المسلمون الذين زاروا أوروبا مبهورين بما رأوه من نظام، ووجدوا فيها معظم ما كان يمتلكه المسلمون في الماضي: اقتصادا قويا وتجارة متطورة ونظاما قضائيا عادلا وجهاز إدارة فعالا وجيشا قويا وجيد التدريب وعلوما مزدهرة وتعليما إلخ.

---

(٢٢) انظر: Fazlur Rahman, Islam (Chicago: Chicago University Press, 1979), 214.

وعلى سبيل المثال، كان عزمي أفندي، السفير العثماني في برلين بين عامي ١٧٩٠-١٧٩٢، معجبا بحسن تنظيم الحكومة البروسية وكفاءة أعضائها ونظافتها من الفساد والمحسوبية والنظام المالي وقوتها العسكرية، مما دفعه إلى أن يتقدم بمقترحات لإجراء الإصلاحات في الدولة العثمانية مستندا في ذلك إلى تجربته في بروسيا.[٢٣]

واستنتج المسلمون الذين زاروا أوروبا في ذلك الوقت أن سبب قوة أوروبا وازدهارها يكمن في حُسن تنظيم مؤسساتها وجودة أداء تلك المؤسسات، ولذلك اعتقدوا بأن الطريق إلى تحسين أوضاع الأمة الإسلامية يجب أن يكون عبر إجراء الإصلاحات التشريعية والمؤسسية، ولذلك نجدهم في دعواتهم لإجراء الإصلاحات في العالم الإسلامي قد ركزوا على إصلاح المؤسسات السياسية والقانونية والاجتماعية، وخير مثال على ذلك خير الدين باشا التونسي.[٢٤]

إضافة إلى ذلك، شعر هؤلاء بأن مؤسسات المسلمين كانت في غالب الأحيان عرضة للانتقادات الأوربية، وبأن إصلاح تلك المؤسسات سيساعدها في تجنب وصفها المغالط بأنها مؤسسات تاريخية تحمل رسالة الإسلام الخالدة. وفي النهاية، فإن رحى الصراع بين أوروبا والعالم الإسلامي في العصر الحديث كانت تدور في المجال السياسي وليس الفكري، وكان من الطبيعي أن يكون التركيز في التجاوب منصبا على المجال ذاته.[٢٥]

(٢٣) انظر: B. Lewis, The Muslim Discovery of Europe, 207-208.

(٢٤) انظر: Albert Hourani, Arabic Thought in the Liberal Age (Cambridge: Cambridge University Press, 1983), 88-94.

(٢٥) انظر: M. A. Zaki Badawi, The Reformers of Egypt (London, 1978), 20-21; Daniel Crecelius, "Non-

كان المسلمون في ذلك الوقت يواجهون عددا من القضايا ذات الصلة بالمؤسسات الاجتماعية والأخلاق، ومن تلك القضايا: نشوء الدولة القومية، والدور العامّ للإسلام، ووحدة المسلمين، والعلاقة بين المسلمين وغير المسلمين، وأوضاع الأقليات المسلمة تحت حكم غير المسلمين، والشريعة والفقه وقوانين الدولة، وإصلاح القوانين ونظام القضاء، والمعاملات الاقتصادية الحديثة وجوازها في ضوء الشريعة، والأوقاف، ووضع المرأة في المجتمع وقوانين الأسرة وخاصة تعدد الزوجات والطلاق، والمظاهر الخارجية الإسلامية (الزي)، وما شابه ذلك من القضايا.

إن احتكاك المجتمعات الإسلامية بالحداثة الأوربية قد وضعها جميعا في مواجهة هذه التحديات واقتضى منها أن ترد عليها. لقد تنوعت تلك الأجوبة وكانت تتراوح من الرفض التام إلى التقبل غير المشروط للحلول الأوربية. ولكن الوضع الوسط كان يقضي بأن التحديث أمر مقبول ولكن يجب إخضاع عناصره المعيارية إلى تقييم نقدي من وجهة النظر الإسلامية.(٢٦)

لقد وضع التحديث تحديات خاصة أمام المسلمين الذين يعيشون تحت حكم غير المسلمين. وفي الحقيقة فإن العصر الحديث يتميز بأنه ولأول مرة في تاريخ الإسلام، وَحدث فيه أعداد كبيرة من المسلمين

Ideological Responses of the Egyptian Ulama to Modernization" in Scholars, Saints and Sufis. Muslim Religious Institutions Since 1500, ed. Nikki R. Kedie,(Berkley-Los Angeles: University of California Press, 1978), 167-209.

٢٦) انظر: Fazlur Rahman, Islam, 212-234.

نفسَها في حكم الأقليات، وبذلك ظهرت حاجة مُلحَّة لإيجاد حلول إسلامية تمكنهم من البقاء في أوطانهم وممارسة الإسلام وتمسكهم به. وكانت مجلة المنار في ذلك الوقت تنشر الكثير من التساؤلات التي كانت تصلها من البوسنة وسنغافورة وروسيا إلخ، مما يوضح تلك الحاجة ويبين حقيقة أن العلماء المحليين في تلك البلدان- في البداية على الأقل - لم تكن لديهم الشجاعة ليقدموا الأجوبة عن تلك التحديات.

وضمن هذا المعنى، فإن استقصاء عملية التحديث في البوسنة والهرسك أثناء الفترة الأولى من الحكم غير الإسلامي، ودراسة الأجوبة الفكرية التي قدمها العلماء البوسنيون عن تحديات الحداثة، سيعطينا فكرة عن الديناميكية الاجتماعية والفكرية لهذا المجتمع المسلم الواقع في أقصى الغرب والمنخرط في دولة حديثة تقع في وسط أوروبا.



طلاب مكتب النواب في سراييفو (بتفضل من مكتبة الغازي خسرو بيك)

ثانيا: تحديث البوسنة ضمن الدولة العثمانية

مع نهاية القرن السابع عشر بدأت المؤسسات العثمانية العسكرية والسياسية والاقتصادية تعاني من أزمات أدت تدريجيا إلى ركود عام في الإمبراطورية. وجاء جواب الصفوة العثمانية الحاكمة عن تلك الأزمات بالمبادرة إلى إعادة تنظيم وإصلاح النظام، ولكن المحاولات الأولى التي كانت تهدف إلى المحافظة على المؤسسات القديمة في صيغة أكثر نقاء انتهت بسقوط السلطان سليم الثالث (١٧٨٩-١٨٠٧). وجاء بعده السلطان محمود الثاني (١٨٠٨-١٨٣٩) فبدأ بإلغاء المؤسسات القديمة الفاسدة وإقامة مؤسسات جديدة مستلهما ذلك من الأنماط الأوروبية. وبلغت هذه الإصلاحات ذروتها أثناء فترة ما عرف بالتنظيمات.

كانت تلك التنظيمات أو التنظيمات الخيرية قد بدأت بصدور »غلخانة خط حمايون« (بيان السلطان المعظم) في ٣ نوفمبر ١٣٨٩م. لقد احتوت هذه الوثيقة على ضمانات لحياة جميع الرعايا العثمانيين وشرفهم وممتلكاتهم، ووعدت بإنشاء نظام مرتب لجمع الضرائب وتنظيم جيد للخدمة العسكرية الإلزامية. كما تعهدت هذه الوثيقة بتوفير نظام إدارة جيد، ورواتب منتظمة للموظفين في دوائر الحكومة والقضاء على الرشوة.[٢٧] ولقد واجه تطبيق بيان السلطان المعظم مقاومة من

(٢٧) انظر: Roderic H. Davison, Reform in the Ottoman Empire 1856-1876 (New York: Gordian Press, 1973), 40.

مختلف قطاعات المجتمع العثماني. وكان بعض الرعايا العثمانيين قلقين من التغييرات التي تحدث للنظام القديم وذلك بسبب وجهة نظرهم الذهنية التقليدية، بينما كان ممثلو »النظام القديم« يرون أن مصالحهم تتحقق بالمحافظة على الوضع الراهن.

ولكي يظهر السلطان لرعاياه وللقوى الأوربية عزمه وإصراره على الاستمرار في تنفيذ تلك الإصلاحات، أصدر مرسوما سلطانيا في ١٨ فبراير ١٨٥٦م، أراد به تعزيز الخط الإصلاحي، ولقد بيّن هذا المرسوم الإجراءات اللازمة للمحافظة على الإمبراطورية ولضمان المساواة لجميع الرعايا العثمانيين. وكانت تلك الإجراءات تطبق تدريجيا على مدى العقدين اللذين تليا إصدار ذلك المرسوم.

وكان أول تلك الإجراءات استحداث نواة للحكومة التمثيلية، والجنسية العثمانية الشاملة، وإصلاح أنظمة الإدارة المحلية، وسن القوانين، ووضع الدستور المكتوب، وتطوير الطباعة والرأي العام، وتحديث التعليم الخ. أما النوع الآخر من الإجراءات فقد شمل السماح لغير المسلمين بالانضمام إلى صفوف الجيش النظامي، وترتب على ذلك إلغاء الجزية التي كانوا يدفعونها بدلا من الخدمة العسكرية.

كان الإصلاحيون العثمانيون في حقبة التنظيمات يعتقدون بأن توفير الجيش القوي والجهاز الإداري الفعال والمؤسسات القانونية الجيدة هو الضمان الأكيد لتعافي الإمبراطورية، ولقد حدد هذا الاعتقاد التركيز على المؤسسات حيث جعلوها الهدف الرئيسي في مشروعهم الإصلاحي، ولقد وصل صدى هذه الإصلاحات إلى ولاية البوسنة الواقعة في أقصى غرب الإمبراطورية.

١) الجيش

تركزت الإصلاحات العسكرية في عهد السلطان محمود الثاني على نقطتين هما إلغاء الجيش الانكشاري وتشكيل جيش مدرب على أسس حديثة تحت إمرة السلطان. ولقد واجهت هذه الإصلاحات مقاومة شديدة عند المسلمين في القسم الأوروبي للإمبراطورية (روميلية)، فقد كان هؤلاء المسلمون يخدمون في الوحدات الانكشارية وكانوا يظهرون ولاء قويا للنظام القديم. أضف إلى ذلك أن أعيان المسلمين في روميلية كانوا قد حصلوا على مراكز بارزة في إدارة الولاية، ولكن تشكيل الجيش النظامي الجديد وإدخال التعديلات على إدارة الولاية قد هددا بفقدانهم لمواقع قوّتهم، ولقد جعلت هذه الأوضاع تاريخ ولاية روميلية في معظم القرن التاسع عشر مليئا بحركات العصيان والإصلاحات المختلفة وبالكفاح ضد السلطة المركزية، ولقد كان للبوسنة مشاركة تامة في ذلك التاريخ.

إن وحدات الانكشاريين التي كانت قد أسست في القرن الرابع عشر الميلادي كوحدات دائمة في جيش الإمبراطورية العثمانية، حُلّت بأمر من السلطان محمود الثاني في ١٤ يونيو ١٨٢٦م، وكانت هذه الوحدات في السابق تعتبر مثالا في الولاء للسلطان وفي حسن التنظيم والأداء، ولكنها تحولت فيما بعد إلى قوة تخريبية عاجزة غير منظمة.[٢٨]

---

٢٨) انظر: Robert Zeidner, The Army of Tanzimat: the Evolution of a New Ottoman Martial Tradition under the Stimuli of European Diplomatic and Military Pressures, the master thesis, The American University, 1960 (Ann Arbor, Michigan: University Microfilms International, 1985), 14.

وفي عام ١٨٠٧ أوقفت هذه القوة التي نخرها الفساد من داخلها جهود السلطان سليم الثالث لتنظيم الجيش العثماني وإقامة تشكيلات عسكرية جديدة، وكانت سببا في فشل مشروعه الإصلاحي.[٢٩]

وبعد الصدامات الدامية التي نشبت بين مؤيدي ومعارضي الإصلاحات، خرج السلطان محمود الثاني منتصرا وأصبح متيقنا من عدم إمكانية إصلاح أوضاع الوحدات الانكشارية وأنه لا بد من إلغائها، فأخذ يستعد لهذه الخطوة بعناية كبيرة وحصل على تأييد الوجهاء المحليين من خلال »سند الاتفاق« الذي تم توقيعه في ٧ أكتوبر ١٨٠٨م، والذي اعترف بمناصب الوجهاء المحليين وامتيازاتهم في إدارة الشؤون المحلية، كما نجح السلطان بالحصول على تأييد العلماء وذلك بالفتوى التي أصدرها شيخ الإسلام قاضي زادة محمد توفيق، وقضت هذه الفتوى بأن التدريب العسكري واجب ديني، ومن ينكر هذا الواجب يستحق العقوبة الشديدة.[٣٠] وبذلك حصلت عملية تحديث الجيش العثماني على التبرير الديني والصيغة المطلوبة. ولقد سُمي التدريب العسكري الجديد بالتعليم الشرعي (التدريب وفق تعاليم الشريعة) وسميت الوحدات الجديدة بالعسكر المحمدي المدرب المنصور.[٣١]

---

٢٩) انظر: Stanford J. Shaw, Between Old and New (Cambridge Massachusetts: Harvard University Press, 1971), 122-149.

٣٠) انظر: Avigdor Levi, "The Ottoman Ulama and Military Reforms of Sultan Mahmud II", Asian and African Studies, 7 (1979), 13-39.

٣١) انظر: Uriel Heyd, "The Ottoman Ulama and Westernization in the Time of Selim III and Mahmud II", Studies in Islamic History and Civilization, IX (Jerusalem 1968), 74.

أما الانكشاريون الذي عارضوا نظام التدريب الجديد فقد جعلوا أنفسهم عرضة بأن يصبحوا أعداء الدين والدولة، وهذا ما حدث لهم في ١٤ يونيو ١٨٢٦م، عندما أعلنوا العصيان رافضين التدريب تحت إمرة الضباط الذين كانوا يرتدون زيا عسكريا بتصميم أوروبي، فاستدعيت القوات المنصورة »وبعد ساعات قليلة من القصف المدفعي تم القضاء على مؤسسة دامت خمسة قرون« .[٣٢] وهي تلك العملية تم القضاء المبرم على الانكشاريين في استنبول وألغي نظامهم.

وفي يونيو ١٨٢٦ أرسل الفرمان السلطاني بإلغاء الجيش الانكشاري إلى والي البوسنة، وفي ١٣ يوليو من ذلك العام تمت قراءته على الملأ في مدينة ترافنيك التي كانت آنذاك المركز الإداري للولاية، وبعد ذلك بثلاثة أيام تمت قراءته على الملأ أيضا في مدينة سراييفو.[٣٣] وكانت القوات الانكشارية في البوسنة متمركزة في تسع عشرة قضاء، وكانت أقوى وحداتهم وأكبرها متمركزة في سراييفو، ولذلك كان جواب الانكشاريين في سراييفو هو العامل الفاصل بالنسبة لباقي الانكشاريين في البوسنة. وبعد قراءة الفرمان، تجمع الانكشاريون في فناء مسجد السلطان في سراييفو وأعلنوا رفضهم للأمر السلطاني، وانضم إليهم ثلاثة من العلماء هم: علي أفندي من موستار، وعبد الله أفندي عبجي والحاج إبراهيم أفندي كوركوت من سراييفو.

---

(٣٢) انظر: Niyazi Berkes, The Development of Secularism in Turkey (Montreal: McGill University Press, 1964), 92.

(٣٣) انظر: Ahmed S. Aličić, Pokret za autonomiju Bosne od 1831 do 1832 godine (The Movement for the Autonomy of Bosnia 1831-1832) (Sarajevo: Orijentalni institut, 1996), 159.

وفي محاولة منهم للحصول على تأييد أكبر لحملتهم، دعا الانكشاريون ممثلي جميع الأقضية الاثنى والثلاثين في البوسنة إلى المشاركة في تجمع بتاريخ ٣ أكتوبر ١٨٢٦م، وأرسل المجتمعون توسلا إلى السلطان يطلبون فيه الإبقاء على وحدات الجيش الانكشاري في البوسنة »تلك الوحدات التي أنشئت على أساس دليل قوي وبموافقة من شيخ الإسلام وباقي العلماء« . ولقد وقع على هذا التوسل ٣٧٤ مفتيا وقاضيا وإماما وخطيبا وإقطاعيا والعسكر من العلمداريين والمتطوعين، وتضمن التوسل شرحا للأسباب الداعية إلى الإبقاء على الانكشاريين في البوسنة، وجاء فيه:

«لقد استلمنا الفرمان السلطاني المعظم الذي أرسل إلينا بوساطة عمر أفندي والذي يأمر بإلغاء الانكشاريين وبتنفيذ جميع محتويات الفرمان. ونحن قد فهمنا هذا الفرمان. إن أجدادنا ونحن من بعدهم، منذ الفتح وحتى اليوم، كنا منصاعين للشريعة والقانون، وكنا دائما وفي جميع الأمور مطيعين لأوامر وفرمانات السلطان، ولم نعارضها البتة أو يبد منا أي عصيان، ولن نفعل شيئا من هذا اليوم أيضا. ولكننا في حالة حرب منذ أربعين عاما، ونحن نقاتل بأموالنا وأنفسنا. لقد استهلكت حروبنا الماضية مع صربيا والتي استمرت أكثر من خمسة عشر عاما جميع ممتلكاتنا، وقدمنا أكثر من عشرة آلاف شهيد وعدة آلاف من الجرحى في سبيل تحرير قلعة بلغراد، ولم نعترض أبدا على الأوامر بتصليح القلاع والحصون، وكنا مثابرين دائما على تنفيذ الأوامر السلطانية. وكنا دائما ندعو للسلطان بالخير، ونأمل في عطفه ورحمته في استجابته لمطالبنا. واليوم، عندما ظهرت قضية إلغاء الانكشاريين، فإننا نطمع بأن يبسط السلطان أجنحة رحمته وفضله، وأن يستجيب للمطالب القادمة من سراييفو وباقي مناطق البوسنة فيوقف هذه العملية

ويزيل جميع البدع، ويبقي على النظام القديم في البوسنة وعلى جميع التشكيلات العسكرية، ومرة أخرى يحيطنا بفضله وكرمه... »(٣٤)

ولم ترغب الحكومة المركزية في حدوث سابقة خطيرة تتذرع به باقي المقاطعات في ولا ية روميلية، وقررت حازمة الاستمرار في تطبيق الإصلاحات في البوسنة، ومن أجل ذلك أرسل الباب العالي اثنين من المفتشين هما أحمد بريليبي أفندي وعارف بيك كابيجي باشا ليساعدا على توطيد الأمن والنظام في تلك المقاطعة البعيدة. ولقد تضمن الفرمان السلطاني بتعيين أحمد بريليبي أفندي التعليمات الآتية:

« ... الولاية التي تقاوم الشريعة وترفض الإذعان لأوامر، فإن صلوات الجُمَع والعيدين فيها غير صحيحة، وكذلك الأمر مع تطبيق أحكام الشريعة؛ لهذا السبب يجب عزل جميع القضاة والنواب والخطباء عن مناصبهم في ولاية البوسنة ومعاقبتهم طبقا لأحكام الشريعة بصفتهم خونة ومتمردين. وعليكم إطلاع مقامي السلطاني عن هذا الأمر« .(٣٥)

ولكن رغم الصلاحيات التي حصل عليها المفتشان إلا أنهما لم يجرؤا على القدوم إلى سراييفو التي كانت تحت سيطر الانكشاريين، فأقاما في مدينة نوفي بازار وحاولا من هناك إقناع المتمردين بقبول الإصلاحات العسكرية، ولكن هذه المراسلة عن بعد لم يكن لها أن تنهي هذا التمرد، فقرر الباب العالي في ٢٢ ديسمبر ١٨٢٦م، تعيين والٍ جديد على البوسنة، ووقع الاختيار على عبد الرحيم باشا القائد

٣٤) أحمد س.عليتشيتش، الحركة من أجل استقلال البوسنة، ١٦٦-١٦٧.

٣٥) انظر: Ahmet Cevat Eren, Mahmud II Zamaninda Bosna-Hersek (Istanbul, 1965), 80.

السابق لقلعة بلغراد، وبمجرد تعيينه واليا على البوسنة أرسل أمرا إلى سكان سراييفو يطلب فيه الولاء التام للسلطان.

وبدأ سكان سراييفو ينقسمون إلى فئتين: الموالين والثوار الانكشاريين. وفي بداية يناير من عام ١٨٢٧م، وقعت حادثة مؤلمة وحزينة كان لها الدور الحاسم في الحكم على مصير التمرد الانكشاري، فقد حاول الانكشاريون الحصول لأنفسهم على تأييد أكبر من العلماء فلجؤوا إلى نقيب أشراف سراييفو مصطفى نور الدين شريف زادة يطلبون منه الوقوف معهم ولكنه أبى ذلك فرجمته مجموعة من الانكشاريين بالحجارة في ٦ يناير ١٨٢٧ حتى مات. وأدى قتل هذا العالم الشهير ومفتي سراييفو إلى تلاشي ما بقي من التأييد الذي كان يظهره السكان للمتمردين. وبعد ذلك أصبح من السهل على قاضي سراييفو أن يجد عددا كافيا من الأشخاص أول السلطة والتأثير المستعدين لقبول الفرمان السلطاني. وفي يوم الجعة ٧ فبراير ١٨٢٧م، استولت هذه المجموعة على قلعة سراييفو وأجبر ضباط الانكشاريين على الاستسلام وإعادة شارات وحداتهم المحظورة.

أما الوالي الجديد عبد الرحيم باشا الذي لم يكن قد دخل سراييفو بعد، فقد طالب إنزال العقوبة بالمتمردين ليكونوا عبرة لمن اعتبر، فألقي القبض على سبعة من الضباط وأرسلوا إلى الوالي الذي أعدمهم في مدينة زفورنيك الواقعة شرقي البوسنة. وفي نهاية مارس من ذلك العام دخل الوالي الجديد سراييفو واستمر في أعمال الانتقام، وبلغ عدد الذين أعدموا في سراييفو وترافنيك وغيرهما من مدن البوسنة ١٢٣ متمردا على أقل تقدير، وتم طرد ١٤٢ شخصا من البوسنة، بينما عوقب ٦٩ آخرون بدفع غرامات مالية، ورحل حوالي ٧٠ شخصا آخر خارجَ الولاية.(٣٦)

لقد مبز تمرد الانكشاريين بين عامي ١٨٢٦-١٨٢٧ عقودا من مقاومة البوشناق للإصلاحات التحديثية التي أراد السلطان العثماني تطبيقها ، وكانت هناك عدة عوامل أثرت على موقف البوشناق الرافض لتلك الإصلاحات، أولها : أن مصلحة أتباع النظام القديم كانت تقتضي المحافظة مواقعهم، فعلى سبيل المثال كان الانكشاريون في البوسنة ينتمون إلى فئة الانكشاريين المحليين الذين كانوا يجندون من صفوف الحرفيين والتجار. في القرنين الميلاديين الثامن عشر والتاسع عشر، كان الموطنون يشترون المناصب الانكشارية بغية أن يحظوا بالإعفاء من الضرائب وأن يحصلوا على رواتب الجنود، وفي نفس الوقت أن يمارسوا أعمالا مدنية. وهكذا كان عدد الانكشاريين في تزايد مستمر مع تدهور واضح في أدائهم العسكري، وكان هؤلاء الانكشاريون نادرا ما يستجيبون لنداء الخروج إلى المعارك، وكانوا قد اعتادوا على إرسال بدائل عنهم، ومن الطبيعي أن يكون هؤلاء الرجال ضد تأسيس جيش منظم وجيد الالتزام.

والعلماء البوسنيون، ولا سيما أولئك الذين ينتمون إلى المراتب الدنيا ، فإن معظمهم كان قد اتخذ موقفا معاديا للإصلاح منذ زمن السلطان سليم الثالث، فمثلا كان مصطفى فراقي Mustafa Firaki، وهو ابن المؤرخ الشهير ملا مصطفى باشيسكيا Mula Mustafa Bašeskija من سراييفو، يصف في مجموعته النظام الجديد بأنه نظام يزيد، ملمحا إلى الحكم الاستبدادي للخلفية الأموي يزيد بن معاوية (٦٢٤-٦٨٣).[٣٧]

٣٦) أحمد أليتشيتش Ahmed Aličić ، الحركة من أجل استقلال البوسنة، ص: ١٧٣.

٣٧) مجموعة ملا مصطفى فراقي من سراييفو في بداية القرن ١٩ ، مترجمة عن الأصل التركي مع تعليق درويش م. كوركوت، مؤلف غير مطبوع، سراييفو ١٩٥٧ ، ص: ٢٤.

وكما رأينا، فإن بعض العلماء كانوا يؤيدون التمرد الانكشاري، ولكن عندما أصبحت فوضى التمرد أشد سوءا من الإصلاحيات التحديثية، بدلوا ولاءهم. وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك عدد من العلماء البوسنيين في مناطق أخرى من الإمبراطورية، وكانوا يعارضون علنا تلك الإصلاحات.[٣٨] وهذه المقاومة للإصلاحات كانت في الغالب نتيجة لعدة عوامل، فالبوسنة كانت منطقة حدودية، وكان بقاء المسلمين فيها مهددا بالخطر بعد هزيمة العثمانيين على مشارف فيينا سنة ١٦٣٨م، وفي مثل هذه الظروف من الحروب الحدودية فإن مقاومة التجديد تعتبر أمرا طبيعيا. ومما ساعد على استمرار الموقف المقاوم للتجديد كون العلماء من الدرجات الدنيا كانوا يتلقون تعليمهم في البوسنة نفسها، بل إن العلماء البوسنيين الذي تلقوا تعليمهم باستنبول أو غيرها من مراكز التعليم داخل الإمبراطورية، فإن مواقفهم كانت مطابقة لمواقف غالبية العلماء، وبما أن غالبية حالات احتكاك البوشناق بأوروبا كان من خلال ميادين القتال، فإنه من الصعوبة بمكان أن نتوقع حماسا واندفاعا نحو الأفكار الليبرالية.

وكان من بين المعارضين للإصلاحات العسكرية، قادة القلاع والحصون المتواجدة على الحدود مع النمسا، وكان توارثهم للأراضي وسيطرتهم على المنطقة بأكملها قد أعطاهم أهمية سياسية كبيرة، فقد كان هؤلاء القادة أعضاء في مجلس الأعيان، وكان يقابلون بالرفض كل تغيير في التنظيم العسكري يجعل منهم ضباطا عاديين. ناهيك عن أن هؤلاء الوجهاء كانوا يمثلون »الشعب السياسي« في البوسنة في العهود الأخيرة من الحكم العثماني، وكانت مقاومتهم للإصلاحات

٣٨) انظر: A. Levi, "The Ottoman Ulama and Military Reforms...," 29.

العسكرية نابعة من خشيتهم بأن الوحدات العسكرية المجندة من مناطق أخرى من الإمبراطورية العثمانية لن تكون على درجة كافية من الحماس للدفاع عن الحدود البوسنية.

لقد كان القادة المحليون هم الذين وفروا القيادة للعصيان الذي قاده حسين كابتان غراداشتشيفيتش بين عامي ١٨٣١-١٨٣٢م. وكانت هناك عدة عوامل ساعدت على نشوب هذا الصراع الذي يمكن وصفه بالصراع الأشد من نوعه بين البوشناق والسلطات العثمانية في القرن التاسع عشر الميلادي، فأولا: وجود تذمر علني بالإجراءات الصارمة التي اتخذت بحق المتمردين الانكشاريين ومساعديهم الحقيقيين والمزعومين. ثانيا: موافقة السلطات العثمانية سنة ١٨٢٩، أي بعد الحرب مع روسيا، على التخلي لصربيا عن ٦ بلديات بوسنية واقعة على الضفة اليمنى من نهر درينا، وذلك بموجب النقطة ٨ من اتفاقية بوخارست التي تم إبرامها سنة ١٨١٢م، والتي أجل العثمانيون تنفيذها. وعندما وصلت الأنباء التي تتحدث عن نية السلطات العثمانية بالتنازل عن مناطق يقطنها البوشناق للصرب الذين كانوا قد بدأوا بطرد السكان المسلمين من مناطق أخرى في إمارتهم، فقد أدى ذلك إلى ثورة عارمة في البوسنة. وأخيرا وفي عام ١٨٢٨ تم فرض زي جديد على جنود الجيش العثماني والموظفين والعلماء، وكان الزي الذي فرض على الضباط والجنود يتألف من الطربوش واللباس العسكري المشابه للباس الأوربي، أما الموظفون فقد ألزموا بارتداء الجاكيت الأسود والطربوش، وأصبح هذا الزي الرسمي لهم، بينما أجبر العلماء والأئمة على استبدال القاووق (وهو نوع من غطاء الرأس المختلف الأشكال) بعمامة الرأس البيضاء، ولقد اعتبر المسلمون هذه التغيرات اعتداء على التقاليد الإسلامية وبدعة وتشبها بغير المسلمين،

وكان هذه رؤية الغالبية العظمى من البوشناق، وعلى سبيل المثال نذكر أن مفتي سراييفو رفض وضع العمامة فعزله شيخ الإسلام في ٢٤ مايو ١٨٣٠م.(٣٩)

إن استحداث النمط الأوروبي للجيش، وفرض الزي الشبيه بلباس غير المسلمين، والتنازل عن أراضي المسلمين لغير المسلمين، كل هذا جعل البوشناق يستنتجون بأن وجود الدولة العثمانية بات مهددا بالزوال، وبأن الحكومة غير قادرة على حماية وحدة وسلامة أراضيها. وفي ٢٩ مارس ١٨٣١م، شهدت مدينة ترافنيك تجمعا جماهيريا ضم قادة الوحدات الحدودية البوسنية والوجهاء المحليين وملاك الأراضي والعلماء وجمهورا غفيرا من سكان المدن، فناقشوا كيفية التوصل إلى حل لهذا الوضع، واتفق الزعماء على رفض الإصلاحات العسكرية وعدم التنازل عن الأراضي لصربيا وترحيل السكان المسلمين، وإلى جانب ذلك طالبوا باستقلال البوسنة وقرروا التمرد والعصيان في حال عدم موافقة السلطان على مطالبهم. وأجبروا الحاكم العثماني على استبدال ملابسه وإصدار أمر باستنفار الجيش، وأقاموا اتصالات مع الزعيم الألباني محمود باشا بوشاتلي (١٧٩٧- ١٨٦٠) الذي كان يعتبر واحدا من أشد المعارضين للإصلاحات العثمانية.

وفي مايو سنة ١٨٣١م، نجح الحاكم العثماني بالفرار من مقر المتمردين، فانتخب المتمردون حسين كابتان غراداشتشيفيتش قائدا عسكريا للبوسنة، والذي أمر الجيش الذي كان على أهبة الاستعداد بالتحرك نحو مقاطعة كوسوفو لينضم إلى الوحدات الألبانية ويتقدم باتجاه استنبول، ووصل الجيش البوسني إلى كوسوفو بوليا في يونيو

٣٩) محمد رمزي ديليتش، لماذا عزل شيخ الإسلام مفتي سراييفو مويدوفيتش، غيرت، ١٢ (١٩٣٦)، ص: ١٨٩-١٩١.

١٨٣١م، واشتبكت مع القوات التي كانت تحت قيادة الوزير الكبير مصطفى رشيد باشا، فانتصر البوشناق في تلك المعركة، وانسحب الوزير الكبير مع قواته إلى مدينة سكوبيا وعرض على المتمردين اللجوء إلى المفاوضات، فأوقف البوشناق تقدمهم، وأظهرت الأحداث التالية أن توقفهم هذا كان مميتا بالنسبة لهم، إذ أن المفاوضات أعطت الوزير الكبير وقتا كافيا لتقوية قواته وتهدئن الألبان.

في أثناء ذلك، كان البوشناق قد نقحوا مطالبهم، وصاروا يطالبون بالآتي: منع الزي الجديد المخالف للشريعة وللمذهب الحنفي؛ الإبقاء على النظام القديم الذي كان سائدا في البوسنة والهرسك قبل الإصلاحات؛ حماية الأراضي البوسنية من المطالب والأطماع الصربية؛ العفو عن المتمردين اختيار وتعيين حاكم بوسني من بين صفوف الوجهاء المحليين.[٤٠]

ولكن أسلوب المماطلة الذي استخدمته السلطات العثمانية في التجاوب مع مطالب البوشناق وظهور التنافس بين الوجهاء بشأن الزعامة قد ساعدا على حدوث شقاق في صفوف المتمردين، وفي أغسطس ١٨٣١م انسحبت قوات المتمردين من كوسفو وعادت إلى البوسنة.

وفي شهر سبتمبر دعا المتمردون إلى عقد اجتماع في سراييفو يحضره العلماء والموظفون وزعماء المدن والقرى، وأكد المجتمعون على المطالب السابقة ووافقوا على اختيار حسين كابتان واليا على البوسنة، وأعطى المجتمعون عهدا وميثاقا جماعيا بالولاء لحسين كابتان، وأدخل قاضي سراييفو هذا العهد في سجل المحكمة الشرعية. وتم أرسال

٤٠) أحمد أليتشيتش Ahmed Aličić ، الحركة من أجل استقلال البوسنة، ص: ٢٥٨.

إعلام بهذا الشأن إلى استنبول يتضمن المطالبة بالموافقة على مطالب المتمردين وتعيين حسين كابتان واليا.

لم تكن الحكومة العثمانية ترغب في تقديم تنازل يكون سابقة تتيح المجال أمام مقاطعات روميلية الأخرى للمطالبة بالاستقلال أو بالإعفاء من الإصلاحات، ولذا جهزت جيشا قويا قوامه أكثر من أربعين ألف جندي وأصدرت أوامرها لهذا الجيش بالتأهب للزحف على البوسنة، وقد جاءت تلك اللحظة بعد استسلام الزعيم الألباني محمد باشا بوشاتلي في نوفمبر ١٨٣١م.، فبدأ الهجوم العثماني في مارس سنة ١٨٣٢، وبعد شهور من القتال، نجحت القوات العثمانية في كسر التمرد البوشناقي، ودخل الجيش السلطاني إلى سرايیفو في يونيو ١٨٣٢م، وحتى نهاية ذلك الشهر كانت الأوضاع قد استتبت في جميع مناطق البوسنة. أما حسين كابتان وأعوانه المقربون فقد عبروا نهر سافا وطلبوا النجاة باللجوء إلى النمسا، وكانت تلك هي المرة الأولى التي يطلب فيها متمردون مسلمون اللجوء في دولة كاثوليكية مجاورة. وتدخلت النمسا بمبادرة لدى السلطان العثماني فأصدر عفوا عاما بحق جميع المتمردين باستثناء حسين كابتان وثلاثة من قادته، ولكن رغم ذلك العفو فإن مئات من المتمردين البارزين قد تم نفيهم إلى مناطق أخرى في الإمبراطورية.

لقد كانت نتائج هزيمة المتمردين بعيدة المدى، فقد تم إلغاء مناصب القادة العسكريين المحليين والنظام القديم للتنظيم العسكري الحدودي، ولم يتم تشكيل جيش نظامي ما عدا أربع كتائب من الحرس القومي العثماني أو ما كان يعرف بعساكر الرديف المنصورة، مما أدى إلى تهديد أمن وسلامة البوسنة بالخطر، وكان من نتائج تلك الهزيمة تفرق صف الزعماء والوجهاء البوسنيين، وخاصة بعد أن انضم بعض الأعيان

من الهرسك إلى القوات العثمانية مما ساعد على انتصارها، وتميز هذا الوضع بالمفارقة لأن هؤلاء الأعيان بالذات قد حصلوا على الامتيازات التي كان المتمردون يناضلون من أجل الإبقاء عليها. ولقد اضطُرت السياسة الواقعية البابَ العالي للتوقف عند منتصف الطريق في حملتها لكسر شوكة الزعماء والوجهاء البوسنيين، واستمرت حالة عدم الانتهاء من الإصلاحات مدة عقدين من الزمن.

وفي تلك الفترة صدر خط شريف من جل خانة سنة ١٩٣٨م، يأمر بتطبيق الخدمة العسكرية الإلزامية، وإقامة نظام إدارة حكومي جيد، ونظام فعال لجباية الضرائب. وكان الموقف العام للبوشناق من تلك التنظيمات سلبيا، ويتضح ذلك من خلال تقرير لشاهد عيان هو الراهب إيفان فراني يوكيتش (١٨١٨-١٨٥٧)، ورغم تحيز هذا الراهب إلا أن تقريره يوضح الكثير، فقد جاء فيه: »إن المسلمين البوسنيين، أطفالا وشيبا، أغنياء وفقراء، كانوا جميعا ضد تلك الإصلاحات، وجميعهم يكرهون السلطان وعماله والعثمانيين عموما. إنهم يتحدثون علنا بأن السلطان ووزراءه والباشاوات وقادة العسكر عملاء لروسيا، وبأنهم كفرة وأعداء الدين. إنهم يقولون بأن الدين الإسلامي قد زال من كل المناطق ما عدا البوسنة التي تحافظ عليه، وبأن العثمانيين قد تخلوا عن الزي الإسلامي واتخذوا بنطال الكافرين لباسا لهم وتركوا حلاقة رؤوسهم بالموسى وصاروا يقصرون شعورهم على طريقة الكفار.[٤١]

وفي مثل هذه الأجواء، كان من الصعب تطبيق تلك التنظيمات،

---

٤١) إيفان فراني يوكيتش، عمر باشا والأتراك البوسنيون. الرحلات وأحوال الشعوب، إعداد بوريس تشوريتش (سراييفو: فيسيلين ماسليشا، ١٩٧٣)، ص: ١٥٢.

وكانت المقاومة بادية في صورة تمرد عسكري، وخاصة في المناطق المتخمة للحدود النمساوية (كرايينا). وبعد هذا التمرد قررت الحكومة العثمانية إرسال عمر باشا لاتاس (قائد الجيش النظامي في روميلية) ليقوم بتطبيق التنظيمات حتى النهاية. وعمر باشا هذا ولد سنة ١٨٠٦م على الحدود العسكرية مع النمسا وكان نصرانيا أرثوذكسيا فاعتنق الإسلام، وكان معروفا بسطوته وشدته في كسر شوكة الأكراد والدروز. وكان على دراية بطبائع الناس المقيمين في المناطق الحدودية للبوسنة، ولذلك اعتُبر قادرا على مواجهة تمردهم المتواصل. وصل عمر باشا لاتاس إلى البوسنة في ربيع عام ١٨٥٠م، قاما من ماناستير (مدينة بيتولا في مقدونيا اليوم) على رأس جيش قوامه ٢٠.٠٠٠ جنديا، وكان جيشه يضم وحدات نظامية من روميلية وبعض الضباط البولنديين والمجريين ووحدات ألبانية غير نظامية.

وبمجرد وصوله إلى البوسنة أمر عمر باشا لاتاس بحصر جميع القادرين عسكريا وإلحاقهم بالجيش الجديد، ولكن البوشناق مرة أخرى تمردوا ضد هذه الأوامر، فاستغل قائد العسكر تفوقه العسكري لإخماد ذلك التمرد، واستمرت المعارك عاما كاملا، وفي أبريل سنة ١٨٥١م، أصبحت البوسنة كلها تحت سيطرة عمر باشا، وتمت إقالة أعيان الهرسك وكرايينا الذين نجوا من الهزيمة التي لحقت بحسين كابتان، وبدلا عنهم تم تعيين مسؤولين إداريين »المسَلّمين«. وقُتل في تلك المعارك أكثر من ٢٥٠٠ بوشناقي مسلم، وأحرق الكثيرَ من المدن ونهبت أعداد كبيرة من البيوت، واقتيد حوالي ٤٠٠ من المعارضين البارزين للتنظيمات إلى استنبول لمحاكمتهم ونفيهم، وانتهى الأمر بالقضاء على الزعماء والوجهاء البوشناق، وكان ذلك انتصارا نهائيا للعثمانيين على نزعات الابتعاد عن المركز.

وبدلا من أن تعزز الإصلاحات العسكرية في عهد عمر باشا لاتاس قوة الإمبراطورية الدفاعية في البوسنة، فإنها جلبت دمارا كبيرا على هذه المقاطعة الحدودية. ويشهد التاريخ بأن ذلك الانتصار كان بمثابة انتصار القائد الإغريقي »بير« (الذي انتصر في إحدى المعارك ولكنه خسر فيها ٨٠٪ من جنوده)، حيث أن الصفوة البوشناقية السياسية الجديدة والتي كان من المقرر لها أن تلعب دور الوجهاء، لم تكن قد تشكلت بعد، واحتاج الأمر إلى عقد كامل من الزمن لكي يقبل البوشناق فعليا التجنيد العسكري الإلزامي، وحدث هذا بعد المهمة التي قام بها أحمد جودت باشا (١٨٢٢-١٨٩٥) في البوسنة، حيث كان هذا العالم والمؤرخ والسياسي المعروف قد أرسل في مهمة إلى البوسنة بين ١٦ يوليو ١٨٦٣م، و ٢٤ أكتوبر ١٨٦٤م.

وكان جودت باشا كبيرا للمفتشين، فأخذ على عاتقه شخصيا مهمة الإشراف على الأوضاع الإدارية في ولاية البوسنة.[٤٢]

وصل جودت باشا إلى البوسنة في شهر ربيع الأول سنة ١٢٨١هـ، أغسطس ١٨٦٤م، وكان يعتبر تشكيل الجيش النظامي الأولوية الرئيسية في مهمته.[٤٣] وفي ١٧ ربيع الأول تمت قراءة الفرمان العالي الذي أصدره السلطان بشأن تشكيل الجيش النظامي في البوسنة، وذلك في ميدان الخيول في سرايفو وبحضور الزعماء البوسنيين. وألقى أحمد جودت باشا كلمة أشاد فيها ببطولات البوشناق عبر

٤٢) حول هذه المهمة يرجى الرجوع إلى: باسكا فاسا أفندي: البوسنة والهرسك أثناء مهمة جودت أفندي، (سرايفو: فيسيلين ماسليشا، ١٩٥٨)؛ حمديا كريشيفلياكوفيتش: رسائل جودت باشا عن البوسنة في سنة ١٨٦٤، (سرايفو، ١٩٣٢).

٤٣) للمزيد من الاطلاع انظر، جودت باشا، تذاكير، الطبعة الثانية، إعداد جاويد بايسون (أنقرة: ترك تاريخ كوروم باسيموي، ١٩٨٦)، ٣:٦٥-٩١.

التاريخ، وركز على ضرورة تلقيهم التدريب العسكري المنتظم بما يتوافق مع أحكام الشريعة والأدلة العقلية. وفسّر مفتي موستار مصطفى صدقي قرة بيك الآية الرابعة من سورة الصف مستشهدا بها كدليل على ضرورة تدريب الجيش، وتقول هذه الآية: »إن الله يحب الذين يقاتلون في سبيله صفا كأنهم بنيان مرصوص« .(٤٤) فالتشكيلات النظامية هي ذلك البنيان المرصوص المذكور في الأية الكريمة. أما مفتي ترافنيك درويش محمد كوركوت (المتوفى سنة ١٨٧٣م)، ومفتي سراييفو مصطفى حلمي حجيعُموريفيتش (المتوفى سنة ١٨٩٣)، فقد أعربا عن تأييدهما لهذه الإصلاحات العسكرية.

وكان لتأييد كبار العلماء أثر كبير في تشجيع تجنيد البوشناق في الوحدات النظامية، وبعد اجتماع أحمد جودت باشا مع وجهاء البوشناق، تم اتخاذ القرار سنة ١٢٨١هـ/١٨٦٤م، بتشكيل أول فوج عسكري (ألاي) تتألف من ١.٦٠٠ جندي موزعين على ثلاث كتائب تمركزت في سراييفو وترافنيك وموستار، وتم تعيين درويش بك تسكيريجيتش من ترافنيك قائدا للفوج العسكري الأول البوشناقي من الجيش النظامي، وكان من المقرر أن تبقى هذه القطعات العسكرية داخل حدود البوسنة، وأن تستمر الخدمة النظامية ثلاث سنوات والاحتياطية تسع سنوات، كما اتخذ قرار بتشكيل فوج عسكري ثان في السنة التالية، وفوج ثالث في السنة التي تليها، وتم ضم هذه الأفواج البوشناقية بالجيش الإمبراطوري الثالث.

وفي ٢٠ ربيع الآخر ١٢٨١هـ، الموافق ٢٢ سبتمبر ١٨٦٤م، أقيم احتفال عسكري في ميدان الخيل في سراييفو، وتم تسليم البيرق

٤٤) سورة الصف، الآية رقم: ٤.

السلطاني الذي أرسل من استنبول للكتيبة الأولى التابعة للفوج العسكري الأول البوشناقي، وبهذه المناسبة عزفت مقطوعة موسيقية عسكرية جديدة بعنوان »تعالوا، تعالوا تحت العلم« والتي لحنها الملحن العسكري فؤاد آغا من سراييفو، وبذلك تم قبول البوشناق النهائي للجيش النظامي.

إن مرور الزمن، والتجربة السلبية المتراكمة للمقاومة، والتغيير التدريجي في عقلية الزعماء، والإدراك بأن البوسنة قد أقحمت في خضم الأزمة السياسية والاقتصادية المتنامية، كل هذا أدى إلى القبول النهائي بالإصلاحات العسكرية. ولكن هذا القبول جاء متأخرا بدرجة كبيرة، حيث أن جيران البوسنة والقوى الواقفة من ورائهم كانوا قد بدؤوا ألاعيبهم السياسية الجغرافية الجديدة، وأصبح الشعب المسلم الصغير، الذي قبل بالتدريج تحديث الجيش، متروكا بدون حماية أو وجود قوي للعثمانيين على أرضه وبدون قوات عسكرية محلية قوية التنظيم.

هل ساهمت الإصلاحات الحديثة العثمانية في سير الأوضاع على هذا النحو؟ ربما يكون الجواب بالإيجاب، فمنذ عهد السلطان محمود الثاني كان الجانب الخارجي للإصلاحات هو الأكثر بروزا، مما جعل الشعب يقاومها. وحول هذا الموضوع كتب إبراهيم باشا (١٧٨٩-١٨٤٨) من مصر:

«إن الباب العالي قد أخذ المدنية من الجانب المخطئ؛ فالنهضة لا تبدأ بتقديم شرائط الكتف المزركشة والبناطيل الضيقة للرعية؛ فبدلا من البدء بالملابس ... كان حري بهم أن يبدؤوا بتنوير عقول الناس« .(٤٥)

ولو أن العثمانيين كانوا قد ركزوا في جهودهم المشروعة لتجديد

(٤٥) انظر: H.R. Davison, Reform of the Ottoman Empire..., 31.

الجيش على التمسك بالتراث الإسلامي، وتجنبوا خلق نمط هجين وتعيس يتألف من »المعطف الروسي واللوائح الفرنسية والسلاح البلجيكي والقبعة التركية والسروج المجرية والسيوف الإنكليزية . . « لتقبل المسلمون هذا التغيير بسهولة أكثر، ولما وقعت كل هذه الخسائر في الأرواح والممتلكات والأراضي.

٢) الإدارة والقضاء

خلال القرن التاسع عشر كانت الحكومة العثمانية تبذل جهودا متواصلة على إعادة تنظيم جهازي الإدارة والقضاء على الصعيد المحلي وفي المقاطعات، ووجدت هذه الإجراءات طريقها للتغلغل التدريجي في بنية مقاطعة البوسنة.

وبمبادرة من مصطفى رشيد باشا (١٨٠٠-١٨٥٨) تم في شهر يناير سنة ١٨٤٠م، إصدار فرمان يقضي بتشكيل مجلس استشاري في جميع المقاطعات والمناطق الإدارية، وأطلق على تلك المجالس اسم مجالس المحصلين أو مجالس المذاكرة أو مجالس المملكة. وكانت مهمتها الرئيسية أن تتولى شؤون الإدارة بدلا عن القضاة، حيث أن مكتب القاضي كان المكتب الوحيد المخول بإدارة الشؤون العامة على الصعيد المحلي قبل التنظيمات. وبالإضافة إلى هذا، فقد أنيطت بهذه المجالس مهمة الإشراف على تطبيق التنظيمات في المناطق الخاضعة لصلاحياتها. وفي ضوء ذلك، طُلب من تلك المجالس أن ترسل تقارير مختومة عن عملها إلى استنبول، مما أعطى تلك المجالس صلاحية الرقابة على عمل الولاة. وكانت هذه المجالس تضم في عضويتها القضاة والمفتين وبعض المسؤولين المحليين وزعماء وممثلي

الطوائف المحلية غير المسلمة. وقد تم تشكيل مثل هذا المجلس في البوسنة سنة ١٨٤٠ أو ١٨٤١ .[٤٦]

إن إدخال المجالس الاستشارية في إدارة المقاطعة، كان سببه كثرة مظاهر الضعف التنظيمي والنقص في آليات الرقابة داخل نظام الدولة. ومن مظاهر الضعف التنظيمي نذكر أنه حسب التقاليد السائدة فإن منصب الوالي لم يكن له راتب محدد، بل كان الولاة يعيشون من جباية الضرائب والغرامات المالية. ونظرا لضخامة عدد مرافقيهم، فإنهم كانوا مضطربن لجباية أموال كبيرة تكفيهم لدفع راتب أتباعهم. وفتح هذا الأمر الباب على مصراعيه لسوء الاستخدام مما شجع نزعة الانفصال ولا سيما عند غير المسلمين.

ولذلك وجد المسؤولان الحكوميان عن التنظيمات أحمد شفيق مدحَتْباشا (١٨٢٢-١٨٨٤) ومحمد فؤاد كتشجي باشا (١٨١٥-١٩٦٩) أنه لا بد من وضع حد لسير الأمور في هذا الاتجاه، فوضعا نظاما جديدا لإدارة الولايات. وفي ٧ نوفمبر ١٨٦٤ م، تم تطبيق مقترحهما المتأثر بالتنظيم الإداري الفرنسي في ولاية الداتوب، كما تم اختيار ثلاث ولايات أخرى هي البوسنة وأرزروم ودمشق، ليجرب فيها تطبيق النظام الجديد للولايات.[٤٧]

وأوليت مهمة إدخال نظام الولايات في البوسنة إلى شريف عثمان باشا (١٨٠٠-١٨٧٤)، وهو خريج المكتبة الملكية التي تأسست

---

٤٦) أحمد س. آليتشيتش، تنظيم الولاية البوسنة من ١٧٨٩ إلى ١٨٧٨ (سراييفو، معهد الدراسات الشرقية، ١٩٨٣)، ص: ٥٧ وغيرها.

٤٧) انظر: Stanford J. Shaw, "Local Administration in the Tanzimat", 150 Yuzyilnda Tanzimat, ed. Hakki Dursum Yildiz, (Ankara: Ataturk Kultur, Dil ve Tarih Kurumu, 1992), 40.

سنة ١٨٥٩ لتخريج جيل جديد من الموظفين الحكوميين العثمانيين، وشغل شريف عثمان باشا منصب حاكم البوسنة في الفترة من ١٨٦٠ إلى ١٨٦٩، وكان ناجحا جدا في إدارته لشؤونها.[٤٨]

كانت البوسنة مقسمة إلى سبع محافظات: سراييفو، بانيالوكا، زفورنيك، ترافنيك، بيهاتش، الهرسك و نوفي بازار، وأطلق اسم الولاية على المقاطعات بدلا عن التسمية القديمة الأيالة. وقسمت كل ولاية إلى سناجق أو محافظات، والسناجق والمحافظات إلى أقضية، وكل قضاء قسّم إلى قرى ونواحي، وكان الوالي هو المسؤول عن إدارة شؤون الولاية، أما السنجق فكان يديره المتصرف، والقضاء يديره قائم المقام، وكان هؤلاء المسؤولون يعينون من قبل السلطان. أما القرية فكان يديرها المختار الذي كان ينتخب من قبل السكان المحليين.

كان موظفو الولاية المسؤولون عن الشؤون المالية والأعمال العامة والمراسلات والزراعة يعيّنون من قبل الوزارات المختصة في استنبول، وكانوا مسؤولين أمام الحكومة المركزية والوالي. وكان يوجد موظف مسؤول عن العلاقات مع القنصليات الأجنبية في الولاية، وكان الوالي مسؤولا عن الشؤون السياسية والمالية وتطبيق القوانين وتنفيذ قرارات المحاكم والحفاظ على النظام والأمن العام.

إضافة إلى هؤلاء الموظفين كانت توجد مجالس تمثيلية على المستويات الإدارية الثلاثة وكانت هذه المجالس الإدارية بمثابة أجهزة استشارية للوالي والمتصرف وقائم المقام تساعدهم في أداء مهامهم. هذه المجالس الإدارية تتكون من الموظفين المحليين ومن ممثلي الملّتين

٤٨) حول إدارته للبوسنة، يرجى الرجوع إلى Osman Pascha- ،Jozef Ketschet der letze grosse Wesier Bosniens. Un seine Nachfolger (سراييفو: G. Grassel، ١٩٠٩).

المسلمة وغير المسلمة. وفي السناجق والأقضية كان الزعماء الدينيون للطوائف غير المسلمة يصبحون أوتوماتيكيا أعضاء في تلك المجالس. وكانت تلك المجالس تضم أعضاء منتخبين يتم انتخابهم من خلال النظام الانتخابي غير المباشر، بحيث يَنتخب زعماء الطوائف الدينية أعضاء مجلس الإدارة من القائمة التي يُعدُّها موظف الإدارة. وفي كل ولاية تم تشكيل مجلس العموم لتلك الولاية، ويتألف من أربعة ممثلين عن كل سنجق (اثنين من المسلمين واثنين من غير المسلمين) ويتم انتخابهم من قبل أعضاء مجلس القضاء. ويعقد مجلس العموم الذي يرأسه الوالي جلساته السنوية ويستمر انعقاده مدة أقصاها أربعين يوما، وتشمل صلاحيات المجلس مناقشة قضايا الأعمال العامة والضرائب والشرطة والزراعة والتجارة في الولاية، وكان الوالي يرسل محاضر جلسات المجلس إلى استنبول. وقد شهد الطبيب السويسري جوزيف كتشت Jozef Koetschet الذي كان يعمل طبيبا في الإدارة العثمانيةَ فيَ البوسنة بين عامي ١٨٧٥ و ١٨٧٨ بأن مجلس العموم قد انعقد في سراييفو سنة ١٨٧٤م.(٤٩)

ويعتبر نظام الولاية أحد أهم الإنجازات التي تم تحقيقها في التنظيمات، ولكن حسن تطبيق النظام كان يعتمد على البيئة العامة التي يطبق فيها، وعلى أهلية الموظفين والتزامهم بآداب المهنة. ولكن العائق الجدي الذي كان يقف أمام التطبيق الجيد لنظام الولايات هو أسلوب تعيين الولاة وكذلك استبدالهم المتكرر. لقد تميزت فترة إدارة الوالي المتمكن شريف عثمان باشا للبوسنة بتحسنٍ عام للأوضاع في شتى المجالات بما فيها المجال الاقتصادي والتطوير العمراني. ولكن الفترة التي تلت عهده تميزت بالاستبدال المتكرر للولاة مما قلل من

(٤٩) انظر: R. H. Davison, Reform in the Ottoman Empire..., 167

فاعلية النظام بأسره. ولتوضيح المفارقات السياسية التي كانت تحدث في هذا الشأن يورد المثال الآتي:

«لقد تم تعيين محمد رؤوف باشا واليا على سالونيك، وعندما وصل إلى هناك أرسل إلى البوسنة ليكون واليا عليها؛ وبعد يومين تم تعيينه قائدا للقوات العسكرية المتواجدة في الهرسك؛ وبعد ذلك بعشرة أيام عُيّن واليا على موناستير (مدينة بيتول في مقدونيا) ».[٥٠]

وفي مثل هذه الأوضاع، لم يكن باستطاعة النظام الإداري مهما كان جيدا أن يقدم الحلول المناسبة للأزمة الداخلية والتدخل الخارجي الذي أصبح سمة متواصلة في نهاية السبعينيات من القرن التاسع عشر، والذي أدى في النهاية إلى زوال الوجود العثماني في البوسنة سنة ١٨٧٨م.

أما في مجال القضاء فقد وضعت التنظيمات نظاما مزدوجا يتألف من المحاكم الشرعية والمحاكم المدنية، وذلك لإدارة القسمين المختلفين في النظام القضائي العثماني والمتمثلين بالقانون الإسلامي والمعايير المحددة على أساس علماني في غالب الأحيان. وعبر التاريخ كان النظام القانوني للدولة العثمانية يحتوي على المعايير الشرعية ومعايير قانونية تم وضعها من قبل السلطات السياسية (القانون). ولكن هذا القانون كان دائما يخضع ولو نظريا لأحكام الشريعة وكان القضاة الشرعيون هم المخولون لمراقبة تطبيق القانون، وبذلك كانت تتم المحافظة على وحدة النظام القانوني رغم مكوناته غير المتجانسة.

هذه التنظيمات وضعت ولأول مرة مؤسسات منفصلة لتطبيق الشريعة والقانون العلماني، وهكذا أصبحت ازدواجية المعايير معترفا بها من خلال ازدواجية المؤسسات.

---

٥٠) انظر: R.H. Davison, Reform in the Ottoman Empire..., 168

أما القاعدة القانونية التي استند إليها تطوير المحاكم العلمانية فتتمثل في المرسوم الذي صدر بتاريخ ١٨ فبراير سنة ١٨٥٦م، والذي وعد »بإصلاح المحاكم وإقامة المحاكم المختلطة، وإصلاح القوانين الجزائية والتجارية التي يجب أن تُدار بأسلوب موحد، وكذلك إصلاح السجون« .(٥١)

إن هذا القانون وضع لحل مشكلة المحاكمات في القضايا التي ينتمي الأطراف المتنازعة فيها إلى طوائف دينية مختلفة بحيث أن مبدأ صلاحية القانون الشرعي لم يكن باستطاعته تقديم الحكم العادل. وبما أن العادة في الدولة العثمانية كانت تقضي بإحالة مثل هذه النزاعات بين التجار إلى لجان خاصة ينتمي أعضاؤها إلى طوائف دينية مختلفة، فإن هذه السابقة استخدمت مبدأً أساسيا لتطوير المحاكم النظامية. وفي سنة ١٨٦٤م، حدد قانون إدارة الولايات إقامة المحاكم النظامية على مستوى الولايات، وكان من المفروض إقامة محاكم البداية النظامية ومحكمة الاستئناف في كل ولاية، وكان لهذه المحاكم قضاة يرأسونها، وكانت كل محكمة تضم بين ستة وثمانية أعضاء ينتمون إلى طوائف دينية مختلفة، يتم اختيارهم وفق نفس الإجراءات المتبعة في اختيار أعضاء المجالس الإدارية المحلية.(٥٢)

وسرعان ما حصلت المحاكم النظامية على قوانين مدونة مشتقة من التراث القانوني القاريّ الأوروبي: القانون التجاري ١٨٥٠م، قانون إجراءات المحاكم التجارية ١٨٦١م، قانون التجارة البحرية ١٨٦٣م،

(٥١) انظر: Niyazi Berkes, The Development of Secularism in Turkey, 155-172.

(٥٢) انظر: C. V. Findly, "Mahkama", The Encyclopaedia of Islam, 2nd ed., 6: 6-7.

القانون الجزائي ١٨٥٨م وغيرها من القوانين. وتم اتخاذ تدوين القانون الشرعي المعروف بالمجلّة (١٨٧٠-١٨٧٦) مصدرا للمحاكم الشرعية والنظامية، وكانت هذه إحدى الصلات النادرة التي بقيت بين هذين القسمين المنفصلين للنظام القضائي العثماني. ولقد أدى هذا الفصل بين الشريعة والقانون إلى تمهيد الطريق بصورة أكبر أمام التحول نحو العلمنة.

ولقد أدت إقامة المحاكم النظامية إلى تضييق صلاحيات الشريعة، وتحولت المحاكم الشرعية إلى مؤسسات للبت في قضايا الأحوال الشخصية للمواطنين المسلمين. وبعد عام ١٨٦٤م، تم إنشاء المحاكم النظامية في البوسنة بما فيها محاكم البداية ومحكمة الاستئناف في سرايبفو.[٥٣] وسبق إقامة هذه المحاكم تشكيل المحاكم التجارية. وتحولت المحاكم الشرعية في البوسنة والهرسك إلى محاكم متخصصة لإدارة القانون الإسلامي في مجال الأحوال الشخصية للمسلمين وللأوقاف الإسلامية، وبقي حجم تطبيق الشريعة في هذه الدولة دون تغيير حتى إلغاء القانون الإسلامي بعد الحرب العالمية الثانية.

٣) ملكية الأراضي والضرائب

إن مسألة ملكية الأراضي والضرائب كانت إحدى أهم المسائل في الدولة العثمانية أثناء فترة التنظيمات، وذلك لسببين، الأول أن الدولة العثمانية كانت تعتمد بشكل رئيسي في مجال الاقتصاد على الزراعة، ولذلك فإن ملكية الأراضي لم تكن حيوية بالنسبة للاقتصاد وميزانية

٥٣) شاكر سيكيريتش Šaćir Sikirić، «محاكمنا الشرعية» في سجلات مدرسة القضاء الشرعي (سرايبفو، ١٩٣٧)، ص: ٥-٢٣.

الدولة فقط، بل كانت ذات أهمية كبيرة أيضا بالنسبة للنظام العسكري والبنية الاجتماعية عموما.(٥٤) والثاني أن فساد نظام ملكية الأراضي العثماني التقليدي في القرنين السابع عشر والثامن عشر قد أدى إلى قلق الفلاحين واضطرابات في طبقات اجتماعية مختلفة أجبرت الحكومة على إدراج هذه القضية في الخط الشريف من جل خانة.

في الدولة العثمانية كانت الأراضي من حيث ملكيتها تقسم إلى عدة فئات، وأهم فئتين منها أرضٌ مُلكٌ (وهي أرض يملكها فرد واحد) وأرض ميرية أو أرض المملكة (وهي أرض تملكها الدولة)، وكان الجزء الأكبر من الأراضي الزراعية في البلقان من فئة أرض المملكة أي التي تملكها الدولة، وكان النظام الاجتماعي والمالي والاقتصادي العثماني التقليدي يقوم على هذه الفئة من الأراضي. وكانت أراضي المملكة (وهي في العادة أراض تم الاستيلاء عليها بالفتوحات) تصبح في ملكية (رقابة) الدولة الدائمة، بينما كان التصرف في هذه الأراضي من حق المستأجر.(٥٥)

وكان من واجب المستأجر أو المزارع أن يستخدم هذه الأرض ويدفع الضريبة. وكان السباهي (الفارس الذي يعطيه السلطان الحق بالاستفادة من قطعة أرض تيمار مقابل خدمته في الجيش) هو الذي يجبي تلك الضريبة، وهذا السباهي كان ملزَما بالمشاركة فى الحروب أو بتجهيز عدد ملائم من الجنود. وهكذا كانت الدولة تفرض سيطرتها من خلال

---

٥٤) انظر: Halil Inalcik, "Land Problems in Turkish History", The Muslim World, 45 (1955), 221.

٥٥) انظر: Kemal H. Karpat, "The Stages of Ottoman History: A Structural Comparative Approach", in The Ottoman State and Its Place in World History, ed. Kemal H. Karpat (Leiden: E. J. Brill, 1974), 88.

السباهيين على الأراضي وعلى الموارد الاقتصادية الرئيسية، وكانت الدولة أيضا من خلال جباية الضرائب توفر التمويل اللازم لفيلقها العسكري الأكثر أهمية في الإمبراطورية. وقد وضعت وسائل لحماية الفلاحين من استغلال السباهيين لهم وذلك من خلال تحديد حجم الضرائب التي كان للسباهيين الحق بجبايتها من الأراضي الموضوعة تحت استخدامهم، بالإضافة إلى وجود قانون حكومي لا يسمح باستعادة الأرض من المستأجر إلا بقرار من القاضي.

وكان من الممكن استعادة الأراضي من السباهيين في أي وقت، ولم تكن تلك الأراضي قابلة للتوريث، ولكن منذ عهد السلطان أحمد (١٦٠٣-١٦١٧) كانت توجد في البوسنة بعض الأراضي الزراعية (التيمارات) الخاضعة للتوارث داخل الأسرة الواحدة، وكان كل تيمار يتألف من عدة قطع تعرف الواحدة منها بالتشيفليك، وكان هذا التشيفليك يؤجر للفلاحين. وكان للسباهيين أن يكون لديهم تيمارات وتشيفليكات، وإذا خسر أحدهم التيمار كان بإمكانه أن يحتفظ بالتشيفليك.[٥٦]

وبدأ نظام التيمار بالتراجع في القرن السابع عشر الميلادي، وذكر المؤرخ التركي خليل إنالتشيك Halil Inalcik عدة عوامل أدت إلى انهيار هذا النظام. ففي تلك الفترة أدى قدوم الفضة إلى البلاد العثمانية من أمريكا إلى التضخم المالي والفوضى الاقتصادية وضعفت الحكومة المركزية وتُرك تسجيل الأراضي، كما أن توسع استخدام الأسلحة النارية أضعَف الحاجة لقوات الفرسان، كما أن توزيع التيمارات على

(٥٦) انظر: J. Deny, "Timar", The Encyclopaedia of Islam, 2n ed., 4: 772.

غير الجنود الأمر أفقد هذا النظام الغرض الذي أقيم من أجله.(٥٧)

لقد كان مالكو الأراضي من غير الجنود المقاتلين يسكنون المدن ويؤجرون أراضيهم للأغنياء، ولقد أدى هذا النوع من التأجير الذي كان يسمى بالمقاطعة إلى تمركز كبير للأراضي في أيدي عدد محدود جدا من الأفراد وظهور الأرستقراطية الزراعية المحلية، التي كان العثمانيون في العصور الكلاسيكية يحاولون منعها. أما العامل الثاني الذي أدى إلى انهيار نظام التيمارات فهو الالتزام الذي كان يعني أخذ الضريبة على الأراضي المؤجرة حيث أن مالكي التيمارات كانوا يبيعون حقوقهم بجباية الضرائب إلى من يقدم لهم أكبر العروض، وصار مستأجرو الضرائب يزيدون في تلك الضرائب فوق الحدود المعتادة لكي يضمنوا لأنفسهم تحقيق الأرباح، وأصبح استئجار الضرائب والاستغلال الناجم عنه من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى حركات التمرد والعصيان بين الفلاحين.(٥٨)

بالإضافة إلى هذين النمطين من التحول الحقيقي للأراضي من ملكية الحكومة إلى الملكية الخاصة، كانت هناك حالات استيلاء الانكشاريين وأصحاب النفوذ على الأراضي الحرة التي كان يمتلكها المزارعون، وكان هؤلاء المالكون الجدد للأراضي يأخذون من المزارعين أجزاء من محاصيلهم ويجبرونهم على العمل في أراضيهم الخاصة، وهذا يشبه مؤسسة السخرة التي كانت معروفة في أوروبا في القرون الوسطى.

---

٥٧) انظر: Halil Inalcik, "Land Problems in Turkish History", 224-225.

٥٨) انظر: Halil Inalcik, "Land Problems in Turkish History", 225; R. H. Davison, Reform in the Ottoman Empire..., 17.

بدأ تطبيق الإصلاحات العثمانية الحديثة في مجال ملكية الأراضي في البوسنة أثناء القرن التاسع عشر. في البداية وبعد إلغاء نظام السباهيين بأمر من السلطان محمود الثاني سنة ١٨٣١م، تم إلغاء التيمار بصفته شكلا من أشكال التعويض عن الخدمة في الجيش، وأصبح العُشر هو الضريبة المعتمدة، بينما أُلحق السباهيون السابقون للعمل في الدوائر الحكومية الأخرى، أو أحيلوا على التقاعد. ولكن هذه الإصلاحات لم تطبق في البوسنة والهرسك حتى عامي ١٨٥٠-١٨٥١م.(٥٩)

أما استئجار الضرائب فقد ألغي قانونيا سنة ١٨٤٠م، كما جاء في الوعد الذي تضمنه الخط الشريف. من الجدير بالذكر أن ننوه إلى أن معظم مستأجري الضرائب في البوسنة أثناء القرن التاسع عشر كانوا من المسيحيين لا من المسلمين، وحسب ملاحظات الاشتراكي الصربي فاسو بيلاغيتش (١٨٣٨-١٨٩٩) فإن مستأجري الضرائب المسيحيين كانوا »أسوأ من الأتراك« في استغلالهم للفلاحين وابتزازهم لأموالهم.(٦٠) وكان هذا ينطبق أيضا على باقي دول البلقان.

في عام ١٨٥٦م صدر مرسوم آخر أكد على إلغاء استئجار الضرائب، وهذا يشير إلى عدم تنفيذ الأوامر السابقة التي صدرت بهذا الشأن، فقد اكتشف المفتشون السلطانيون الذين كانوا قد أرسلوا إلى البلقان بين عامي ١٨٦٠ و ١٨٦٤ أن نظام استئجار الضرائب ما زال موجودا، وبأن مستأجرو الضرائب (الالتزاميّون) مستمرين في جميع أشكال الاستغلال.(٦١) إن فشل الإصلاحات في نظام جباية الضرائب والكوارث

٥٩) إيفان فرانو يوكيتش، عمر باشا والأتراك البوسنيون، ص: ١٩١.

٦٠) إسماعيل باليتش، الخلفية الإثنية للمسلمين البوسنيين، فيينا، ١٩٥٢، ص: ٢١.

٦١) انظر: R. H. Davison, Reform in the Ottoman Empire..., 107.

الطبيعية في السبعينيات من القرن التاسع عشر الميلادي في قد ساهمت في الانهيار العملي للنظام المالي العثماني وفي الهجرة عن القرى وانطلاق حركات العصيان والتمرد بين الفلاحين بما فيها انتفاضة الهرسك سنة ١٨٧٥م.

وفي منتصف القرن التاسع عشر انتهت في البوسنة العملية الطويلة لتحويل الممتلكات الحكومية والأراضي الحرة التابعة للفلاحين إلى تشيفليكات لملاك الأراضي المحليين وسكان المدن. وقد أصدرت الأوامر إلى طاهر باشا والي البوسنة لينظم العلاقات بين مالكي التشيفليكات والأقنان (الخدم). واستنادا إلى اتفاق سنتي ١٨٤٨-١٨٤٩ فقد حصل مالكوا التشيفليكات على حق جباية ثلث المحصول السنوي الذي تأتي به الأرض ولكنهم كانوا ملزمين بتوفير المسكن والثيران والبذور للأقنان. وتم إلغاء عمل السخرة للأقنان في الممتلكات الخاصة لمالكي الأراضي (البكوات) ما عدا في الهرسك حيث كان الأقنان ملزمون بتسليم أقل من ثلث المحصول السنوي إلى مالك الأرض. وتم تدوين هذا الحل في شكل قرار صدر عن المجلس العالي للتنظيمات في ١٤ صفر ١٢٧٦هـ، الموافق ١٢ نوفمبر ١٨٥٩م، وذلك الاستماع لملاك الأراضي والمستأجرين.[٦٢]

وبموجب هذا القرار تم تحديد العلاقة بين مالك الأرض والمستأجر في صورة عقد المزارعة حسب القانون الإسلامي، والمزارعة هي تأجير الأرض الزراعية مع تقاسم الأرباح.[٦٣] وهي نظيرة لمؤسسة metayage

٦٢) مصطفى إماموفيتش، الزراعة في البوسنة والهرسك، سراييفو، MAG، ١٩٩٢، ص: ١٥.

٦٣) انظر: M. J. L. Young, "Muzara'a", The Encyclopaedia of Islam, 2nd ed., 7: 823; Ziaul Haque, Landlord and

الأوروبية. فالمستأجر (العامل) يأخذ من صاحب الأرض قطعة أرض محددة ويزرعها لفترة محددة، وبعد الحصاد يتقاسمان المحصول الناتج بنسب متفق عليها. والجزء الذي يحصل عليه صاحب الأرض هو في الحقيقةجرة أجرة الأرض.

في البوسنة كان تأجير الأراضي للأقنان يعتبر جزءا من علاقات الإرث، ولم يكن لصاحب الأرض الحق في فسخ هذه العلاقة إلا في حالات عدم زراعة المستأجر للأرض أو أنه لم يكن يعطي لصاحب الأرض حصته وذلك بدون أسباب ملائمة، وكانت هذه الأسباب تعرض على المحكمة، من جهة أخرى كان بإمكان المستأجر فسخ العقد بمجرد إعلام صاحب الأرض بعد الحصاد. وكانت التزامات المستأجر تتمثل بدفع الضريبة للدولة والأجرة لصاحب الأرض، وفي السبعينيات من القرن التاسع عشر كانت تلك الالتزامات تربو على نصف إيرادات الفلاح.(٦٤)

كان صاحب الأرض مُلزَما بإنشاء المباني الضرورية لإقامة وعمل المستأجر، أما المستأجر فقد كان ملزما بصيانة تلك المباني. كما أن صاحب الأرض لم يكن لديه الحق باستخدام المستأجر ليعمل في أرضه الخاصة أو أن يطلب منه مسكنا وطعاما عندما يقدم إلى القرية. وكان للمستأجر حق الأولوية بشراء الأرض التي يعمل عليها. ولقد اعتمدت

Peasant in Early Islam. A Study of Legal Doctrine of Muzara'a or Sharecropping (Islamabad: Islamic Research Institute, 1984).

٦٤) انظر: John R. Lampe and Marwin R. Jackson, Balkan Economic History 1550-1950 From Imperial Borderlands to Developing Nation (Bloomington: Indiana University Press, 1982), 284.

الإمبراطورية النمساوية الهنغارية هذا التنظيم الذي كان معروفا بتنظيمات صفر، وبقيت هذه التنظيمات سارية المفعول في البوسنة حتى الإصلاحات الزراعية التي أجريت أثناء فترة حكم مملكة يوغوسلافيا للبوسنة.(٦٥)

أما القسم الثاني من قانون التنظيمات، والذي كان ذا صلة وثيقة بملكية الأراضي في البوسنة فهو قانون الأراضي الذي أعلن عنه في ٧ رمضان ١٢٧٤هـ، الموافق ٢١ أبريل ١٨٥٨م.(٦٦) هذا القانون الذي كان يدعى رسميا بقانون الأراضي، كان معروفا في الحياة العملية والمراجع البوسنية »بالقانون الرمضاني« ، أعدته لجنة برئاسة أحمد جودت باشا بغرض تدوين الأحوال العملية السائدة في مجال ملكية الأراضي في الدولة العثمانية. وكانت أحكام الفقه الإسلامي والقوانين العثمانية والأعراف المحلية هي المصادر التي استند إليها قانون الأراضي. وحسب هذا القانون فقد تم الاعتراف بخمسة أنواع من الأراضي: الأراضي التي يملكها الأفراد (المُلك)، الأراضي التي تملكها الحكومة (أراضي الميري)، الأراضي التي تتبع للهيئات الإسلامية (الأراضي الموقوفة)، الأراضي المحجوزة للجماعات المحلية (الأراضي

٦٥) انظر: Mustafa Imamović, “A Note on the Regulation of Agrarian Relationship in BiH”, International Journal of Turkish Studies, 2 (1981-1982), 2:101-103.

٦٦) انظر: For English translation of this Code see, Fisher Stanley, Ottoman Land Laws, Containing the Ottoman Land Code and later Legislation Affecting Land (London, 1914); R. C. Tute, The Ottoman Land Laws with a Commentary on the Ottoman Land Code of the 7th Ramazan 1274 (Jerusalem, 1927).

المتروكة)، والأراضي غير الزراعية (أراضي الموات). هذا القانون كان يقضي بتسجيل الملكية بأسماء الأفراد، مما زاد من قوة الملكية الخاصة في مجال الزراعة، ولكن في نفس الوقت سهل إعطاء الشرعية القانونية لملكية الأراضي الحكومية أو أراضي الفلاحين الحرة التي استولى عليها الأفراد بصور غير قانونية.

لقد أدخل واضعو قوانين التنظيمات في قانون الأراضي حكما يقضي بأن الفرد الواحد لا يمكنه امتلاك قرية كاملة في صورة تشيفليك، وكان الهدف من ذلك الحيلولة من وجود مُلاك الأراضي الكبار في الولايات، ومن الواضح أن سبب هذا التوجه عند واضعي القانون كان ما حفظته الذاكرة من تأثير كبير للأعيان والوجهاء في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وقد تم تطبيق قانون الأراضي في البوسنة، واعتمدته فيما بعد الإمبراطورية النمساوية الهنغارية ليكون جزءا من »قانون الأرض« .

ولكن رغم التحسينات التي نتجت عن التغييرات في نظام الضرائب وعلاقات ملكية الأراضي، والتي حصلت في فترة التنظيمات، إلا أنه لم يكن لها التأثير الكافي على طبيعة المجتمع البوسني والذي بقي في أساسه مجتمعا زراعيا. حتى أنه بعد عشرة سنوات من انسحاب العثمانيين من البوسنة، كان ٨٨٪ من مجموع السكان مرتبطون بالزراعة.[٦٧] ولم يكن التحول الصناعي بالمفهوم الأوروبي الحديث

٦٧) انظر: Mark Pinson, "The Muslims of Bosnia-Herzegovina Under Austro-Hungarian Rule", in The Muslims of Bosnia-Hercegovina: Their Historic Development from Middle Ages to the Dissolution of Yugoslavia, ed. Mark Pinson, (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1993), 94.

لهذه الكلمة قد حدث بعد، كما أن ارتفاع الضرائب الداخلية وتدني مستوى التكنولوجيا والعلوم التقنية عند العمال المحليين قد حال دون تحول القطاع الحرفي إلى قطاع صناعي.[٦٨] وإضافة إلى ذلك فإن العلاقات العثمانية الأوربية العامة وعدم استقرار العملة ونقص رؤوس الأموال للاستثمار في الزراعة والصناعة، كل هذا حال دون نجاح الإصلاحات العثمانية في البوسنة.[٦٩]

ويمكننا القول بأن التجارة كانت أحد المجالات الاقتصادية التي استفادت نسبيا من إصلاحات التنظيمات، ففي تلك الفترة حدث ازدياد ملحوظ في التبادل التجاري للمنتجات الزراعية وقطعان الماشية الحية بين البوسنة والإمبراطورية النمساوية الهنغارية، كما أن شق وتعبيد الكثير من الطرق في عهد شريف عثمان باشا قد ساعد هذا التبادل وحسن وسائل الاتصال، وكذلك إتمام سكة الحديد من سراييفو إلى مدينة بوسانسكي برود، على الحدود مع إمبراطورية النمسا الهنغارية إنما يشير إلى أن التوجه الاقتصادي في عهد التنظيمات كان يسير باتجاه أوروبا الوسطى، وليس باتجاه الولايات العثمانية الأخرى. وفي عام ١٨٦٤م بلغت قيمة الصادرات البوسنية ٤١,٠٠٥ قرشا، وكانت تلك الصادرات تتكون في غالبيتها من المنتجات الزراعية والحيوانية (القمح، الشيلم، الشعير، الخوخ، الماشية، الأغنام، الجلود) ومواد البناء، وجميع هذه المواد تم تصدبرها إلى النمسا وهنغاريا، بينما تم تصدير منتجات أخرى كالفرو والبُسُط والمنتجات الصوفية والحديد

٦٨) انظر: Justin McCartey, "Ottoman Bosnia 1800 to 1878", in The Muslims of Bosnia-Hercegovina..., 78.

٦٩) انظر: Donald Quataert, "Main problems of the Economy During the Tanzimat Period", in 150 Yilinda Tanzimat, 211-218.

والسكاكين والأسلحة الصغيرة إلى الولايات العثمانية الأخرى وصربيا والجبل الأسود وفلاشكا (مقاطعة في رومانيا)،[٧٠] وقد لعب التجار المسيحيون ولا سيما الصرب منهم دورا رئيسيا في هذه الأعمال، إذ كان هؤلاء بطبيعتهم يميلون إلى التعامل مع الدول المجاورة المسيحية. إضافة إلى ذلك فإن التجار المسلمين في بعض المعاملات التجارية كانوا يتجنبون الاتجار بالخمور والخنازير تاركين إياها للتجار غير المسلمين، وبذلك أصبح التجار المسيحيون نواة للطبقة المتوسطة الجديدة التي برزت في الأوساط الكاثوليكية والأرثوذكسية، والتي سرعان ما بدأت في رسم وتنفيذ أهدافها السياسية.

٤) التطور الثقافي والاجتماعي العام

بدأت البوسنة تغير من شكلها في الستينيات والسبعينيات من القرن التاسع عشر، حيث صاحب التطورَ العمراني انتشار الطباعة وارتفاع عدد المؤسسات التعليمية وتجديد الكنائس المسيحية، وجميع هذه التغييرات بدأت مع تطبيق نظام الولاية واستمرت حتى نهاية فترة الحكم العثماني سنة ١٨٧٨.

شهدت مدينة سراييفو عاصمة الولاية انتشارا واسعا في المشاريع المعمارية، فقد تم إنشاء عدد من المباني الضخمة: مقر الوالي (كوناك)، المقر الرئيسي للشرطة (المركز)، الثكنة العسكرية (المجيدية)، المستشفى العسكري، الخ.[٧١] وافتتحت جميع الدول الأوروبية القوية قنصليات

٧٠) انظر: Noel Malcolm, Bosnia: A Short History (London: Macmillan, 1994), 128; Cevdat Paša, Tezakir, 3: 97-99.

٧١) مصطفى إماموفيتش، تاريخ البوشناق، (سراييفو: جمعية النهضة الثقافية البوشناقية Preporod، ١٩٩٧)، ص: ٣٤١-٣٤٢.

لها في البوسنة، وأقيم البريد الجديد والصلات البرقية مع استنبول ومدينة بوسانسكي برود الواقعة على الحدود مع الإمبراطورية النمساوية الهنغارية.

وفي شهر مايو من عام ١٨٦٦م تم افتتاح أول مطبعة في سراييفو، وكان الهدف منها تسهيل التطور الثقافي والاجتماعي العام بما يتناسب مع روح التنظيمات بالإضافة إلى طباعة الكتب المدرسية والمنشورات الرسمية الأخرى. وقبل افتتاح هذه المطبعة كانت الكتب المدرسية التي تدرس في المدارس الكاثوليكية والأرثوذكسية تستورد من كرواتيا وصربيا، مما سهل على الدوائر القومية المتعصبة في كلتا الدولتين نشر دعاياتها بين أبناء دينها الموجودين في البوسنة، ولقد دفع هذا الأمر شريف عثمان باشا ليدعو شخصا اسمه إغنيات سوبرون (١٨٢٥-١٨٩٤) وكان يعمل في الطباعة والنشر في مدينة زيمون (الإمبراطورية النمساويةالهنغارية) لينشئ المطبعة، وبالفعل بدأت هذه المطبعة عملها في شهر مايو من عام ١٨٦٦م، وبعد أيام قليلة صدر العدد الأول من الجريدة الرسمية لولاية البوسنة، واستمرت هذه الجريدة المطبوعة باللغتين البوسنية والتركية بالصدور حتى عام ١٨٧٨م. وفى شهر سبتمبر من عام ١٨٦٦ باع سوبرون مطبعته لحكومة الولاية، وواصلت مطبعة الولاية عملها فطبعت حتى عام ١٨٧٨م أكثر من ٢٢ كتابا ونظاما وقانونا باللغتين التركية والبوسنية.[٧٢] ولقد أدى افتتاح المطبعة إلى تطوير الصحافة الحديثة عند البوشناق، وظهور الصحف الخاصة الأولى مثل: »سراييفسكي تسفيتنيك« بإعداد محمد شاتشير كورتشيهايتش (١٨٤٤-١٨٧٢)، كما بدأ الرأي العام يتنامى

٧٢) جورجي بيلنوفيتش، المطابع في البوسنة والهرسك ١٥٢٩-١٩٥١، (سراييفو: سفيتلوست، ١٩٥٢)، ص: ١١-١٦.

تدريجيا. وكما كان الحال في البلاد الإسلامية الأخرى، فإن تطور الطباعة في البوسنة أصبح أحد أكثر وسائل النهضة الفكرية أهمية في العقود التي تلته.

وعلى الصعيد التعليمي فقد جلبت فترة التنظيمات ازديادا في عدد المدارس الابتدائية الدينية في البوسنة، بالإضافة إلى إقامة مدارس ثانوية جديدة لغير المسلمين، وكذلك مدارس ثانوية عثمانية لا دينية. كما استمرت المؤسسات التعليمية الموجودة داخل الملل الدينية في أعمالها وحققت تقدما ملحوظا، حيث أن الملة الأرثوذكسية في عام ١٨٧٠ كان لديها ٥٧ مدرسة تضم ٣,٥٢٥ تلميذا و ٧٥ مدرسا، وكانت هذه المدارس تُدار من قبل الأبرشيات الكنسية. في نهاية ذلك العقد كان الكاثوليك في البوسنة يملكون ٥٤ مدرسة يتلقى فيها ٢,٢٩٥ تلميذا تعليمهم، ويدرس فيها ٥٦ مدرسا معظمهم من الرهبان. وكانت توجد أيضا مدرسة ابتدائية يهودية في سراييفو.[٧٣] وكانت بعض هذه المدارس جديدة حيث تم تأسيسها في عهد التنظيمات، مثل المدرسة الأرثوذكسية الدينية في جيتوميسليتشي (١٨٥٨)، الكلية الأرثوذكسية الدينية في بانيالوكا (١٨٦٦)، المدرسة الثانوية الصربية في سراييفو (١٨٥٥)، المدرسة الثانوية الكرواتية في ليفنو (١٨٥٥)، المدرسة الثانوية العامة »ريالكا« في سراييفو (١٨٦٥)، الخ.[٧٤]

٧٣) انظر: The Socialist Republic of Bosnia and Hercegovina. An Offprint from the Second Edition of the Enciklopedija Jugoslavije (Zagreb: Jugoslavenski leksikografski zavod, 1983), 126, 206-207.

٧٤) انظر: The Socialist Republic of Bosnia and Hercegovina, 210.

أما المسلمون فقد كان لديهم نوعان من المدارس ذوا أهمية خاصة بالنسبة لهم وهما الكتاتيب والمدارس (المعاهد الدينية). والكتاتيب هي المدارس الابتدائية التي يتعلم فيها الأطفال منذ سن السادسة كتابة اللغة العربية وتلاوة السور القصيرة من القرآن الكريم وأحكام الصلاة والفرائض الأخرى، ولقد حاولت الدولة العثمانية إعادة تنظيم الكتاتيب وتحويلها إلى المرحلة الأولى للتعليم الابتدائي. وكانت المدارس تمثل مرحلة الدراسة الثانوية، وكان التلاميذ يدرسون فيها العلوم الإسلامية التقليدية، ولم تؤثر إصلاحات التنظيمات على هذا النوع من المدارس، فقد عارض العلماء إدخال أي تعديل على التعليم الإسلامي التقليدي فقرر المشرفون على إصلاحات التنظيمات عدم التدخل في هذا المجال وركزوا اهتمامهم على إنشاء تعليم عثماني لا ديني موحد سموه (بالمعارف).

وفي عام ١٨٦٩م سنت الحكومة قانون إعادة تنظيم نظام التعليم الحكومي.[٧٥] وكان هذا القانون متأثرا بالنظام الفرنسي، وحدد خمس مراحل في التعليم: مرحلتان ابتدائيتان (الصبيان والرُّشدية) ومرحلتان ثانويتان (الإعدادية والسلطانية) والمرحلة الخامسة هي المدرسة التخصصية العليا. وفي مرحلتي التعليم الابتدائي كان المسلمون منفصلون عن غير المسلمين، وفي المراحل الثلاث التالية كان التعليم مختلطا. كانت مدارس الصبيان مجانية وإلزامية بينما كانت المدارس الرُّشدية مجانية ولكن غير إلزامية. وكان الفتيان ملزمون بالالتحاق بالمدرسة قبل سن الحادية عشر والفتيات قبل سن العاشرة، وحتى انتهاء عهد التنظيمات انتهى تطوير المرحلتين الابتدائيتين فقط.

٧٥) انظر: R. H. Davison, Reform in the Ottoman Empire..., 248.

وفي البوسنة تم إدخال كتاتيب الصبيان والمدارس الرُّشدية، بحيث بلغ عددها في السنوات الأخيرة من الحكم العثماني ٨٤٦ كتاب الصبيان.(٧٦) وكان الهدف من المدارس الرشدية (مدارس اليافعين) أن تقدم التعليم الدنيوي، وتم افتتاح أول هذه المدارس في سراييفو سنة ١٨٦٤م، ثم تلاها افتتاح المدارس الرشدية في كل من موستار وتوزلا وبانيالوكا وبيهاتش وبرتشكو.(٧٧) وكان التلاميذ يتعلمون في هذه المدارس اللغات التركية والعربية والفارسية بالإضافة إلى الرياضيات والجغرافيا والمنطق وما شابهها. وقد التحق بعض التلاميذ الأرثوذكس والكاثوليك بتلك المدارس الرشدية. وفي عام ١٨٦٩ تم افتتاح مدرستين جديدتين في سراييفو هما مكتب الحقوق (المدرسة الإدارية) ودار المعلمين.(٧٨)

وبشكل عام فإن جميع الكنائس المسيحية والطوائف غير المسلمة كانت في عهد التنظيمات الليبرالي قد شهدت نهضة وتجديدا، ويعود الفضل لتلك النهضة إلى التأييد الذي كانت تقدمه المنظمات الغربية التبشيرية لغير المسلمين من رعايا الإمبراطورية العثمانية، وكان من الطبيعي أن يصل هذا الأمر إلى البوسنة، حيث تم بناء كنيسة أرثوذكسية في وسط سراييفو سنة ١٨٧٢م، وقبل ذلك بثلاثة أعوام، أي في سنة ١٨٦٩م أقام الرهبان الكاثوليك من رينلاند Rheinland ديرا بالقرب من مدينة بانيالوكا، وفي عام ١٨٧١م جاءت الراهبات النمساويات

(٧٦) انظر: The Socialist Republic of Bosnia and Hercegovina, 207.

(٧٧) سالم تشريتس، المسلمون الناطقون باللغة الصربوكرواتية (سراييفو، ١٩٦٨)، ص: ١٧٠.

(٧٨) انظر: The Socialist Republic of Bosnia and Hercegovina, 210.

»راهبات الرحمة« إلى البوسنة، وفي عام ١٨٧٠م افتتحت السيدة أدلاين باولين إيربي Adeline Paulive Irby (١٨٣١-١٩١١) وجورجيا موير ماكنزي Georgia Muir Mackenzie من اسكتلندا مدرسة للفتيات في سراييفو.[٧٩] وكانت هذه المدرسة التي يأتيها التمويل من منظمات مسيحية إنكليزية ويعمل فيها كوادر من البروتستانت الألمان، قد اجتذبت عددا من التلاميذ الأرثوذكس. ولقد كانت بعض هذه المجوعات التبشيرية تقدم المساعدات الإنسانية للاجئين المسيحيين أثناء التمرد الذي حدث في الهرسك بين عامي ١٨٧٥ و ١٨٧٨.

إن نتائج مشروع التحديث العثماني لم تبدأ بالظهور إلا في الستينيات والسبعينيات من القرن التاسع عشر، ولقد احتاج الأمر مع البوشناق عدة عقود ليقطعوا الطريق التي بدأت برفضهم للإصلاحات ووصلت بهم في النهاية إلى قبولهم لتلك الإصلاحات. ولكن مظاهر الضعف الداخلي للتنظيمات والوضع الاجتماعي الذي طُبقت فيه تلك الإصلاحات لم يسمحا إلا بتحقيق نجاح جزئي للإصلاحات التحديثية في البوسنة العثمانية. وفي الوقت الذي انطلقت فيه عجلة التنظيمات نحو الأمام، فإن الاضطرابات السياسية بين غير المسلمين والمصالح الجغرافية السياسية للدول المجاورة كانت قد حددت التطور المستقبلي للأحداث.

إن انتشار التعليم في صفوف غير المسلمين كان مصحوبا بتنامي المشاعر المعادية للعثمانيين، وكما حدث عند الآخرين من غير المسلمين الذين يعيشون تحت الحكم العثماني، فإن ليبرالية التنظيمات لم تُفْضِ إلى قبول مفهوم التتريك بل أدت إلى معادة الأتراك. وهكذا

(٧٩) انظر: D. Anderson, Miss Irby and Her Friends (London, 1966); Noel Malcolm, Bosnia: A Short History, 131.

نجد الطبقة المتوسطة الناشئة من غير المسلمين في البوسنة قد أصبحت طليعةً لليقظة القومية والنضال ضد العثمانيين. وهذا النضال كان يثار بتحريض من بعض الأفراد الذين أرسلوا إلى البوسنة من صربيا ومن كرواتيا. وكان نشاط المحرضين الموالين لصربيا يتركز بشكل خاص على نشر موجة الدعاية الشمولية السلافينية التي كانت تحظى بتأييد روسيا في السبعينيات من القرن التاسع عشر.(٨٠)

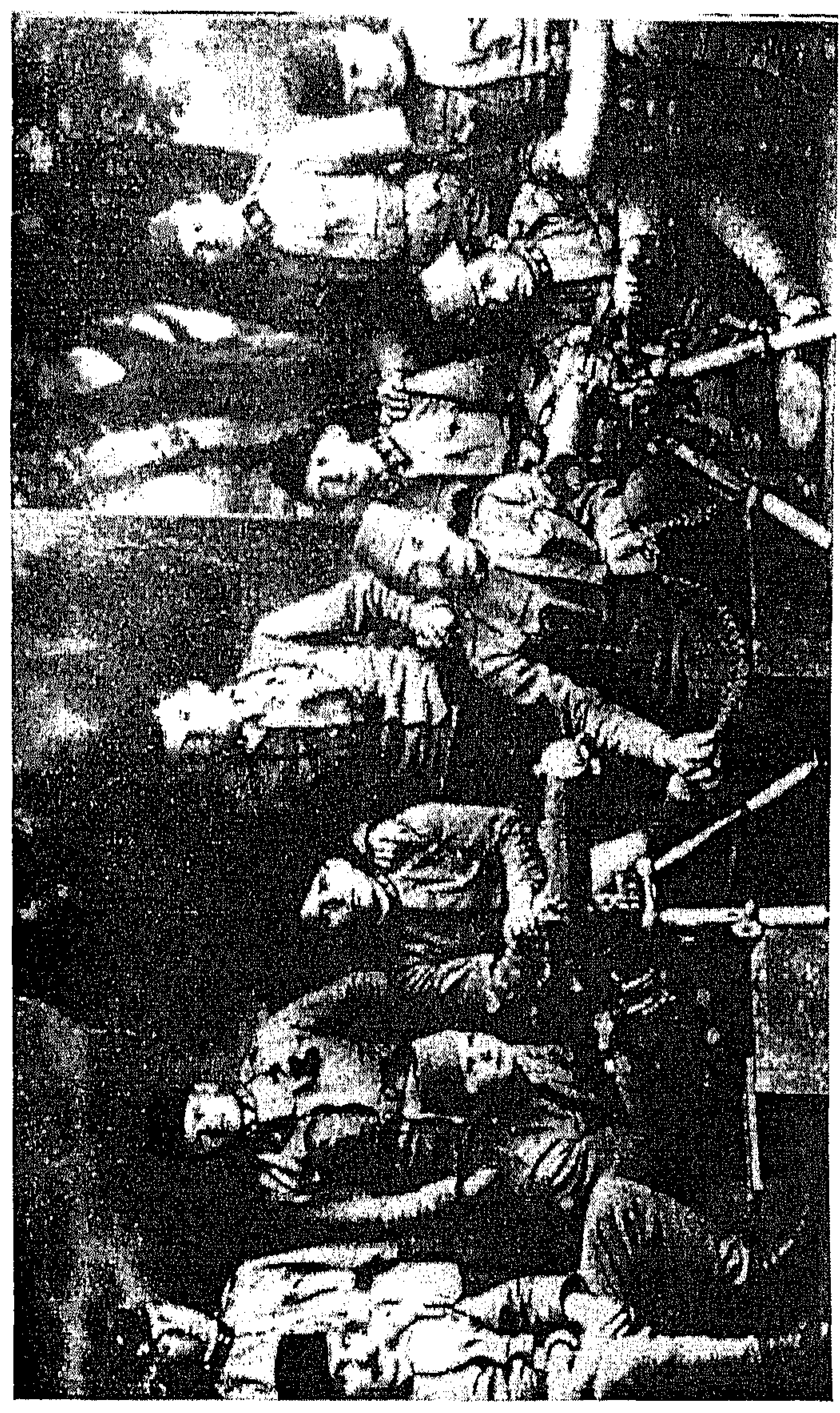
إن الاضطرابات السياسية التي حدثت في البوسنة خلال السنوات الثلاث الأخيرة من الحكم العثماني لها، لم تكن تمثل فقط العقبة الكأداء في وجه التحديث، بل أدت أيضا إلى خسارة بشرية كبيرة بين البوشناق، الذين كانوا يعدون ٦٩٤,٠٠٠ شخصا سنة ١٨٧٠م، وانخفض عددهم إلى ٤٤٩,٠٠٠ شخص في سنة ١٨٧٩. وهذا يعني أن البوسنة قد خسرت أكثر من ثلث سكانها من المسلمين في الصدامات مع المتمردين الأرثوذكس أو بسبب الهجرة إلى تركيا.(٨١) وأدى هذا إلى خسارة بشرية ضخمة وشاملة للمسلمين في الجزء الأوروبي من الدولة العثمانية في الفترة بين الحرب الروسية العثمانية ١٨٧٧-١٨٧٨ والحرب البلقانية سنة ١٩١٢.(٨٢)

٨٠) انظر: D. Mackenzie, The Serbs and Russian Pan-Slavism 1875-1878 (Ithaca, New York: Cornell University Press, 1967).

٨١) انظر: Justin McCarthy, "Ottoman Bosnia 1800-1878", 80-81.

٨٢) انظر: See, Justin McCarthy, "The Population of Ottoman Empire Before and After the Fall of the Empire", in Proceedings of the IIIrd Congress on the Social and Economic History of Turkey, Princton University 24-26 August 1983, ed. Heath W. Lowry and Ralph S. Hattox, (Istanbul- Washington- Paris: Isis Press, 1990), 275-298.

لقد كان المشروع العثماني للتحديث يطبق داخل دولة إسلامية موحدة، ولذا فإن الإصلاحات كانت تقوم على أساس الإسلام، وكان البوشناق قد أُقنعوا من قبل أبناء دينهم بأنه ليس من الخطأ أن يكون لدى الدولة جيش أوروبي في زيه وتجهيزاته، وإدارة وقضاء مركزيان وأكثر فاعلية في الأداء، ووسائط جديدة للنقل والاتصال، ومصانع ومدارس جديدة، الخ. في تلك الفترة كان الدعم الأيديولوجي سواء للموافقة على التحديث أو لرفضه يصب في قالب من المرجعية الإسلامية. وقد تغيرت الأحوال جذريا عندما انتهى الحكم العثماني، وظهرت على الساحة دولة مسيحية جديدة هي الإمبراطورية النمساوية التي أخذت على عاتقها دور المؤيد لعملية التحديث.



البوشناق في الجيش النمساوي الهنغاري (بتفضل من مكتبة الغازي خسرو بيك)

ثالثا: تحديث البوسنة تحت حكم الإمبراطورية النمساوية الهنغارية

على العكس من المحاولة الأولى للتحديث، والتي كانت تستند في مبرراتها الأيديولوجية إلى الإسلام، فإن الإدارة النمساوية الهنغارية جلبت إلى البوسنة الثقافة والتجربة الأوروبية وجعلت منها الإطار الرئيسي لعملية التحديث، وكما كان الحال مع باقي الشعوب المسلمة فإن التحديث أدخل إلى البوسنة عن طريق الاحتلال العسكري، ولقد أثرت هذه الحقيقة بشكل كبير على موقف البوشناق في العقود الأولى من الحكم الأجنبي.

لقد ترك الحكم النمساوي الهنغاري الذي استمر أربعين عاما، تغييرات كبيرة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، ولقد أدت هذه التغيرات إلى تغيير عميق في حياة البوشناق وأسلوب تفكيرهم. ويناقش هذا الباب الاحتلال النمساوي الهنغاري للبوسنة ثم ينتقل إلى سياق التحديث وواضعي استراتيجيته، وينتهي بدراسة السياسة التحديثية وتأثيرها على الاقتصاد والمجتمع والثقافة والسياسة.

١) احتلال الإمبراطورية النمساوية الهنغارية للبوسنة

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر كانت ولاية البوسنة تمثل الجزء الغربي الأقصى من الإمبراطورية العثمانية، ومن الشرق كانت تحدها إمارتان أرثوذكسيتان هما صربيا والجبل الأسود واللتان كانتا تخططان للتوسع باتجاه الغرب. أما من جهة الغرب والشمال فقد

كانت تحدها إمبراطورية النمسا الهنغارية التي تم تحديد حدودها مع الإمبراطورية العثمانية في معاهدة سريمسكي كارلوفتسي لسنة ١٦٩٩م، ومعاهدة بوجارفاتس لسنة ١٧١٨م. وكانت حدود البوسنة الجنوبية محددة – مع قليل من الاستثناء – في المعاهدتين المبرمتين بين الإمبراطورية العثمانية وكل من جمهورية البندقية وجمهورية دوبروفنيك. وكانت هذه الحدود توصف بأنها من »أقدم الحدود في أوروبا وأكثرها استقرارا« .(٨٣)

وكانت الإمارتان الأرثوذكسيتان المذكورتان تعتبران البوسنة أرضا صربية تاريخية، وسكانها من الأرثوذكس أخوة لهم في الدين يرزحون تحت نير الاحتلال العثماني وكانتا تنظران إلى المسلمين البوشناق على أنهم صرب متتركون. وفي ضوء هذا فإن فرض الأرثوذكس سيطرتهم على البوسنة وضمها إلى الدولة اليوغوسلافية الكبرى كان يعتبر مصلحة استراتيجية لصربيا والجبل الأسود.

من جهة أخرى، كانت السياسة الخارجية للإمبراطورية النمساوية الهنغارية في القرن التاسع عشر تقوم على فرضية أن العثمانيين لم يعودوا يمثلون العدو الرئيسي للإمبراطورية،(٨٤) بل حل محلها القوميون

٨٣) انظر: Denisson Rusinow, "The Ottoman Legacy in Yugoslavia's Disintegration and Civil War", in The Imperial Legacy: the Ottoman Imprint on the Balkans and the Middle East, ed. L. Carl Brown (New York: Columbia University Press, 1996), 96.

٨٤) انظر: F. R. Bridge, "The Habsburg Monarchy and the Ottoman Empire 1900-1918" in The Great Powers and the End of the Ottoman Empire, ed. Marian Kent (London: George Allen and Unwin, 1984), 31.

اليوغوسلاف ومخططاتهم الرامية لإقامة دولتهم الكبرى في البلقان التي ستجمع كافة اليوغوسلاف (الكروات والصرب والسلوفينيين) الذين يعيشون داخل الإمبراطورية النمساوية الهنغارية. وهكذا كان لاختلاف مصالح الدول المجاورة للبوسنة كبير الأثر في تحديد مصير هذه الدولة.

في عام ١٨٧٤م تعرضت البوسنة لجفاف شديد أتى على الزرع والضرع، وبسبب ذلك رفض الفلاحون في الهرسك دفع الضرائب، وتحول هذا الرفض إلى عصيان مسلح انتشر في عام ١٨٧٥م ليشمل مناطق الهرسك الشرقية والبوسنة الشمالية، وهي نفس المناطق التي ستصبح مركز الاضطرابات في عام ١٩٩٢م، ولقد طلبت القوى الأوربية من العثمانيين اتخاذ إجراءات المصالحة، ورغم قبول العثمانيين لذلك إلا أن العصيان استمر، وكما حصل في العهود السابقة، فإن المتمردين المدعومين من قبل قطاع الطرق في الجبل الأسود والعملاء من صربيا، لم يكونوا يفرقون بين العثمانيين وبين المسلمين اليوغوسلاف، ومن أجل ذلك فإن المسلمين المجندين في الجيش العثماني كانوا يحاربون ضد المتمردين، وفي عام ١٨٧٦م، تمت هزيمة المتمردين عسكريا.

وفي شهر مايو من عام ١٨٧٦م، حدث تمرد مشابه في بلغاريا تم إخماده بإجراءات عرفت »بالجرائم البلغارية« . وفي ذلك الوقت قررت حكومتا صربيا والجبل الأسود بأن الوقت قد حان لتتدخلا بصورة مفتوحة في معركة الحصول على التركة العثمانية، وبناء عليه فقد أعلنتا الحرب ضد الدولة العثمانية ولكنهما سرعان ما هزمتا في صيف عام ١٨٧٦م.[٨٥]

٨٥) حول الجانبين السياسي والعسكري لهذا التمرد يرجى الاطلاع على: خليل سدش، Bosna Hersek ve Bulgaristan ihtilalcrive siyasiolaylar.

ولم تكن هزيمة بلغاريا وصربيا والجبل الأسود التي كانت تحت الوصاية الروسية بالأمر المقبول على الساحة السلافينية (الأرثوذكسية)، فاندفعت روسيا لتعلن الحرب على العثمانيين في ٢ أبريل ١٨٧٧م، وذلك بعد أن ضمنت لنفسها حياد الإمبراطورية النمساوية الهنغارية بتوقيع اتفاقية سرية معها اعترفت فيها روسيا للإمبراطورية النمساوية الهنغارية بحقها في ضم البوسنة في الوقت الذي تراه مناسبا. وهكذا وصلت »المسألة الشرقية« ومعها مصير البوسنة أيضا إلى مرحلتها النهائية.

وانتصر الروس في هذه الحرب، وفرضوا في سان ستيفانو (يشيل كوي) قرب استنبول، شروطهم للسلام، ولقد أدت معاهدة السلام تلك إلى تغيير جذري في ميزان القوى على الساحة الأوربية لصالح روسيا والشعوب السلافينية الأرثوذكسية. ولكن القوى الأوروبية التي أصيبت بخيبة الأمل طالبت بمراجعة معاهدة سان ستيفانو، فتم نتيجة لذلك عقد مؤتمر برلين الشهير في صيف عام ١٨٧٨م، والذي استمر من ١٣ يونيو إلى ١٣ يوليو من تلك السنة.

وصدرت عن مؤتمر برلين وثيقة نهائية سميت رسميا »بالاتفاقية بين بريطانيا العظمى وألمانيا والنمسا وفرنسا وإيطاليا وروسيا وتركيا لحل المواضيع في الشرق« ، ولقد أعطت هذه الاتفاقية للإمبراطورية النمساوية الهنغارية الحق باحتلال البوسنة وإدارة شؤون الحكم فيها، وتنص المادة ٢٥ من تلك الاتفاقية على الآتي:[٨٦]

---

٨٦) The European Concert in the Eastern Question. A Collection of Treaties and Other Public Acts Edited with Introduction and Notes by Tomas Erskine Holland، طبعة معادة للنسخة الصادرة عن أكسفورد سنة ١٨٨٥ (Scientia Verlag Aylen، ١٩٧٩)، ص:٢٩٢-٢٩٣.

«ستكون مقاطعتا البوسنة والهرسك تحت احتلال وإدارة إمبراطورية النمسا الهنغارية، وبما أن الإمبراطورية النمساوية الهنغارية لا ترغب أن تفرض إدارتها على سنجق نوفي بازار الممتد بين صربيا والجبل الأسود باتجاه الجنوب الشرقي حتى الطرف الآخر من ميتروفيتسا، فإنه للإدارة العثمانية أن تستمر في أداء وظائفها هناك. ومع ذلك، ومن أجل تأمين بقاء الوضع السياسي الجديد وحرية وأمن المواصلات، فإن الإمبراطورية النمساوية الهنغارية تحتفظ لنفسها بحق إقامة الحاميات العسكرية وامتلاك الطرق التجارية والعسكرية في جميع أجزاء ولاية البوسنة السابقة، وتلتزم حكومتا الإمبراطورية النمساوية الهنغارية وتركيا بالاتفاق فيما بينهما حول التفاصيل« .

واستنادا إلى هذه المادة أصدر القيصر النمساوي أوامره إلى الوحدات العسكرية بالدخول إلى البوسنة، وصرح وزير الخارجية الكونت غيولا جوليوس أندراشي Gyula Julius Andrassy (١٨٢٩-١٨٩٠) بأن الإمبراطورية النمساوية الهنغارية ستحتل البوسنة »بثلتين عسكريتين فقط تصحبهما جوقة الجيش الموسيقية« ، ولكن على العكس من هذا التصريح فإن وزارة الحرب في الإمبراطورية النمساوية الهنغارية أرسلت إلى البوسنة أربع فرق عسكرية قوامها ٧٢٠٠٠ جندي، فعبرت هذه القوات الحدود البوسنية على نهر سافا في ٢٩ يوليو ١٨٧٨م.[٨٧] وواجهت هذه القوات مقاومة عنيفة من المسلمين البوشناق الذين كانوا قد عزلوا المسؤولين العثمانيين واستولوا على سلاح وذخيرة الوحدات العسكرية العثمانية المنسحبة وأعلنوا عن إقامة حكومة شعبية جديدة.

٨٧) Robert Donia، The Battle for Bosnia: Habsburg Military Stratigy in 1878، تقرير قدم إلى مؤتمر مقاومة الاحتلال النمساوي الهنغاري ١٨٧٨ في البوسنة والهرسك، (سراييفو، أكتوبر ١٩٧٨).

ورغم سقوط سراييفو في ١٩ أغسطس ١٨٧٨م، فقد استمرت المقاومة المسلحة حتى ٢٠ أكتوبر ١٨٧٨م.

ومع انتهاء العمليات الحربية كان عدد القوات النمساوية الهنغارية قد بلغ ٢٦٨٠٠٠ جنديا. بينما لم يزد عدد القوات البوشناقية على ٣٩٠٠٠ مقاتلا، وخسر النمساويون ٦٠٠٠ ضابط وجندي، أما خسائر البوشناق فهي غير معروفة.(٨٨)

ولقد أدت مقاومة البوشناق للاحتلال والإجراءات الانتقامية العنيفة التي اتخذتها القوات النمساوية الهنغارية إلى خلق فجوة بين السلطات الجديدة والبوشناق، واحتاج الأمر إلى فترة من الزمن لإعادة مد جسور جديدة، وفي تلك الفترة الزمنية عمل الطرفان على التأقلم والتكيف مع التطورات الجديدة.

وفي السنوات الأولى من حكمها، وضعت الإمبراطورية النمساوية الهنغارية البوسنة تحت الإدارة العسكرية (١٨٧٨-١٨٨٢)، وكان قائد الفيلق الحربي الخامس عشر في البوسنة يشغل منصب رئيس المقاطعة، وهذا المنصب يقابله منصب الوالي في الإدارة العثمانية. وكان رئيس المقاطعة يترأس الحكومة في المقاطعة والتي كانت عند تأسيسها في ١ يناير ١٨٧٩م تتألف من ثلاث وزارات: الداخلية والقضاء والمالية، وفي عام ١٨٩٠م أضيفت إليها وزارة المرافق العامة. وكان رئيس المقاطعة والذي كان في نفس الوقت رئيس حكومتها مسؤولا أمام وزارة المالية المشتركة، وجدير بالذكر أن إمبراطورية النمسا الهنغارية كانت دولة مزدوجة أسست لتقف أمام الزحف العثماني على أوروبا، وكانت حكومة هذه الإمبراطورية تتألف من ثلاث وزارات

٨٨) مصطفى إماموفيتش، الوضع القانوني والتطور السياسي الداخلي، ص: ١٦.

مشتركة فقط وهي وزارة الحرب ووزارة الشؤون الخارجية ووزارة المالية، أما الشؤون الأخرى فكانت تخضع لصلاحية حكومتي النمسا وهنغاريا منفصلتين. ولكي يتم تفادي النزاع بين المجر والنمسا حول إدارة البوسنة، قرر القيصر جعل إدارة البوسنة من اختصاص وزارة المالية المشتركة، وبسبب ذلك كانت البوسنة تحظى بوضع خاص داخل الإمبراطورية.(٨٩)

في عام ١٨٨٢م حدث تقليص ملحوظ فى دور الجيش في إدارة البوسنة، حيث استحدث منصب رئيس الموظفين المدنيين، وجاءت تلك الخطوة بمثابة إشارة للتصالح مع البوشناق وغيرهم من الفئات التي كانت تعيش في البوسنة والهرسك. ومع بروز هذا الإطار المدني في الإدارة بدأ مشروع تحديث البوسنة، ومنذ ١٨٨٢ وحتى ١٩١٢ اقتصر دور القائد العسكري على المنصب الشكلي كرئيس للمقاطعة وقائد للوحدات العسكرية المتمركزة في البوسنة.

ولكن بداية حرب البلقان سنة ١٩١٢م، أعادت للجيش إدارة البوسنة، واستمر الوضع على هذا الحال حتى نهاية حكم الإمبراطورية النمساوية الهنغارية سنة ١٩١٨م. بيد أن هذه النهاية جاءت بعد أن تم تحديد الخصائص الرئيسية للأيديولوجية والعمليات التحديثية.

٢) سياق التحديث وواضعو استراتيجيته

كان الاحتلال النمساوي الهنغاري للبوسنة يعتبر من وجهة النظر القانونية المحضة إجراء مؤقتا حتى تحقيق التجديد الكامل للنظام والسلام في المقاطعة. ولكن يبدو في حقيقة الأمر أن جميع الأطراف

---

٨٩) المصدر السابق، ص: ٢١-٣٦.

كانت قد أدركت بأن الوجود العثماني في هذا الجزء من أوروبا لم يبق له سوى أيام معدودة.

كان العثمانيون أنفسهم على يقين بأن »حق السيادة لعظمة السلطان« في البوسنة قد أصبح بعد عام ١٨٧٨م، حقا عاريا، وفي ٢١ أبريل ١٨٧٩م، دخل العثمانيون في مفاوضات مع الإمبراطورية النمساوية الهنغارية حول مسألة إدارة البوسنة،(٩٠) ونتج عن تلك المفاوضات اختزال حقوق السلطان في البوسنة إلى مجرد رموز: ذكر اسم خليفة المسلمين في خطب الجمعة في مساجد البوسنة، رفع البيرق العثماني على المآذن في الأعياد الدينية، استخدام العملة العثمانية في البوسنة. وتذكّر هذه الأحكام بالسلطة الرمزية التي كان يتمتع بها الخلفاء العباسيون المتأخرون الذين فقدوا سيطرتهم الحقيقية على الأقاليم البعيدة فاكتفوا بالاحتفاظ لأنفسهم بحقين اثنين هما: أن يذكر اسم الخليفة في خطب الجمعة، وأن تنقش أسماؤهم على النقود.(٩١)

وعجزت الدبلوماسية العثمانية عن تقديم أية حماية ناجعة للمسلمين الذين بقوا في المناطق التي خسرتها الإمبراطورية العثمانية، تلك الإمبراطورية التي تخلت عن البوشناق وتركتهم يواجهون بمفردهم الحكام الجدد، الأمر الذي اعتبروه خيانة منها لهم. وأخيرا، وعندما أعلنت الإمبراطورية النمساوية الهنغارية ضمها للبوسنة في ٧ أكتوبر ١٩٠٨م، رضخت الحكومة العثمانية لهذا القرار وحصلت من إمبراطورية النمسا الهنغارية على مليوني ونصف مليون ليرة (أي ما يعادل ١٠ ملايين

٩٠) انظر: The European concert in the Eastern question..., 356-358.

٩١) انظر: Encyclopedia of Islam، Khalifa، A.K.S. Lambton، الطبعة الثانية، ٤: ٩٤٥.

دولار) كتعويض لها عن »الأراضي العامة في الولاية المفقودة.«(٩٢)

وكانت الإمبراطورية النمساوية الهنغارية في وسط البلقان تسعى لتحقيق مصالحها الاستراتيجية المتمثلة في ضمان التوسع باتجاه الجنوب الشرقي، وتوفير الأسواق لتصريف المنتجات الصناعية وتأمين المواد الخام، والحيلولة دون إقامة دولة يوغوسلافيا الكبرى، وحماية ممتلكاتها على شواطئ البحر الأدرياتيكي، الخ. وكان من غير الممكن تحقيق هذه المصالح بدون السيطرة المستمرة على البوسنة، فلذلك، وبعد تجريد البوشناق من السلاح، بدأت الإمبراطورية النمساوية الهنغارية بتنفيذ مشروع تحويل الاحتلال إلى ضم كامل، وكان هذا المشروع يقضي بإدراج البوسنة ضمن النظام القانوني والسياسي والاقتصادي والثقافي للإمبراطورية النمساوية الهنغارية، وبعبارة أخرى فإن الهدف كان تحديث المجتمع البوسني تأسيا بالإمبراطورية النمساوية الهنغارية.

لقد كان واضعو الاستراتيجيات في الإمبراطورية النمساوية الهنغارية مدركين بأن التحديث لا يمكن أن يتم عن طريق الجيش، ولكن بالرغم من أن إمبراطورية النمسا الهنغارية لم تفصل أبدا السلطات العسكرية عن السلطات المدنية في البوسنة، فإن واضعي الاستراتيجيات اعتمدوا في سنوات الاحتلال الأربع الأولى على الجيش، وبما أن القوات النمساوية الهنغارية كانت تضم في صفوفها أعدادا كبيرة من السلافيين من مختلف أنحاء الإمبراطورية (الكروات والصرب والسلوفينيين والتشيكيين والسلوفاكيين، الخ) وكان بعضهم يتقن اللغة البوسنية فإنهم جميعا كانت تجمعهم ذكريات القتال الممتد على طول القرون

(٩٢) انظر: Francine Friedman, The Bosnian Muslims: Denial of a Nation (Boulder: Westview Press, 1996), 85, n, 80.

في المناطق الحدودية بين إمبراطوريتين وحضارتين. لقد كان كائد القوات النمساوية الهنغارية التي احتلت البوسنة (يوسيب فيليبوفيتش ١٨١٨-١٨٨٩) جنرالا كرواتي الأصل، وكذلك عدد من الضباط الخاضعين لإمرته.[٩٣] وكان هؤلاء الضباط ينظرون إلى البوشناق على أنهم أقل منهم ثقافة وأضعف قوة، ولذلك كانوا دائما يرغبون إظهار قوتهم وشدتهم أمامهم.

ولقد أصدرت حكومة الإمبراطورية النمساوية الهنغارية تعليماتها إلى الجيش بأن يظهر عناية خاصة بالمواطنين الكاثوليك، أي أتباع الديانة السائدة في الإمبراطورية، وبالإضافة إلى ذلك فقد حصل الجيش أيضا على توجيهات تقضي بالرفق بالمسلمين »ليس فقط لأنهم يملكون معظم الأراضي الزراعية بل ولأنهم يمثلون الفئة الأكثر تعلما وتقدما في المجتمع البوسني« .[٩٤]

ولكن تحيز الضباط القياديين والجنود ، والغطرسة العسكرية، والمقاومة القوية التي أبداها البوشناق ضد الاحتلال، كل هذا جعل الجيش يتجاهل تلك التوجيهات، ولقد سجل أحد المؤرخين أن ضباط وجنود الجيش النمساوي الهنغاري لم يكونوا أثناء تقدمهم »مهتمين بكسب قلوب المواطنين، قدر اهتمامهم بإظهار السلاح والعتاد الذي يمتلكونه، ودقة تصويبهم، وتفوق جيشهم على قوات المقاومة من الناحية التنظيمية« .[٩٥]

---

٩٣) للاطلاع على ذكريات جنود الإمبراطورية النمساوية الهنغارية المتحدرين من أصول سلافينية حنوبية انظر: آنتي قاضيتش، The Occupation of Bosnia (1878) as Depicted in Literature، Eeast European Quarterly، ٢٨ (١٩٤٤) ٣:١٨٣.

٩٤) أنور ريجيتش، مقالات حول المسألة القومية، (سراييفو: سفييتلوست، ١٩٦٣)، ص: ٢٨.

٩٥) آنتي قاضيتش، The Occupation of Bosnia (1878) as Depicted in Literature، ص: ١٨٣.

وكان الجنرال فيليبوفيتش قد أصدر أمرا بإنزال عقوبة الإعدام بكل مقاوم يلقى القبض عليه مع سلاحه، وقد جاء في تقرير رفعه إلى رؤسائه يطلعهم فيه على سير المعارك: » إن نظرتي اليوم إلى المواطنين المسلمين تختلف عما كانت عليه في السابق، وهم في الحقيقة ليسوا سوى جَمْعٍ من الهمجيين والمتوحشين، ولا يمكن ترقيتهم إلى الوعي البشري إلاّ من خلال تجريدهم التام من أسلحتهم وتقريبهم التدريجي من السلطة الحاكمة بواسطة القوانين الصارمة« .(٩٦)

والمقصود بالقوانين الصارمة: المحاكم العسكرية، وإعدام وسجن مئات البوشناق، وإهانة وإذلال ممثليهم. إن هذه الإجراءات والمواقف المعادية للمسلمين لدى ضباط الجيش النمساوي الهنغاري القادمين من مناطق الحدود العسكرية قد أدت إلى ابتعاد المواطنين البوشناق عن الحكام الجدد.

في سنة ١٨٨٢م، اندلعت الثورة في الهرسك،(٩٧) ورفض المواطنون البوشناق والصرب القانون النمساوي الهنغاري المتعلق بتجنيد الشباب البوسني في جيش الإمبراطورية، معتبرين هذا الأمر انتهاكا للسيادة العثمانية الشرعية آنذاك، ولم يُرد المواطنون الصرب في البوسنة أن يُستفاد منهم في الحرب المحتمَلة ضد صربيا. ومع أن الإمبراطورية النمساوية الهنغارية قد أخمد تلك الثورة، إلا أنها قررت تغيير السياسة التي كانت تتبعها في هذه المقاطعة، وكما حصل مع تمرد ١٨٥٧ في

٩٦) محسن ريزفيتش، الأدب البوشناقي الإسلامي في عهد النهضة، (سراييفو: القلم، ١٩٩٠)، ص: ١٣.

٩٧) حمديا كابيجيتش، ثورة الهرسك سنة ١٨٨٢، (سراييفو: فيسيلين ماسليشا، ١٩٥٨)؛ Charles Jelavic، The Revolt in Bosnia-Hercegovina 1881-1882, Slavonic and East European Review، ٣١ (١٩٥٣) :٧٧ ٤٢١-٤٢٣.

الهند، فإن هذه الأحداث قد جعلت الإمبراطورية تتعامل مع البوشناق بأسلوب المصالحة والتوافق، ونتج عن ذلك أن اتخذ البوشناق موقفا امتاز بواقعية أكثر تجاه السلطات الجديدة.

وفي يونيو من عام ١٨٨٢م، وجدت الإمبراطورية الهنغارية شخصا جديدا اسمه بنيامين كالاي Benyamin Kallay (١٨٣٩–١٩٠٣) للإشراف على إدارة البوسنة، وهو أرستقراطي مجري وعالم ودبلوماسي.[٩٨] إذ كان في تعليمه واهتماماته خبيرا في شؤون البلقان واللغات، وفي مواقفه الدبلوماسية مؤيدا للتوسع النمساوي الهنغاري نحو الشرق. ولقد اقترح بنيامين كالاي ضم البوسنة إلى الإمبراطورية وإدخال بعض الإصلاحات الإدارية المعتدلة فيها، وتقوية السلطات المدنية، وتحديث الاقتصاد ووسائل المواصلات. وشغل كالاي منصب وزير المالية المشترك مدة ٢٢ عاما، مما كان له تأثيرا كبيرا على مجريات الأحداث في البوسنة، وخلال فترة إدارته للبوسنة كانت عملية التحديث مسندة إلى موظفي حكومة الدولة المدنيين في سراييفو، فقد أوكلت إليهم مهمة تنفيذ المشروع النمساوي الهنغاري لتحديث البوسنة، واستُبعد السياسيون من التدخل في هذا المشروع. وعموما كان هؤلاء الموظفون يحوزون على خلفية تعليمية جيدة في الشؤون السلافية أو الشرقية، وخبرة في الشؤون الخارجية.

فرئيس الإدارة المدنية البارون هوغو كوتشيرا Hugo Kutschera كان مستشارا سابقا للبعثة النمساوية الهنغارية في استنبول، ورئيس وزارة العدل أدالبرت أنغر Adalbert Anger كان قنصلا سابقا في بلغراد، ورئيس الشرطة كارلوس أوليفا Carlos Oliva كان أيضا قنصلا

٩٨) مصطفى إماموفيتش، الوضع القانوني والتطور السياسي الداخلي، ص: ٦٣.

سابقا. ولقد حاول البارون كوتشير استغلال إتقانه للغة التركية ومعرفته بالتراث الإسلامي ولباقته الشخصية في التقرب من البوشناق وكسب ولاءهم للإمبراطورية، وكان يحتفظ بمصحف في مكتبه ويقرأ فيه أحيانا، كما أنه كان يقيم الاحتفالات بالمولد النبوي في منزله.[٩٩] وكان كوتشير يشبه سنوك هورغرونجي Snouk Hurgronje في قسوته مع المنشقين من المسلمين وتعاطفه مع الموالين منهم.

أولئك الموظفين هم الذين كانوا يضعون تفاصيل سياسة التحديث النمساوي الهنغاري ويطبقونها في البوسنة، ولقد فهموا هذه المهمة على أنها »رسالة ثقافية« تجلب الحضارة الأوروبية إلى باقي المناطق الشرقية في البلقان، وكان نفس هذا المفهوم موجودا لدى مراكز اتخاذ القرار في كل من فيينا وبودابست وفي الدوائر العلمية ولدى الرأي العام عموما.

فمثلا، في عام ١٨٨٤م، كتب يوزيف نيوباوير Joseph Neupauer كتابا يحمل في عنوانه دلالة خاصة: Wie konnte Europaische Cultur mach Bosnian Verptlanzt warden (»كم هي تكاليف جلب الحضارة الأوروبية إلى البوسنة«)، وفي عام ١٩٠٦م، صرح المستشار في البلاط الإمبراطوري أدوارد ريختر Edward Richter في كتاباته بأن البوسنة كانت نمساوية هنغارية مثل ما كانت الجزائر مستمرة فرنسية، وبأنه في حال الرغبة بتحويل هذه الدولة المتخلفة إلى بلد مثقف فلا بد من إنفاق الأموال.[١٠٠]

٩٩) محسن ريزفيتش، الأدب البوشناقي الإسلامي في عهد النهضة، (سراييفو: القلم، ١٩٩٠)، ص: ٢٨.

١٠٠) مصطفى إماموفيتش، الوضع القانوني والتطور السياسي الداخلي، ص: ٤٢-٤٣.

وفي السجلات التاريخية المتأخرة يمكننا أيضا أن نجد أراء مماثلة تماما لهذا الرأي، وكمثال على ذلك ننقل هنا النص الآتي:

«مهما تكن تصريحات الصرب المتعصبين قوميا، فإن ٤١ من الحكم النمساوي للبوسنة والهرسك قد حولت هاتين المقاطعتين التركيتين المتخلفتين إلى دولة بلقانية متحضرة، وذلك رغم كراهية المواطنين لمن عملوا على تحضرهم، وذلك شبيه بما فعلته بريطانيا في مصر وفرنسا في تونس« .(١٠١)

أما ماكسيميليان براون Maximilian Braun، الخبير الألماني بالشؤون السلافية، فقد امتدح التغييرات التي أحدثتها الإمبراطورية النمساوية الهنغارية واصفا إياها بأنها »غارة أوروبية غربية ثقافية« .(١٠٢)

إن مشروع التحديث النمساوي الهنغاري كان يقوم على الجمع بين تدوين العلاقات القائمة وبين إدخال التغييرات بشكل تدريجي، ويبدو هذا الأسلوب واضحا تماما في العديد من المجالات، بدءا من الاقتصاد والمال وانتهاء بالقضاء الشرعي. وكانت السياسة النمساوية الهنغارية في البوسنة تقوم بشكل أساسي على مبدأ التدرج في ملاءمة القوانين والمؤسسات الموجودة مع النماذج الأوروبية، وهذا ما لاحظه أدوارد إيخلر Edward Eichler، أستاذ القانون الإداري في البوسنة أنذاك.(١٠٣)

---

(١٠١) انظر: William Miller, The Ottoman Empire and Its Successors 1801-1927 (London: Franck Cass, Co. Ltd, 1966), 397.

(١٠٢) مصطفى إماموفيتش، صفوت بك باشاغيتس، أدهم ملا عبديتش والنهضة البوشناقية الثقافية، من كتاب الإسلام وثقافة البوشناق في أعمال صفوت بك باشاغيتش ومحمد خانجيتش وأدهم ملا عبديتش، (زاغرب: مسجد زاغرب ١٩٩٤م)، ص: ٤٥.

كان من المفروض للبوسنة المحدَّثة في هذا الضوء أن تصبح جزءا لا يتجزأ من أوروبا الوسطى، وذلك حسب الفكرة التى ظهرت في منتصف القرن التاسع عشر وترتبط بها أسماء شخصيات شهيرة مثل الأمير كليمنص فون مترّنيخ Klemens von Metternich (١٧٧٣-١٨٥٩)، وفريدريخ ليست Friedrich List (١٧٨٩-١٨٤٦)، و أوتو فون بسمارك Otto von Bismarck (١٨١٥-١٨٩٨) وآخرين. وكانت هذه الفكرة تهدف إلى تحقيق تحالف اقتصادي وإداري وسياسي لشعوب البلاد الممتدة »من بحر الشمال وحتى الحدود البوسنية« .(١٠٤) وبعد مرور عقود على انهيار الإمبراطورية النمساوية الهنغارية، وفي فترة ما بعد الاشتراكية، عاد الاهتمام من جديد بهذه الفكرة باعتبارها العامل المحتمل لجمع الشعوب المختلفة في هذه المنطقة.

كان تنفيذ خطط الرسالة الثقافية في البوسنة يحتاج للدعم المالي، لذا قررت الإمبراطورية النمساوية الهنغارية أن يتم تمويل الإدارة في البوسنة من إيرادات البلد ذاتها، وقد تمت إضافة هذا الحكم إلى قانون إدارة البوسنة والهرسك الصادر بتاريخ ٢٢ فبراير ١٨٨٠م(١٠٥) ويقضي هذا القانون بأن تبلغ إيرادات المقاطعة مستوى يكفي لتغطية كافة المصروفات الإدارية، مما اقتضى زيادة في الضرائب المفروضة على سكان البوسنة، وبهذا يكون أبناء البوسنة قد دفعوا ثمن هذا التحديث.

---

١٠٣) فكرت كارتشيتش، المحاكم الشرعية في يوغوسلافيا ١٩١٨ - ١٩٤١، (سراييفو: كلية الدراسات الإسلامية، ١٩٨٦)، ص: ٢٢.

١٠٤) انظر: Alexander Tehoubarian, The European Idea in History in the Nineteenth and Twentieth Centturies: View from Moskow (London: Franck Cass, 1994), 81.

١٠٥) مصطفى إماموفيتش، الوضع القانوني والتطور السياسى الداخلى، ص: ٤٢.

إن مشروع التحديث النمساوي الهنغاري في البوسنة يشبه في طبيعته »نظرية الانتداب المزدوج« التي كانت يطبقها المُسْتَعْمِرون في العالم الإسلامي، وحسب هذه النظرية فإن الدول الغربية، والأوروبية بالتحديد كانت منتدبة لتقدم الحضارة للشعوب الشرقية، ومقابل ذلك كانت تمتلك الحق باستغلال خيرات تلك الشعوب وثرواتها الطبيعية.[١٠٦]

٣) سياسة التحديث وتأثيرها على البوسنة

في فترة الحكم النمساوي الهنغاري للبوسنة تمكن مشروع التحديث فيها من مختلف جوانب الحياة، وأحدث هذا المشروع إلى تغييرات كبيرة في مجالات الاقتصاد والمجتمع والتعليم والثقافة والإدارة العامة والسياسة، وبما أن هذه التغييرات كانت موضع اهتمام متميز للمؤرخين البوسنيين والأجانب، فإن الحاجة تقتضي منا عرضها ولو بإيجاز.

الاقتصاد والمجتمع

إن سياسة التحديث تهدف عادة إلى تحسين قطاع الزراعة تكنولوجيا وتطوير القطاع الصناعي على حساب القطاع الزراعي، بحيث يتم تحويل المزارعين إلى عمال في المصانع. ولكن الإدارة النمساوية الهنغارية فشلت في إنجاز هذه المهمة في البوسنة، إذ أن العلاقات الزراعية وبالتحديد العلاقات بين مالكي الأراضي والأقنان كانت هي المسألة الرئيسية في السياسة البوسنية منذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى

١٠٦) انظر: Altaf Gauhar, "Islam and the Secular Thrust of Western Imperialism", in Islam and Contemporary Society, ed. Salem Azzam (London, 1982), 213-230.

منتصف القرن العشرين. ولم تكن هذه المسألة مجرد مسألة اقتصادية، لأنه في معظم الحالات كان مالكو الأراضي والأقنان ينتمون إلى أديان مختلفة، مما أعطى لهذه المسألة مضامين وأبعادا سياسية ودينية، ولذلك نجد أن الإدارة النمساوية الهنغارية بذلت جهدا كبيرا في المحافظة على الوضع القائم في المجال الزراعي لكي تحول دون نشوب نزاع ديني، واقتصر جهدها في هذا المجال على تحسين الانتاج الزراعي.

كان الوضع القائم يعني بأن يبقى البوشناق يمثلون الأغلبية بين مالكي الأراضي الزراعية والمزارعين الأحرار، بينما كان معظم الأقنان من المسيحيين الأرثوذكس (الصرب) والكاثوليك (الكروات). وحسب الإحصاء السكاني الذي أجري سنة ١٩١٠م، بلغ عدد مالكي الأراضي في البوسنة ١٠٤٦٣ مالكا، بينما بلغ عدد المزارعين الأحرار ١٣٦٨٥٤ مزارعا، وعدد الأقنان ٧٩٦٧٧، بالإضافة إلى ٣١٤١٦ من الأجراء الذين كانوا يملكون أراضي زراعية خاصة بهم.[١٠٧] وكان المسلمون يشكلون نسبة ١٥ . ٩١٪ من مالكي الأراضي، و٥٥ . ٦٥٪ من المزارعين الأحرار، و٤ . ٥٨٪ من الأجراء الذين كانوا أيضا يملكون أراضي زراعية خاصة بهم.

إن أهم تغيير حدث في هذه البنية أثناء فترة الحكم النمساوي الهنغاري للبوسنة هو خفض عدد الأقنان. ففي عام ١٩١٨م انخفض عددهم إلى ١٠٠٠٠ فقط، وجاء ذلك نتيجة لسياسة الإعتاق الاختياري التي كانت تدعمها الحكومة. ولكن الإعتاق الاختياري أدى إلى خيبة أمل عند النصارى الذين كانوا يتوقعون تدخلا جذريا

---

١٠٧) انظر: Ivo Banac, The National Question in Yugoslavia: Origins, History, Politics (Ithaca: Cornell University Press, 1984), 367.

من الدولة النمساوية الهنغارية الكاثوليكية في العلاقات الزراعية، ولكن الإمبراطورية لم تكن لتستطع فعل ذلك لأسباب سياسية وقانونية، فمن الناحية السياسية كانت الإمبراطورية تحاول منع حدوث الاضطرابات والقلاقل في المجتمع، واحتمال نفور النبلاء البوشناق من الإمبراطورية؛ ومن الناحية القانونية، فإن الإمبراطورية النمساوية الهنغارية لم تكن ترغب بخرق القانون العثماني الذي ينظم شؤون ملكية الأراضي والذي كانت هي نفسها قد اعتمدته.

كانت طبقة النبلاء المسلمين تتألف في غالبيتها من صغار مالكي الأراضي الزراعية، حيث كان لدى ١٠٪ منهم فقط مائة أجير أو أكثر مما يجعلهم في فئة كبار مالكي الأراضي الزراعية.[١٠٨] وبشكل عام لم يكن باستطاعة مالكي الأراضي الزراعية تحويل أملاكهم شركات زراعية متطورة، مما أدى إلى تناقص مطّرد في تأثيرهم السياسي.

كانت حكومة الإمبراطورية النمساوية الهنغارية تقدم الأموال لتحسين القطاع الزراعي، كما أقامت عددا من المزارع النموذجية لتوعية وتعليم المزارعين، وأسست أيضا مدرسة زراعية قرب سرايبفو، وكانت تشجع تربية الخيول، والاستفادة من الأساليب الجديدة في إنتاج التبغ، واستخدام المحراث الحديدي، الخ.[١٠٩] وبالرغم من جميع هذه الإجراءات، بقي معظم سكان البوسنة في نهاية هذه الفترة يعملون في المجال الزراعي بشكل محدود.

١٠٨) انظر: The Economic Genocide Over Bosnian Muslims, 108.

١٠٩) انظر: Noel Malcolm, Bosnia: A Short History, 142; Mustafa Imamović "Agrari u BiH" (Agrarian Issue in Bosnia and Hercegovina), in The Economic Genocide Over Bosnian Muslims, ed. Mustafa Imamović et al. (Sarajevo: MAG, 1992), 20.

أما التغيير الأكثر أهمية فقد حصل في القطاع الصناعي، حيث بدأ استغلال الغابات بشكل كبير، وزاد استخراج المعادن من المناجم، وأقيم عدد من مصانع الحديد والفولاذ (مثل مصنع الحديد والصلب في زينيتسا)، وفي عامي ١٩١٢ و١٩١٣، بلغ عدد عمال المصانع في البوسنة أكثر من ٦٥٠٠٠ عاملا.[١١٠]

وكانت أكثر التغيرات إثارة للإعجاب تلك التي حدثت في مجال المواصلات والنقل، فقد أنشأت الحكومة النمساوية الهنغارية في البوسنة حتى عام ١٩٠٧م، أكثر من ١٠٢٢كم من الطرق الرئيسية والفرعية، بالإضافة إلى تشييد ١٢١ جسرا.[١١١] ولقد ساعد هذا التطور في مجال المواصلات والطرق على تقوية قطاع الصناعي في الدولة بالإضافة إلى تسخيرها لتلبية الاحتياجات العسكرية للإمبراطورية.

ولقد أدى هذا التطور إلى بروز طبقة جديدة من المقاولين، الذين بدؤوا يلعبون دورا هاما في الحياة العامة، وبذلك ظهرت في المجتمع طبقة وسطى من البوشناق، وأصبح النجاح الشخصي للفرد هو المعيار الهام لتحقيق التقدم في المجتمع بدلا من المركز الاجتماعي الموروث.

وفي المدن البوسنية جلبت رياح التحديث تغييرات في بنيتها، بحيث حدث ازدياد سريع في عدد سكان تلك المدن، فبينما كان عدد سكان مدينة سراييفو في عام ١٨١٨م، لا يزيد على ٣٠٠٠٠ مواطن، فإن ذلك العدد ارتفع في عام ١٩١٠م، إلى ٥٢٠٠٠ مواطن.[١١٢] وكانت هذه الزيادة نتيجة لهجرة السكان من القرى إلى المدن، ورغم أن

---

١١٠) انظر: N. Malcolm, Bosnia: A Short History, 141.

١١١) المصدر السابق.

١١٢) انظر: Besim Darkot, "Bosna-Saray", Islam Ansiklopedisi, (Istanbul, 1979), 2: 736.

هذه الهجرة كانت بطيئة إلا أنها كانت مستمرة بدون انقطاع، بالإضافة إلى هجرة الناس من أجزاء الإمبراطورية الأخرى إلى مدن البوسنة. ولقد أثرت هذه الهجرة إلى المدن البوسنية إلى تغيير في البنية الدينية لسكانها، بحيث أصبحت غالبية سكانها من غير المسلمين، وكان من بين هؤلاء السكان الجدد الموظفون وضباط الجيش وعائلاتهم، وكذلك رجال الشرطة والتجار والمعلمون، الخ، وكان معظمهم من رعايا الإمبراطورية السلافيين.

وكان من بين المستوطنين الجدد في البوسنة مجموعة تدعى »بالمستعمرين الزراعيين« الذين كانوا يحصلون على التشجيع للقدوم إلى البوسنة والاستيطان فيها، ليصبحوا مثالا يحتذي به المزارعون المحليون في تحسين الزراعة، وهكذا كانت مهمتهم أن يُسَرِّعوا عجلة العملية التحديثية. ونظرا للتشجيع الذي كان يحصل عليه هؤلاء المستوطنون من الدوائر المسيحية في ألمانيا والنمسا وهنغاريا، فإن هذا يلوح بوجود جانب تبشيري في »الاستعمار الزراعي«. وفي العقود الأولى من القرن العشرين بلغ عدد المستوطنين الزراعيين حوالي ١٠٠٠٠ مستوطن مزارع على ٥٤ مستعمرة أقيمت في شتى أنحاء البوسنة،(١١٣) وجدير بالذكر أن أول الكنائس البروتستانتية في البوسنة كانت قد بنيت في تلك الفترة.

وبالإضافة إلى »المستعمرين الزراعيين«، ظهرت فئة أخرى مؤثرة من المستوطنين الأجانب هي فئة موظفي الحكومة والجنود. ففي عام ١٩٠٤م، بلغ عدد الموظفين الحكوميين من الأجانب في البوسنة ٦٩٢٠ موظفا ممن يحملون الجنسيات النمساوية أو المجرية أو غيرها. عدا عن

(١١٣) انظر: N. Malcolm, Bosnia: A Short History, 143.

ذلك، فإن الإمبراطورية النمساوية الهنغارية كان لديها حوالي ٧٠٠٠ جندي موجودون داخل الولاية. وفي عام ١٩١٠م، وصل عدد الأجانب من غير المسلمين في البوسنة ١٠٨٠٠٠ شخصا.(١١٤)

إن مشروع التحديث أحدث أيضا تغييرا في مظهر المدن البوسنية، بحيث تم تنظيم مجاري الأنهار، وإقامة مبان مهيبة مثل مباني الدوائر الحكومية والمحاكم ومكاتب البريد والثكنات العسكرية والمسارح، الخ؛ وكانت تلك المباني تمتاز بالنمط المعماري المعروف في أوروبا الوسطى، والذي يختلف عن نمط العمارة العثمانية البوسنية، وبذلك تم إدخال عناصر حديثة إلى بيئة المدن التقليدية.

التعليم والثقافة

لقد جلبت الحكومة النمساوية الهنغارية إلى البوسنة تغييرات هامة في النظام التعليمي والحياة الثقافية. ففي التعليم أبقت الحكومة النمساوية الهنغارية على بعض الأنماط من المدارس الإسلامية التقليدية، وعملت على تحديث أنماط أخرى، وأنشأت مدارس جديدة على نمط المدارس المعروفة في أوروبا الوسطى. ولقد أدت هذه التغييرات إلى ظهور قطاع جديد من المثقفين البوشناق وأشكال جديدة من الحياة العامة والثقافية.

لقد حافظ نظام الحكم الجديد على المدارس الابتدائية التقليدية للمسلمين (الكتاتيب)، والمدارس الثانوية (المعاهد الدينية)، وعلى المدارس العثمانية المدنية (الرشدية)، وفي عام ١٩٠٥م، كان عدد الكتاتيب في البوسنة يقارب الألف كُتّاباً، ولم يكن مستوى التعليم

١١٤) المصدر السابق.

في تلك الكتاتيب مُرضيا، فانتهجت السلطات النمساوية الهنغارية في البوسنة، مدعومة من الدوائر البوشناقية التعليمية، مسارا إصلاحيا في الكتاتيب، وكان الهدف من ذلك تحويلها إلى مدارس المسلمين الابتدائية (المكتب الابتدائي)، وفي عام ١٩٠٩ شمل الإصلاح ٩٢ كتّابا منها ٨٣ للبنين، و٩ للبنات. وفي السنة الدراسية ١٩١٥/ ١٩١٦ كان عدد الكتاتيب التي لم يشملها الإصلاح ١٢٣٣ كتّاب، بينما بلغ عدد الكتاتيب التي شملتها الإصلاحات ٢٠٣ كتاتيب، منها ١٧١ كتّابا للبنين، و٣٢ كتّابا للبنات.[١١٥] وكانت المعاهد الدينية المعروفة »بالمدارس« تمثل الجزء الرئيسي في التعليم الإسلامي التقليدي، وكان خريجو هذه المدارس يعملون أئمة ومؤذنين ومعلمين دينيين، وكان بعضهم يتابع تحصيله العلمي بحيث يتمكنون من شغل مناصب عالية في الأوساط التعليمية عند المسلمين. في عام ١٩٠٩م، بلغ عدد هذه المدارس ٤٢ مدرسة، وكانت تضم ١٦١٣ تلميذا.[١١٦] وكان مستوى التعليم في تلك المدارس موضع الاهتمام المتواصل لدى القيادة البوشناقية والحكومة النمساوية الهنغارية. أما المدارس الرُّشدية فقد كانت موجودة في ستة مناطق بوسنية هي بانيالوكا، وبيهاتش، وموستار، وسراييفو، ترافنيك وتوزلا، وفي بلدة برتشكو أيضا.

وإلى جانب هذه المدارس، أنشأت الحكومة النمساوية الهنغارية مؤسسات تعليمية حديثة لأبناء البوشناق، وكانت هذه المؤسسات

(١١٥) انظر: J. Krscmarik, “Bosnia and Hercegovina”, The Encyclopedia of Islam, 1st edition, 1:762.

(١١٦) المصدر السابق، ٧٦٢، وانظر كذلك: Srećko M. Džaja, Bosnien-Herzegovina in der osterreichisch-ungarischen Epoche (1878-1918): Die Intelligentsia zwischen Tradition und Ideologici (Munchen: Oldenburg, 1994), 66.

تقوم على مزيج من عناصر الأنظمة التعليمية الأوروبية والإسلامية، وأفضل مثال عليها كانت المدرسة الشرعية القضائية التي سميت بمكتب النواب، ولقد أسست هذه المدرسة في سراييفو سنة ١٨٨٧م، لتخريج القضاة وغيرهم من المسؤولين المسلمين. وكان منهاج هذه المدرسة وبرنامجها يعبران عن وجهة نظر الحكومة النمساوية الهنغارية والقيادة البوشناقية بأنه ينبغي للقضاة أن يكونوا ملمّين بعلوم الشريعة وفاهمين للحقوق والقوانين الأوروبية القارّية (النمساوية). كانت مدة الدراسة في هذه المدرسة خمس سنوات، وكان الالتحاق بها مشروطا بحيازة الشهادة الثانوية الرشدية أو العامة. أما منهاجها فكان يتضمن المقررات الآتية: ١) اللغات: العربية، والتركية، والفارسية، والبوسنية، والألمانية أو الفرنسية؛ ٢) علوم الشريعة وأصول الدين؛ ٣) العلوم القانونية؛ ٤) العلوم الاجتماعية والطبيعية: التاريخ، والجغرافيا، والرياضيات، الخ. وبما أن تمويل هذه المدرسة كان يأتي بالكامل من ميزانية الدولة، فسرعان ما حظيت بالشهرة والاحترام داخل البوسنة وخارجها، فهاهو مفتي مصر الشيخ محمد عبده (١٨٤٩-١٩٠٥) يقترح على الحكومة المصرية تأسيس مدارس جديدة لتخريج القضاة الشرعيين في القاهرة، على غرار مكتب النواب في سراييفو. وفي كتاب تاريخ القضاء في الإسلام لمؤلف العالم المصري محمد بن عرنوس نجد المؤلف قد ذكر مكتب النواب في سراييفو، معتبرا إياه أحد أفضل مدارس التعليم الشرعي في ذلك الزمان.(١١٧)

وإلى جانب مدارس المسلمين التقليدية وتلك التي تم تحديثها،

(١١٧) انظر: Fikret Karčić, “Maktab-i Nuwwab of Sarajevo: A Bosnian Contribution to Muslim Education”, IRKHS Research and Information Bulletin, 2 (1996) 6: 2-3.

فقد أدخلت الحكومة النمساوية الهنغارية نوعا جديدا تماما من المدارس في البوسنة، كالمدارس الصناعية والتقنية، ومدارس المعلمين، والمدارس الثانوية العامة والعلمية، وكانت هذه المدارس تعمل وفق النظام التعليمي الرسمي المعتمد في الإمبراطورية، وصار المتخرجون من هذه المدارس العناصر المنفذة لعملية التحديث في البوسنة. وكانت هذه المدارس توفر للتلاميذ المسلمين دروس التربية الدينية، وفي المدارس الثانوية العامة كان بإمكانهم تعلم اللغة العربية بدلا عن اللغة اليونانية.

وكان لهذا التطور في المجال التعليمي نتائج بعيدة المدى داخل صفوف الشعب البوشناقي، ومن أهم تلك النتائج الانشقاق الذي حدث داخل الطبقة المتعلمة المسلمة، ففي الطرف الأول كان هناك المتخرجون من المدارس المسلمة التقليدية، وفي الطرف الثاني المتخرجون من المدارس النمساوية الهنغارية. وبين هذين الطرفين كانت هناك فئة متوسطة مؤلفة من المتخرجين من المدارس المسلمة التي خضعت للتحديث. ومع مرور الزمن كانت هذه الهوة بين الطرفين تزداد تدريجيا حتى تحولت إلى تنافس بين طبقة العلماء وطبقة المثقفين.

وكان هذا الفارق واضحا من خلال الجامعات التي الطلاب يختارونها لمواصلة تحصيلهم العلمي، فخريجو المعاهد الدينية كانوا يتابعون دراستهم في جامعات الإمبراطورية العثمانية أو مصر، بينما كان خريجو المدارس الحكومية المستحدثة يلتحقون بجامعات أوروبا الوسطى. وعلى سبيل المثال، نجد في العام الدراسي ١٨٩٨/١٨٩٩ ، ٧٤ طالبا من البوسنة يدرسون الحقوق والطب والفلسفة، في جامعات فيينا وبودابست وزاغرب وغيرها من المؤسسات التعليمية العليا في الإمبراطورية، ومن بين هؤلاء الطلاب كان عدد البوشناق ٧ فقط، وقد ازداد هذا العدد فيما بعد. وفي الطرف الآخر كانت مؤسسات الأوقاف

الإسلامية والجمعيات الخيرية ترسل الطلاب البوشناق الذين يرغبون بمواصلة دراسة العلوم الإسلامية إلى دار الفنون في استنبول، والأزهر في القاهرة، ودار المعلمين في سالونيك؛ ففي العام الدراسي ١٩١٢/ ١٩١٣ كان عدد الطلاب البوشناق في دار الفنون ١٥ طالبا، وطالب واحد في مدرسة استنبول وطالبان في دار المعلمين في سالونيك.(١١٨)

ولقد أدى التدخل النمساوي في النظام التعليمي عند المسلمين أيضا إلى تغيير في لغة المحاضرات والكتابة. ففي عهد الحكم العثماني للبوسنة كانت اللغة التركية لغة الإدارة، واللغة العربية لغة العلوم الإسلامية والتعليم، واللغة الفارسية لغة الشعر، أما اللغة البوسنية فقد كانت لغة التخاطب اليومي والثقافة الشعبية. ولقد كتبت العدد من الكتب والمؤلفات الهامة باللغة البوسنية المكتوبة بحروف عربية، وهذه المؤلفات تشبه مؤلفات مسلمي الأندلس التي كانت تعرف بالحاميادو.(١١٩)

وفي فترة الحكم النمساوي الهنغاري للبوسنة تم اعتماد اللغة البوسنية لغة رسمية وبُدئ استخدام الحروف اللاتينية والكيرلية. ولكن تسمية هذه اللغة بقيت موضعا للنقاش والاختلاف، مما يعكس التغيرات في سياسة الحكومة النمساوية الهنغارية تجاه البوشناق. وحتى عام ١٩٠٧م، كانت السلطة النمساوية الهنغارية تطلق على هذه اللغة »لغة الدولة« ، أو »اللغة البوسنية« . وبعد ذلك العام الذي يعتبر علامة على الفشل في

---

١١٨) انظر: Srećko M. Džaja, Bosnien-Herzegovina in der osterreichisch-ungarischen Epoche..., 166.

١١٩) انظر: A survey of the literal works of the Bosniaks has been given by Smail Balić in Kultura Bošnjaka (The Culture of the Bosniaks) (Wien, 1982), 53-119.

إنشاء الشعب البوسني الذي يضم المسلمين والأرثوذكس والكاثوليك (شعب البوشناق)، اعتمدت الحكومة تسمية »اللغة الصربوكرواتية« . وهذا الحل لم يعط للبوشناق الحق بأن يسموا لغتهم بالاسم الذي يردونه هم، بل إنه زاد من حدة النزاع القائم عقودا من السنين بين الكروات والصرب للبسط سيطرتهم على الأرض البوسنية وكسب البوشناق المسلمين في صف أحد الطرفين المتنازعين، (الحرب في البوسنة بين عامي ١٩٩٢-١٩٩٥ تمثل المرحلة النهائية لهذا النزاع، ومن الأهمية بمكان أنه في صيف عام ١٩٩١م، أي قبل نشوب الحرب بعدة شهور، اعتمد البوشناق في الإحصاء الشعبي مجدداً مصطلح »اللغة البوسنية« اسما رسميا للغتهم).[١٢٠] أما اللغتان العربية والتركية فلم تتمسك بهما سوى المدارس الدينية التي عارضت بشدة الكتابة الأوروبية، ولقد حاولت مدارس المسلمين التي خضعت للتحديث الجمع بين نوعي اللغة والخط. وجعل تغيير الحروف والكتابة من غالبية البوشناق أميين بالمفهوم الأوروبي للأمية. فالأشخاص الذين حصلوا على التعليم ضمن إطار الثقافة الشرقية والإسلامية، أصبحوا أميين مع التغير المفاجئ في معايير إتقان القراءة والكتابة، وهذا يوضح المعلومات الواردة سنة ١٩١٠م، والتي تقول إن ٦٥ . ٩٤٪ من المسلمين كانوا أميين.[١٢١] وكان تغيير الخط جزءا من »الصدمة الثقافية« التي أصابت البوشناق بعد الاحتلال، فأثارت لديهم ردود أفعال مختلفة تجاه التحديث.

(١٢٠) انظر: Vera Kržišnik, Bosanska identiteta med preteklostjo in prihodnost; (The Bosnian Identity Between the Past and the Present) (Ljubljana: Institut za narodnostna vprašanja, 1996), 82.

(١٢١) انظر: Srećko Džaja, Bosnien-Herzegovina in der osterreichisch-ungarischen Epoche..., 76.

واتسعت رقعة النمو والتطور في البوسنة في ذلك الوقت لتشمل مجال الطباعة، فقد ظهرت في البوسنة في عهد الحكم النمساوي الهنغاري لها ١٥ صحيفة ومجلة مسلمة، وكانت جميعها تطبع باللغة البوسنية المكتوبة بالأبجدية اللاتينية أو العربية المعدّلة لتتناسب مع اللغة البوسنية، وفي العقد الأول من حكم النمساويين الهنغاريين للبوسنة، كانت توجد صحف تصدر باللغة التركية. ومن تلك الصحف الخمسة عشرة، كانت ١٠ منها صحفا ومجلات سياسية، وثلاث مختصة بالتعليم العام وتوجيه الرأي العام، واثنتان مهتمتان بالمسائل الإسلامية. وكانت هذه المطبوعات الإسلامية المرآة التي تعكس التطور الداخلي للشعب البوشناقي، أو بعبارة أخرى، تحوله من مجموعة تقليدية إلى شعب حديث يغلب عليه الدور السياسي في الحياة العامة.(١٢٢)

ولقد أدى تطور الطباعة إلى انتشار جمعيات القراء التي عُرِفَتْ بقراءة خانة. وقد نشأت هذه الجمعيات حول المقاهي التي كانت ملتقى للمثقفين، يقرؤون فيها الصحف ويناقشون القضايا الراهنة. ولقد نفخت هذه الجمعيات روحا جديدة في الحياة الثقافية البوسنية، وكانت أساسا لظهور الأحزاب السياسية. وتأسست أول قراءة خانة في سراييفو سنة ١٨٨٨م، وتلتها بانيالوكا سنة ١٨٩٠م، وتوزلا سنة ١٨٩١م، وبرتشكو سنة ١٨٩٨م، وبروزور سنة ١٨٩٩م. وشهدت الفترة من ١٨٩٩ إلى ١٩٠٩م، افتتاح أكبر عدد من جمعيات القراء في البوسنة، وكانت هذه الفترة معروفة بمرحلة النضال البوشناقي من أجل الاستقلال الديني والتعليمي، وفرض ذلك النضال ضرورة تطوير أشكال جديدة

١٢٢) محسن ريزفيتش، الأدب البوسني الإسلامي في عهد النهضة – Bosansko-muslimanska knjizevnost u doba preporoda، ص: ٣٨.

من النشاط العام، بما في ذلك إرسال الالتماسات والعرائض إلى الحكومة، والمتابعة المنتظمة للأحداث السياسية، وازدياد التفاعل بين القيادات والأعضاء، وأفضت هذه النشاطات العامة في النهاية إلى تأسيس حزب سياسي مسلم.

الإدارة العامة والسياسة

اتسم مشروع التحديث النمساوي الهنغاري في هذا المضمار بطبيعة جديدة للمرجعية والبيروقراطية ونمو المشاعر القومية والأحزاب السياسية، والثقافة السياسية الجديدة. وكان للحكم النمساوي الهنغاري ونظامه السياسي تأثير مباشر على جميع هذه المظاهر.

فالمملكة النمساوية الهنغارية كانت إمبراطوريةً، تأسست في القرن السادس عشر لحماية الدول الإقطاعية النصرانية في أوروبا الوسطى والشرقية من الهجمات العثمانية. وكانت الإمبراطورية تمثل تجمعا لمناطق ومجموعات إثنية وديانات يوحدها حاكم وجيش وبيروقراطية مشتركون. وكان حكام تلك الدولة ينتمون إلى الأسرة الملكية ذات الأصول الكارولينغية، والتي كانت تدعى «بمملكة قصر الصقر - Habichtsburg» وهو قصر يقع على ضفاف نهر آر Aare.

ومع مرور الزمن وزوال التهديد العثماني لمناطق أوروبا الوسطى، ظهر تَحَدّي جديد أمام الإمبراطورية النمساوية الهنغارية، يتمثل في كيفية الوصول إلى شكل بنيوي ملائم يضمن لها البقاء في العصر الجديد. وتم العثور على الحل في عام ١٨٦٧م، أي قبل احتلال البوسنة بعقد من الزمن، وتمثل ذلك الحل في تقسيم الإمبراطورية إلى عنصرين هما المملكة الهنغارية والنمسا، يجمعهما القيصر وثلاث

وزارات مشتركة (الخارجية والدفاع والمالية). ولم يكن هناك برلمان مشترك، وبدلا عنه كان ٦٠ عضوا من برلماني هنغاريا والنمسا يجتمعون سنويا لمناقشة معدلات الضرائب وحجم القوات العسكرية. وكان هذا النظام سببا في تسمية هذه الإمبراطورية بالإمبراطورية الثنائية.(١٢٣)

كانت الإمبراطورية ومؤسساتها ذات طبيعة ألمانية، وكذلك كان الحال مع مبادئ تنظيم المجتمع والاقتصاد الأساسية. فالدولة نشأت على أساس «الرسالة التاريخية» لحماية أوروبا الوسطى والشرقية من الإسلام، وحماية الشعوب ذات الأغلبية الكاثوليكية في وسط أوروبا. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، استخدمت الإمبراطورية النظام القانوني القائم على القانون الروماني، والمفاهيم الألمانية، والإدارة المتطورة والاقتصاد القائم على العقلانية التكنولوجية.

وبوصول رايات الإمبراطورية الهنغارية النمساوية ذات اللونين الأصفر والأسود، التقى البوشناق بدولة قامت من أجل محاربة المسلمين في ذلك من أوروبا، وبعد أن كان البوشناق حُماة الحدود الشمالية الغربية للإمبراطورية العثمانية، أصبحوا مواطنين في الدولة التي كانت عدوها القديم. وفي ضوء ذلك تغير دور الدولة في أعين البوشناق، وكذلك وضعهم فيها، إذ لم تعد الدولة تمثل النظام السياسي للأمة الإسلامية التي ينتمون إليها، وزالت من الوجود وحدة الدين والدولة، ولم يعد الحاكم هو نفس القائد الديني المتجسد في الخليفة، أما الجيش الذي صار عليهم أن يجندوا فيه، فهو نفس الجيش الذي كانوا يحاربونه قرونا طويلة، وصارت قوانين الدولة معبرة عن تجربة تاريخية وثقافة

(١٢٣) انظر: M. S. Anderson, The Ascendency of Europe 1815-1914 (London: Longman, 1985), 107-117.

غريبة. وهكذا أصبح البوشناق أقلية دينية في الإمبراطورية الجديدة، بعد أن كانوا جزءا من الأغلبية الحاكمة.

لقد أدخلت الإدارة النمساوية الهنغارية مبادئ جديدة في تنظيم شؤون الدولة، فالتزام الإمبراطورية بمبدأ دولة القانون، جعلها تطور نشاطات تشريعية ضخمة في البوسنة.

وكان تطبيق هذا الأمر يحتاج إلى أعداد كبيرة من الموظفين الحكوميين، الذين تزايدت أعدادهم مع مرور الزمن. وبسبب عدم وجود موظفين محليين من الذين تحتاجهم الدوائر الحكومية، ولا سيما في العقود الأولى، استقدمت الحكومة النمساوية الهنغارية الموظفين من رعاياها المنتمين إلى شعوب الإمبراطورية الأخرى، وخاصة السلافيين. وتقدم المراجع المتعلقة بعملية التحديث معلومات إحصائية مذهلة حول عملية توظيف الكوادر الإدارية في هذه المناطق.

وبينما بلغ عدد الموظفين الحكوميين الذين يديرون شؤون ولاية البوسنة في السنوات الأخيرة من حكم العثمانيين لها ١٢٠ موظفا، فإن النمسا كان لديها سنة ١٨٨١م، حوالي ٦٠٠ موظفا حكوميا. ووصل عددهم إلى ٧٣٧٩ موظفا سنة ١٨٩٧م، وفي عام ١٩٠٨م، بلغ عدد الموظفين الحكوميين في البوسنة ٩٥٣٥ موظفا.[١٢٤] ولقد شكك المعاصرون في أهلية أولئك الموظفين وحسن أخلاقهم، فكتب القنصل البريطاني في سراييفو سنة ١٨٨٠، بأن الإمبراطورية النمساوية الهنغارية في الغالب قد »جلبت حثالة الموظفين« .[١٢٥]

١٢٤) مصطفى إماموفيتش، الوضع القانوني والتطور السياسي الداخلي، ص: ٦٥؛ Sugar، Industrialization of Bosnia-Herzegovina 1878-1918 (Seattle: University of Washington, ١٩٦٣)، ص: ٢٩.

١٢٥) مصطفى إماموفيتش، الوضع القانوني والتطور السياسي الداخلي، ص. ٤٣.

وقال كاتب آخر إنه كان في البوسنة نوعان من الموظفين الحكوميين: »إما شبان صغار بدون خبرة، وإما كبار في السن بدون أخلاق« .(١٢٦) وانطلاقا من الثقة بالرسالة الثقافية التي كان ينبغي لهم أن يؤدوها في البوسنة، فقد عُرِف أولئك المثقفون المتبجحون بالتكبّر والفساد وعدم الكفاءة.

لقد عَرفت فترة الحكم النمساوي الهنغاري للبوسنة، المرحلةَ النهائية في عملية تحديد السكان لهويتهم القومية الذاتية، فعندما احتل النمساويون البوسنة سنة ١٨٧٨م، وجدوا فيها ثلاث مجموعات من الناس تعيش في البوسنة، وكان الدين والثقافة هما العاملان الرئيسيان للتمييز بينها. فالمسلمون والأرثوذكس والكاثوليك كانوا مشتركين في اللغة والوطن، وكان من الممكن وصفهم بأنهم مجموعة إثنية واحدة، ذلك فيما لو عُرِّفوا على أنهم: »مجموعة من الناس يؤمنون بأنهم يشكلون وحدة ثقافية أساسية، ويؤمنون بأنهم يملكون مصالح ثقافية مشتركة« .(١٢٧)

لقد كان المسلمون في العهد العثماني يسمّون أنفسهم بالبوشناق، وكانوا معروفين بهذا الاسم بين العثمانيين والعرب والشعوب الشرقية الأخرى. أما غير المسلمين في البوسنة والدول المجاورة لها فكانوا يسمّونهم بالأتراك، وفي البلقان كانت هذه الكلمة تشير إلى الانتماء الديني والثقافي للإسلام. وعلى سبيل المثال نذكر تصريحا للقائد الصربي ميلوش أوبرينوفيتش في منتصف القرن التاسع عشر جاء

١٢٦) المصدر السابق، ص: ٦٥.

١٢٧) انظر: Sabrina P. Ramet, Primordial Etnicity of Modern Nationalism: the Case of Yugoslavia's Muslims Reconsidered, The South Slav Journal 13 (1990) 1-2:2.

فيه« إن أتراك بلغراد هم الأشد سوءً، فجميعهم إما من الأرناؤوط (الألبان) وإما من البوشناق« .[(١٢٨)]

وكان غير المسلمين في البوسنة من الأرثوذكس والكاثوليك واليهود ، وكان الأرثوذكس يُعرَفون باسم »ريشتشاني« أو »فلاسي« ، وكان الكاثوليك يُعرَفون باسم »كريستياني« أو »شوكتي« ، وجاء هذا الفارق بسبب الاختلاف كيفية نطق اسم عيسى المسيح عند أتباع كلٍّ من المذهبين. أما اليهود فقد جاؤوا إلى البوسنة في القرن السادس عشر الميلادي، بعد أن طُردوا من أسبانيا ، وسُمّوا بيهود »السافارد« ، بخلاف اليهود الذين قدموا إلى البوسنة من أوربا الوسطى والشرقية، وسُمّوا بيهود »الأشكَنازَ« .

كان العثمانيون في الفترة الأخيرة من حكمهم للبوسنة، يطلقون اسم البوشناق على جميع سكانها ، في محاولة منهم لجعل صفة البوشناق فوق المذاهب الدينية، ولكن محاولتهم تلك باءت بالفشل، فبالرغم من وحدة اللغة والوطن، إلا أن الاختلاف في الدين، وما انبنى عليه من اختلاف في أسلوب الحياة، كان أمرا غير قابل للتنازل عنه عند معظم سكان البوسنة. إلى جانب ذلك، كانت كل من صربيا وكرواتيا المجاورتين للبوسنة، قد بدأتا في الجزء الأخير من القرن التاسع عشر حملةً دعائية قومية شديدة بين كل من الأرثوذكس والكاثوليك، وكان الهدف الرئيسي للدعاية الصربية إقناع الأرثوذكس بأن يتبنوا الانتماء القومي الصربي، استنادا إلى دينهم وتراثهم المشتركَيْن. وكان المروجون الرئيسيون لهذه الدعاية في البوسنة القساوسة والمعلمون والتجار. كما كانت هذه الدعاية الصربية القومية تعتبر

١٢٨) م. غافريلوفيتش، ميلوش أوبرينوفيتش (بلغراد، ١٩١٢)، ٣، ص: ٤٦٧.

البوسنة أرضا صربية تاريخية، والبوشناق فيها »صربا مسلمي الديانة« . وفي نفس الوقت ركزت الدعاية الكرواتية على الكاثوليك داعية إياهم لتبني القومية الكرواتية استنادا إلى وحدة الدين، وفي هذا المفهوم كان دور الكنيسة الكاثوليكية مؤثرا جدا، كما ركزت الدعاية الكرواتية على البوشناق مشجعة إياهم لتبني القومية الكرواتية أيضا بحيث يصبحوا »كرواتا مسلمي الديانة« ، ومع تطور الأمور في هذا الاتجاه، قويت أطماع كرواتيا في البوسنة على أنها »أرض كرواتية قديمة« .

في العقدين الأوَّلَيْن من الحكم النمساوي الهنغاري للبوسنة أحرزت عملية التمايز العرقي تقدما لا رجعة فيه، وكان هذا سببا في فشل جديد لمحاولة جعلِ الانتماء البوشناقي يغطي على الانتماء الديني، والتي قام بها بنيامين كالاي، وزير المالية المشترك للإمبراطورية النمساوية الهنغارية. ولقد قَبِلت الإدارة النمساوية الهنغارية بعملية التمايز العرقي بين النصارى، فاعترفت بوجود كل من الصرب والكروات في البوسنة، ومنذ عام ١٩٠٧م، سَمَّت لغة الولاية رسميا باللغة »الصربوكرواتية« ، وسمحت للبوشناق أن يُسَمُّوها اللغة »البوسنية« داخل مؤسساتهم العامة فقط.[١٢٩]

وفي المرحلة الأخيرة من عملية التمايز العرقي، أخفق البوشناق في الحصول على اعتراف رسمي باسمهم التاريخي، وربما كان ذلك بسبب فشل عملية جعل الانتماء البوشناقي فوق الانتماء الديني، أو أن السبب كان يكمن في موقف الإدارة النمساوية الهنغارية من ذلك

---

١٢٩) للتوسع في هذا الموضوع انظر: جواد يوزباشيتش، مسألة اللغة في السياسة النمساوية الهنغارية في البوسنة والهرسك، قبيل الحرب العالمية الأولى (سراييفو، ١٩٧٣)، ص: ١٣٣.

الاعتراف وبأنه سيمنح المسلمين مبررا ليعتبروا البوسنة وطنا خاصا بهم دون الآخرين. وفي النهاية تم اعتماد اسم «المسلمين» بدلا من البوشناق، وفقد البوشناق انتماءهم العرقي، وأصبحوا طائفة دينية، وأبرز تطور الأمور في هذا الاتجاه أهمية الإسلام في تحديد هويتهم، ولكنه في نفس الوقت فتح الباب على مصراعيه أمام جدال وخلاف دامت عقودا من الزمن حول مسألة الهوية.

لقد كان نشوء الأحزاب السياسية ذات الخطوط العرقية، علامة واضحة على رواج الفكرة القومية في الحياة البوسنية العامة،[١٣٠] فالمنظمة الشعبية المسلمة تأسست في ديسمبر سنة ١٩٠٦م، وتأسست المنظمة الشعبية الصربية في أكتوبر سنة ١٩٠٧م، وأخيرا تأسست المنظمة الشعبية الكرواتية في فبراير عام ١٩٠٨م. وهكذا نجد المجموعات العرقية البوسنية التي كانت تجتهد «في تحقيق مصالحها من خلال العمل السياسي المنظم» قد تحولت إلى قوميات. ولقد حالَ فشل المسلمين في تشكيل أنفسهم كقومية بوشناقية دون تجانسهم، وأعطى أنظمة الحكم التي أتت فيما بعد القدرة على التعامل معهم كأقلية دينية أو كيان غير واعٍ قوميا. بل وأدهى من ذلك، فقد مكَّن هذا الأمر أعداء البوشناق والرأي العام غير المكترث بأن يسموا حملة القضاء على شعب بأكمله «حربا دينية» - وبهذه الطريقة أن يحاولوا تبرير اللامبالاة تجاه واحدة من أفظع الجرائم في التاريخ المعاصر.

ولقد جاء تأسيس أول حزبين سياسيين في البوسنة نتيجة لنضال طويل دام عقدين من الزمن، خاضه المسلمون والأرثوذكس من أجل

١٣٠) مصطفى إماموفيتش، الوضع القانوني والتطور السياسي الداخلي، ص: ١٢٨-١٨٢؛ Francein Freidman، The Bosnian Muslims، ص: ٧٠-٧٥.

الإدارة الذاتية الدينية والثقافية. فبالرغم من أن الحكومة النمساوية الهنغارية ضمنت الحرية الدينية لجميع المواطنين البوسنيين، إلا أنها وضعت إدارة الشؤون الدينية تحت إشراف الدولة، ولم يعترض الكاثوليك على ذلك بسبب كون الإمبراطورية دولة كاثوليكية، أما المسلمون والأرثوذكس فقد عارضوا هذا التدخل في شؤونهم الدينية، وطالبوا في سنة ١٨٩٠م بالحصول على الإدارة الذاتية لشؤونهم الدينية والثقافية، ولكن الحكومة النمساوية الهنغارية رفضت الرضوخ لتلك المطالب، مما أجبر المسلمين والأرثوذكس على إنشاء شبكة من أجل التفاوض والضغط وكسب المؤيدين. وبعد عام ١٩٠٣م، وعندما أدركت الحكومة النمساوية الهنغارية أن السماح بدرجة من التعبير المعتدل عن المصالح العامة أفضل لها من الخلاف والمعارضة العريضة، أصبحت الحركات المطالبة بالإدارة الذاتية نواة للأحزاب السياسية.

وفي عام ١٩٠٩م، انتهت حركة البوشناق المطالبة بالإدارة الذاتية، بتوقيع الحاكم النمساوي الهنغاري على النظام الأساسي الذي أعطى المسلمين الحق بالإدارة الذاتية لشؤونهم الدينية بما في ذلك الأوقاف والمؤسسات التعليمية.[١٣١] ولقد بدأت هذه الحركة بقيادة العلماء في التسعينيات من القرن التاسع عشر، ولكن بعد عام ١٩٠٠م، تولى قيادتها النبلاء، واستمر الأمر على هذا الحال إلى نهاية الحكم النمساوى الهنغاري.

ولقد أعطى تشكيل هذه المنظمة القومية المسلمة الجديدة للبوشناق شكلا جديدا في العمل العام، حيث تم تأسيس فروع للمنظمة على

١٣١) انظر: كفاح مسلمي البوسنة والهرسك من أجل الإدارة الذاتية للشؤون الدينية والوقفية والمعارفية، وثائق، من إعداد فيردو هاوبتمان Ferdo Hauptman (سراييفو: أرشيف جمهورية البوسنة والهرسك الاشتراكية، ١٩٦٧).

المستويات المحلية، وبدأت الصحف بالصدور، كما بدأ نشطاء الحزب يتدربون على فنون العمل السياسي ضمن إطار الإمبراطورية المزدوجة. وبعد أن ضمت الإمبراطورية البوسنة رسميا إلى أراضيها سنة ١٩٠٨م، أعلنت المنظمة الشعبية المسلمة في عام ١٩١٠م، قبولها لهذا الأمر، وبذلك زالت نهائيا جميع الروابط القانونية والسياسية التي كانت تربط البوسنة بالإمبراطورية العثمانية، وانطلق البوشناق يخطون خطواتهم الأولى على ذلك الطريق الوعر في البحث عن مكان لهم بين الأمم السياسية الأوروبية. وتم افتتاح الجمعية العمومية البوشناقية سنة ١٩١٠م، ودخل ممثلو البوشناق في هذا الكيان وأثبتوا أنهم قد تمكنوا من فنون السياسة الجديدة. ومنذ ذلك الوقت، وحتى عام ١٩٩٠م، كان همهم الرئيسي تشكيل التحالفات مع الآخرين، إدراكا منهم بأنهم يتقاسمون نفس الوطن مع الغير وبأنهم إذا كانوا لا يرغبون في تقسيم وطنهم فعليهم أن يتقاسموا السلطة مع الآخرين.



التراث الإسلامي والحداثة الأوروبية (بتفضل من مكتبة الغازي خسرو بيك).

رابعا: التحديات وأجوبة البوشناق العقلانية

لقد أتت الإمبراطورية النمساوية الهنغارية إلى البوسنة بتغييرات غير مسبوقة في تاريخ الإسلام في البوسنة والبلقان على حد سواء. فقد كان مشروع التحديث يسير ضمن إطار إدارة أجنبية غير إسلامية وفي جو من العلاقات الدولية المعقدة. ولقد ترك هذا المشروع تأثيرا طويل المدى على الاقتصاد والمجتمع والسياسة والثقافة، ووفر الخلفية التاريخية للأجوبة البوشناقية الفكرية عن تحديات الأزمنة الحديثة.

وكانت هذه التحديات متعددة الجوانب، ولكن أهمها كيف تكفل الجماعة الإسلامية لنفسها البقاء خارج الدولة الإسلامية؟ وكيف تطبق التحديث مع المحافظة على الهوية الإسلامية؟ وكيف تمارس الإسلام في أوروبا؟ وكيف تكون شعبا أوروبيا مع المحافظة على الروابط مع الدول الإسلامية المركزية؟ إن كل سؤال من هذه الأسئلة يحمل في طياته عددا كبيرا من المشاكل، ويركز هذا الباب الاهتمام على الأجوبة الفكرية عن هذه الأسئلة والأطر المرجعية النظرية لتلك الأجوبة.

١) العيش خارج الدولة الإسلامية: الهجرة أو البقاء

لقد وضع احتلال الإمبراطورية النمساوية الهنغارية للبوسنة سنة ١٨٧٨م، البوشناق أمام مسألة في غاية الأهمية، وهي مسألة العيش داخل دولة غير مسلمة، وهل يمكنهم البقاء في وطنهم بعد أن احتلته دولة غير مسلمة، أم يجب عليهم أن يهاجروا إلى الأراضي العثمانية؟

فإذا قرروا البقاء، فما هي واجباتهم تجاه السلطات الجديدة؟ ولم تكن هذه مجرد أسئلة نظرية، بل كانت قضايا تتعلق بالمصلحة القومية الحيوية. وجاء جواب الأفراد والأسر البوشناقية عن هذه التساؤلات، ردا عمليا بالاختيار بين البقاء في الوطن أو الهجرة، إذ بلغ عدد البوشناق الذين هاجروا إلى الأراضي التركية بين عامي ١٨٧٨م، و ١٩١٨م، حوالي ١٥٠٠٠٠ بوشناقي.(١٣٢) وآثر الآخرون البقاء في وطنهم محاولين تدريجيا الوصول إلى نمط للعيش في الإمبراطورية المزدوجة.

كان هناك عدد من العوامل التي أثرت على التجاوب العملي للشعب مع هذا التحدي، ومن تلك العوامل نذكر: فهم الفرد أو الأسرة للإسلام ودرجة الالتزام بأحكامه؛ تأثير العلماء المحليين؛ الموقف من قدوم الإمبراطورية النمساوية الهنغارية إلى البوسنة؛ تأثير الدعاية المشجعة على الهجرة؛ مكانة الفرد الاقتصادية والاجتماعية؛ إلخ. وسنركز حديثنا هنا على التجاوب الفكري الذي قدمه العلماء المشهورون، وتفسيرهم لهذا التحدي والحلول التي قدموها. وقبل أن ننتقل إلى هذا النقاش، من المفيد أن نُذكّر بأن مسألة الهجرة كانت شائعة عند جميع المجموعات المسلمة التي كانت تعيش على أطراف العالم الإسلامي في القرن التاسع عشر. فالتوسع الاستعماري الأوربي أوجد عند عدد كبير من الشعوب المسلمة بُعدا جديدا في العلاقة بين الإسلام والدولة، مما جعل المسلمين في البلقان والقوقاز ولبنان والهند ونيجيريا وبلاد ما وراء النهر، يسألون عن الفتاوى بشأن العيش في بيئة غير مسلمة.(١٣٣)

---

١٣٢) مصطفى إماموفيتش، الوضع القانونى والتطور السياسى الداخلى، ص: ١١٣.

١٣٣) انظر: Kh. A. Fadl, Islamic Law and Muslim Minorities: The Juristic Discourse On Muslim Minorities From the Second/ Eight to the Eleventh/ Seventeenth Centuries, Islamic Law

ولقد استند علماء المسلمين في القرن التاسع عشر في فتاواهم التي أصدروها ، إلى الأعمال الفقهية والآراء المقدمة في الظروف التي كانت تسود العالم الإسلامي في الفترة ما قبل التحديث، غير آخذين بعين الاعتبار حقيقة أن تقسيم العالم إلى قطبين (دار الإسلام ودار الحرب) كان دائما موضع تشكيك من قبل الحقائق التاريخية، ولا سيما أنه منذ القرن الخامس الهجري، أي الحادي عشر الميلادي، كانت توجد أعداد كبيرة من المسلمين تعيش تحت حكم غير المسلمين.

وبالرغم من مخالفة الواقع للآراء النظرية، بسبب الركود في تطور الفقه، إلا أن علماء المسلمين في القرن التاسع عشر، ومن جاء بعدهم، كانوا مصرين على الاستمرار في استخدام التصنيف الذي كان قد فقد مضمونه التاريخي، فحاولوا تصنيف بعض المناطق الخاضعة لسلطة غير مسلمة، من حيث كونها ما زالت دار الإسلام، أم أنها تحولت إلى دار الحرب، وما هي النتائج المترتبة على وضع بعينه. ولم يناقش علماء المسلمين تفاصيل الدول التي كانت تعتبر دار إسلام، ولم يبحثوا في أنظمتها القانونية وجودة الحياة فيها. وفي نفس الوقت، لم يفهموا بأن دار الحرب ربما لا تشمل فقط البلاد التي يتعرض فيها المسلمون للاضطهاد والذبح، بل والبلاد التي يتمتع فيها المسلمون بقدر كبير من الحريات والأمن العام، وبفرص أفضل للتقدم المستقبلي. ومع الاستمرار في تطبيق هذا التقسيم القديم، وعدم مراجعته وإعادة النظر فيه، فإننا نجد لأنفسنا المبرر بأن نسمي هذا الأسلوب »بالرد القديم على التحديات الحديثة« .[١٣٤]

---

and Society 1 (1994): 145; Bernard Lewis, Political Language of Islam (Chicago: University of Chicago Press, 1988), 104-105.

١٣٤) انظر: Kh. A. Fadl, Islamic Law and Muslim Minorities, 186.

ولتحليل الأجوبة الفكرية البوشناقية عن مسألة العيش خارج الدولة الإسلامية، لا بد لنا من التركيز على أن وضع البوسنة والهرسك القانوني تحت الإدارة النمساوية الهنغارية قد تعرض للتغيير، فمنذ عام ١٨٧٨م، إلى عام ١٩٠٨م، كانت البوسنة، من الناحية القانونية، جزءا محتلا من الدولة العثمانية، احتلته الإمبراطورية المزدوجة وأخضعته لإدارتها، وفي عام ١٩٠٨م، أصبحت البوسنة جزءا من الإمبراطورية النمساوية الهنغارية، واستمر الوضع على ذلك الحال حتى عام ١٩١٨م. ولقد أثرت هذه التغيرات في الوضع الدولي للبوسنة في أجوبة المسلمين عن مسألة العيش تحت حكم غير المسلمين.

وتذكر المصادر التاريخية دراستين هامّين لوضع البوسنة والهرسك تحت الحكم النمساوي الهنغاري، وذلك من وجهة النظر الفقهية. الدراسة الأولى كتبها العالم البوسني محمد توفيق آزاباغيتش Mehmed Teufik Azapagić (١٨٣٨-١٩١٨) وكانت بعنوان »رسالة في الهجرة« ، وقد كتبت هذه الرسالة سنة ١٨٨٦م.[١٣٥] أما الدراسة الثانية فقد كانت بعنوان »الهجرة وحكم مسلمي البوسنة فيها« ، وكتبت على شكل مقال سنة ما الرسالة الثانية ١٩٠٩م، بقلم محمد رشيد رضا (١٨٦٥-١٩٣٥)، وهذه الرسالة لا يمكن تصنيفها في جملة الأجوبة البوسنية عن هذه المسألة، لكن أهميتها تأتي من كونها أتت استجابة لمبادرة من البوسنة، وكان لها تأثير قوي على البوشناق.

١٣٥) ولد محمد توفيق آزاباغيتش في توزلا سنة ١٨٣٨م، ودرس في استنبول، وكان مفتيا لمدينة توزلا، كما شغل منصب أول مدير للمدرسة الشرعية القضائية في سراييفو. وفي عام ١٨٩٣م، تم تعيينه رئيسا للعلماء (رئيس الجماعة الإسلامية في البوسنة)، واستمر في شغل هذا المنصب حتى إحالته إلى المعاش في عام ١٩٠٩م. وتوفي سنة ١٩١٨م، في توزلا مسقط رأسه. وكان عالما فذا ولا سيما في مجال الحديث النبوي الشريف.

وكما ذكرنا فإن كاتب الدراسة الأولى كان مفتي مدينة توزلا، وهي مدينة تقع في شمال شرق البوسنة، وإن كتابة هذه الرسالة باللغة العربية سنة ١٨٨٤م، تدل على أنها كانت موجهة إلى العلماء البوسنيين، الذين كانوا يعيشون حالة من الحيرة والتشويش بشأن وضع البوسنة تحت الاحتلال النمساوي الهنغاري. وجدير بالذكر أن العلماء البوسنيين كانوا يناقشون القضايا المطروحة عليهم، باللغة العربية، وإستمروا على هذا الحال حتى الحرب العالمية الثانية.[١٣٦] وبعد أن لقيت رسالة آزاباغيتش قبولا عند المثقفين، تمت ترجمتها إلى اللغة التركية، ونشرت في صحيفة »الوطن« سنة ١٨٦٦م.[١٣٧] وكان الهدف من ترجمتها إلى اللغة التركية تقديمها لعامة البوسنيين، الذين كانوا يستخدمون اللغة التركية. وفي عام ١٩٩٠م، تمت ترجمة هذه الدراسة وطبعها باللغة البوسنية.[١٣٨]

تتألف »رسالة في الهجرة« من ثلاثة أجزاء، ويبحث الجزء الأول في تعريف الهجرة وتعامل القرآن والسنة معها، بينما يبحث الجزء الثاني عددا من المفاهيم، منها: دار الإسلام ودار الحرب، وتحول دار الإسلام إلى دار الحرب، وتعيين القضاة في المناطق الخاضعة لإدارة غير مسلمة، أما الجزء الثالث فيعالج مفهوم الفتح وتصنيفه ونتائجه. كما تقدم الرسالة مقارنة بين هجرة النبي صلى الله عليه وسلم، وهجرة البوشناق إلى الدولة العثمانية في زمن المؤلف.

١٣٦) من أواخر الأمثلة على ذلك، نذكر رسالة «الصحة العاقلة في لبس القلنسوة النصرانية» بقلم سيف الله بروهو Sejfullah Proho (١٨٥٩-١٩٣٢) والتي صدرت في سراييفو في الثلاثينيات من القرن العشرين.

١٣٧) صحيفة «الوطن» كانت تصدر في سراييفو باللغة التركية بين عامي ١٨٨٤ و١٨٩٧، وكان يديرها الصحفي محمد خلوصي Mehmed Hulusi (١٨٤٩-١٩٠٧).

١٣٨) محمد توفيق آزاباغيتش، رسالة في الهجرة، ترجمة عثمان لافيتش Osman Lavić.

وتقدم الرسالة في جزئيها الأول والثاني الرأي المعروف للمذهب الحنفي في مسألة الهجرة، ودار الإسلام ودار الحرب. فدار الإسلام في المذهب الحنفي هي الأرض التي تطبق فيها أحكام إسلامية محددة، مثل صلاة الجمعة وصلاة العيد، وكذلك تطبيق الحد الأدنى من القانون الإسلامي، ، ولا سيما الأحكام المتعلقة بالأحوال الشخصية، وإن كان تعيين القضاة في يد حاكم غير مسلم. وهذا كله كان متوفرا في البوسنة أثناء الحكم النمساوي الهنغاري لها.

أما الهجرة، فإن آزاباغيتش كان يرى عدم وجوبها بعد فتح مكة، بل إنه أكّد على عدم صحة قياس هجرة البوشناق إلى هجرة النبي صلى الله عليه وسلم. فهجرة النبي نتج عنها نفير المسلمين وعودتهم المظفرة إلى مكة المكرمة. أما هجرة البوشناق فإنها تعبير عن الضعف وخطوة نحوه، مع عدم إمكانية العودة المظفرة، ويشبه المؤلف هجرة البوشناق »ببيع الجواهر من أجل شراء الأحجار« .[١٣٩]

كان رأي آزاباغيتش الذي صادف رواجا كبيرا في البوسنة، يختلف عن آراء العلماء العثمانيين في ذلك الوقت، ففي عام ١٨٨٧م، أصدر شيخ الإسلام العثماني فتوى يقضي فيها بأن حياة المسلمين في الولايات العثمانية المفقودة قد أصبحت أمرا لا يطاق، وأنه يجب عليهم أن يهاجروا إلى الأراضي العثمانية.[١٤٠] وبعد ذلك تم تشكيل مكتب

١٣٩) انظر: Muhamed Mufaku al-Arnaut, Islam and Muslims in Bosnia 1878-1918: Two Hijras and Two Fatwas, Journal of Islamic Studies 5 (1994) 2: 250; M. T. Azapagić, Risala o hidžri, 217.

١٤٠) انظر: Kemal H. Karpat, The Hijra From Russia and the Balkans: the Process of Self-definition in the Late Ottoman State, in Muslim Travellers: Pilgrim-age, Migration and

خاص لرعاية المهاجرين المسلمين يعمل تحت إشراف السلطان نفسه.

لقد أدرك آزاباغيتش أنه لا يمكن فصل الأحكام القانونية عن مقاصدها ومقتضياتها، ولذا امتنع عن إصدار الفتوى بالاستناد إلى الكتب الفقهية القديمة، وأخذ بعين الاعتبار واقع المسلمين، ومصالحهم الحيوية، ومستقبلهم وأهدافهم. ونظرا لكونه مفتيا لمدينة توزلا، ومن ثمّ رئيسا للعلماء في البوسنة، فقد حظي رأيه بمصداقية كافية أدّت إلى إضعاف موجة الهجرة من البوسنة إلى الدولة العثمانية.

وفي العدوان الصربي على البوسنة في الفترة من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٥م، برزت من جديد أهمية الرأي الذي قدمه محمد توفيق آزاباغيتش، حيث تعرض البوشناق في هذا العدوان للإبادة الهمجية، وأجبروا على الهجرة من بلدهم وطلب المأوى في بلاد أجنبية. ومن المشهود به لهذا العالم أنه كان أول عالِم بوسني في العصور الحديثة تعرَّفَ على أهمية الأرض وما تعنيه للجماعات الإسلامية في أوساط غير مسلمة.(١٤١) إن وجود مسلمي البوسنة لم يكن أمرا خياليا، بل كانوا مواطنين يعيشون في مدن وقرى معروفة، ولذلك لم يكن من الممكن المحافظة على الإسلام في البوسنة، إذا لم تتم المحافظة على أحياء المسلمين وأراضيهم، والهجرة ستضعف حتما قوة المسلمين وحيويتهم، وستضيّق الحيِّز المكاني الذي يعيشون فيه، وستحولهم تدريجيا إلى أقلية بشرية وفكرية.

Religious Imagination, ed., Dale F. Eickelman and James Piscatori (London: Routledge, 1990), 137.

(١٤١) حوار صحفي مع محمد فيليبوفيتش Muhamed Filipović، أستاذ كلية الفلسفة في جامعة سراييفو، نشرته مجلة «سلوبودنا بوسنة» - البوسنة الحرة، (سراييفو)، ١ من ديسمبر ١٩٩٦، ص: ٢٩.

أما الدراسة الثانية المتعلقة بهجرة البوشناق، فكانت لمحمد رشيد رضا، الشخصية المعروفة فى حركة الإصلاح الإسلامي، وصاحب جريدة المنار. وكان محمد رشيد رضا قد نشر فى صحيفته سنة ١٩٠٩م، مقالا بعنوان »الهجرة وحكم مسلمي البوسنة فيها«.[١٤٢] وكُتب هذا المقال كجواب عن سؤال محمد ظاهر الدين تارابار (١٨٨٢-١٩٥٧)، الذي كان في ذلك الوقت طالبا في المدرسة الفيضية في ترافنيك. وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على تأثير حركة الإصلاح في صفوف الشباب البوشناقي آنذاك.

وذكر الطالب البوسني في رسالته أنه بعد ضم البوسنة إلى الإمبراطورية النمساوية الهنغارية، أصيب سكان هذه الدولة بالحيرة والارتباك بشأن الطريق الذي سيسلكونه تحت الإدارة الجديدة، فقد صرح أحد الوعاظ الأتراك غير المعروفين، في إحدى المدن البوسنية، أن البوسنة أصبحت دار حرب، وبذلك أصبحت جميع أعمال المسلمين القانونية بما فيها العبادة والزواج تحت الحكم غير الإسلامي باطلة، وأنه يجب على المسلمين الهجرة. فطلب هذا الطالب البوسني من صاحب المنار أن يبين هذه المسألة.

ولقد رفض محمد رشيد رضا في مقاله رأي ذلك الواعظ، وناقش مسألة الهجرة وخرج بالنتيجة الآتية: اتفق علماء المسلمين على أن الهجرة تجب في حالتين اثنتين، الأولى عندما يتعذر على المسلمين تطبيق أحكام دينهم بسبب الفتنة أو الإكراه على ترك الدين أو التأثير عليهم ليقوموا بأعمال تخالف أحكام دينهم. والثانية عندما تجب الهجرة

١٤٢) المنار، مجلد ١٢، ص: ٤١٠-٤١٥. ترجم هذا المقال إلى البوسنية وحلله أنس كاريتش ومصطفى يحيتش. انظر: «فتوى هامة حول هجرة المسلمين البوسنيين أثناء الحكم النمساوي الهنغاري»، ملحقات معهد التاريخ، (سراييفو)، ٢٧ (١٩٩١)، ص: ٤١-٤٧.

على المسلمين بسبب الجهاد. ومن الواضح أن كلا الحالتين لا تنطبقان على البوشناق. أما ما يخص العبادة والزواج فقد استنتج محمد رشيد رضا أن التعريف القانوني للأرض لا يؤثر على هذه المسألة.

وكان تأثير هذا المقال على علماء البوسنة واضحا، فمنذ ذلك الحين امتنع جميع من يُعَوَّل عليهم من علماء البوسنة عن الدعوة إلى الهجرة كحل لمواطنيهم. ولكن بعض العلماء الذين هاجروا إلى بلاد المسلمين بقوا مصرين على أن الهجرة هي الحل الممكن للوضع الصعب الذي كان يعيشه مسلمو البلقان. وكان من بين هؤلاء حلمي بي حسين تَسليجا، الشهير ببوسنالي حلمي بابا. وهو من قرية تسليجا القريبة من مدينة بليفليا في السنجق، وكانت هذه المدينة قد وقعت بعد الحرب العالمية الأولى تحت الحكم الصربي. وكان حلمي بابا قد أمضى فترة من الزمن في استنبول، وعاش أيضا في المدينة المنورة، وفي عام ١٣٠٣هـ الموافق ١٨٨٥، كتب »الرسالة في الهجرة والمهاجرين« .[١٤٣]

وفي بداية رسالته أكد حلمي بابا على أنه بعد احتلال »الكفار« للبوسنة وروميلية، ظهر بين العلماء اختلاف بشأن الهجرة من دار الكفر، فمنهم من قال إنّ الهجرة فرض على القادرين عليها، وقال آخرون إنها واجب، بينما رأت مجموعة ثالثة من العلماء أنها مندوبة. وهناك من قال بتحريم الهجرة لأن القهر والظلم كانا منتشرَيْن في دار الإسلام، ونادرَيْن في دار الحرب. وفي الأساس كان المؤلف يقول بتحريم البقاء في دار الكفر، ووجوب الهجرة منها، ولكنه كان يرى سقوط هذا الواجب عن ضعفاء وفقراء المسلمين، ويجب على أغنيائهم مساعدة أولئك الفقراء بتوظيفهم أو بتشغيلهم في المزارع.

١٤٣) تُحفظ مخطوطة هذه الرسالة فى المكتبة السليمانية باستنبول (مجموعة إبراهيم أفندي، رقم: ٤٢١).

وكانت المسألة الهامة بالنسبة لحلمي بابا إلى أين يمكن لمسلمي البوسنة والبلقان أن يهاجروا؟ ونظرا لكونه من معارضي التحديث، فقد ألغى من حساباته الهجرة إلى استنبول «حيث الباشاوات يحبون أولئك الذين يقرؤون الكتب الغربية ويرتدون الملابس الغربية أيضا...، وحيث يجلس أعضاء المجلس على الكراسي كالأجانب ...، وحيث الأحكام تصدر استنادا إلى المجلة، بدلا من الرجوع إلى فتاوى العلماء، مثل علي أفندي، والقاضي خان والهندية والبزّازية» (ص: ٢١). وبما أنه لا بد للهجرة من أن تكون إلى بلد تطبق فيه أحكام الشريعة، ويحكمه حاكم عادل وشجاع ومحب لجميع المسلمين ومستعد لمحاربة الأعداء، فإننا نجد المؤلف قد اقترح على مسلمي البلقان أن يهاجروا إلى الأجزاء الشرقية من دار الإسلام: كالشام وحلب وأورفة (ص: ٢١)، كما نصحهم بأن يسكنوا الجبال ويزاولوا مهنة الزراعة ويسمحوا لفقراء المهاجرين أن يعملوا في أراضيهم ويشاركوهم في اقتسام المحصول.

يبدو أن نظرات حلمي بن حسين للأمور تشبه نظرات عالِم نشأ وترعرع على حدود العالم الإسلامي، وتلقى تعليمه في ظل تراث التقليد، فهو عالم محافظ أصيب بخيبة الأمل بسبب فساد الدائرة الحاكمة للدولة العثمانية المتآكلة وعدم كفاءتها. إن مواقفه المتأثرة بعض الشيء بالعالم العثماني إسماعيل حقي بورصلي (١٦٥٣-١٧٢٥)، تبدو أحيانا وكأنها تنذر بقيام الساعة. إنه من غير المعروف مدى التأثير الذي كان لهذا العالِم على مسلمي البوسنة، أو على مسلمي سنجق نوفي بازار بعدهم، ولكن وجود قرىً كاملة يقطنها مهاجرون بوشناق في كلّ من سوريا وفلسطين وسيناء، يشير إلى أن أعدادا كبيرة من البوشناق كانوا يشاطرونه الرأي.

وبعد قرار ضم البوسنة سنة ١٩٠٩م، توقفت هجرة البوشناق من

البوسنة، باستثناء بعض الحالات الفردية، مع استمرار هجرة البوشناق الجماعية من سنجق نوفي بازار، إذ أن الأوضاع التاريخية التي كان يعيشها هذان الجزءان من الشعب البوشناقي كانت مختلفة، مع الاختلاف أيضا في صورة قياداتهما الفكرية، فالسنجق الذي كان جزءا من الإمبراطورية العثمانية حتى حرب البلقان الأولى، كان قد حافظ على روابطه باستنبول لمدة أطول، ولم يذق طعم العيش تحت الحكم النمساوي الهنغاري. والقيادة الفكرية لبوشناق السنجق كانت في ذلك الوقت تتألف في غالبيتها من العلماء التقليديين، ولذلك نجد في تلك المنطقة أن قبول الأسلوب الجديد في توضيح التعاليم الإسلامية قد تأخر إلى الفترة ما بين الحربين العالميتين.

٢) الخدمة في جيش غير مسلم

بعد إزالة التردد بين الهجرة أو البقاء، واجه البوشناق مسألة جديدة تتعلق بجواز العمل في أجهزة الدولة النمساوية الهنغارية الكاثوليكية. لقد أدرك القادة البوشناق أنه يجب عليهم العمل على وقف تدهور الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتبين لهم أن ذلك غير ممكن بدون المشاركة في أجهزة الدولة النمساوية والهنغارية ومؤسساتها، وهكذا بدأ البوشناق الذين كانوا في السابق يقاومون الاحتلال النمساوي الهنغاري بالسلاح، ينتقلون تدريجيا نحو التعاون معه، وكان هذا التحول يشبه في طبيعته التحول في التوجه السياسي للصفوة المسلمة في الهند، بعد ثورة ١٨٥٧، حيث اختار سيد أحمد خان (١٨١٧-١٨٩٨) وأتباعه تقديم الولاء للعرش البريطاني، ووافقوا على برنامج الإصلاحات التحديثية.(١٤٤)

١٤٤) انظر: Aziz Ahmad, Islamic Modernism in India and Pakistan 1857-1964 (Oxford University Press), 31.

ويعتبر تجنيد البوشناق في الجيش النمساوي الهنغاري أول مظاهر التحول في المسار السياسي عند البوشناق وأكثرها حساسية. ففي نوفمبر من عام ١٨٨١م، سنّت حكومة الإمبراطورية النمساوية الهنغارية القانون العسكري، وفرضت فيه الخدمة الإلزامية في جيشها على جميع البوسنيين، مما حرض البوشناق والصرب على الثورة في الهرسك سنة ١٨٨٢م، تعبيرا منهم عن معارضتهم لهذا القانون.(١٤٥) وأكد المعارضون أنه رغم الاحتلال، ما يزال البوسنيون من الناحية القانونية مواطنين في الدولة العثمانية، وعليه لا يمكن تجنيدهم الإلزامي في جيش أجنبي، عدا عن ذلك فإن البوشناق طرحوا هذا السؤال من الناحية الدينية: هل يجوز للمسلمين أن يخدموا في جيش غير مسلم؟

وتصدى مفتي سرايفو مصطفى حلمي حجيعميروفيتش للإجابة عن هذا السؤال، فأفتى بضرورة احترام البوشناق للقانون العسكري. ونحن لم نعثر على النص الأصلي لهذه الفتوى، بيد أن محتواها الرئيسي قد أعيدت كتابته في مراسلات المسؤولين النمساويين الهنغاريين في الثمانينيات من القرن التاسع عشر، المتعلقة بالإجراءات التحضيرية لإقامة جهاز إداري ديني للمسلمين في البوسنة.(١٤٦) وفي الحقيقة، فإن وثائق الأرشيف التي تم نشرها تشير إلى أن الحكومة النمساوية الهنغارية هي التي شجعت على إصدار هذه الفتوى.(١٤٧) ولقد تم تعيين المفتي مصطفى حلمي حجيعميروفيتش في منصب رئيس العلماء، أي زعيم الإدارة الدينية للمسلمين في البوسنة. ولقد

---

١٤٥) أنظر: حمديا كابيجيتش، تمرد الهرسك سنة ١٨٨٢م، (supra ٤١).

١٤٦) التطور التاريخي لمؤسسة الرئاسة، من إعداد عمر ناكيتشيفيتش، (سرايفو: رئاسة الجماعة الإسلامية في جمهورية البوسنة والهرسك، ١٩٩٦)، ص: ٨٣.

١٤٧) المصدر السابق نفسه.

دعا وجهاءٌ بوشناق مشهورون، أبناء الشعب البوشناقي إلى قبول الخدمة الإلزامية في الجيش النمساوي الهنغاري، ونذكر منهم الكاتب محمد بك كابيتانوفيتش (١٨٣٩-١٩٠٢)، ومصطفى بك فاضل باشيتش الذي أصبح فيما بعد عمدة لمدينة سراييفو.

ربما يكون من المهم هنا، أن نحاول تحديد السوابق الممكنة للفتوى التي أصدرها مفتي سراييفو، ومن الممكن أن نجد هذه السوابق في تجربة المسلمين الذين بقوا يعيشون في المناطق التي خسرتها الدول الإسلامية منذ عهد المغول، والصليبيين، وفي الأندلس أيضا.

ففي أسبانيا مثلا، وفي الفترة الممتدة من القرن الثالث عشر إلى القرن السادس عشر الميلادي، بقيت مجموعات من المسلمين تعيش في المناطق التي استعادها النصارى، حيث دخل المسلمون هناك في علاقة التبعية للحكام الكاثوليك، دون التخلي عن دينهم الإسلامي، وكان هؤلاء المسلمون يُعرَفون آنذاك بالمُدَجَّرين (وهي تسمية أخذت من كلمة المدجَّنين العربية أي »الذين بقوا«).[١٤٨] لقد أعطاهم الملوك الكاثوليك وضعا شبيها بوضع أهل الذمة في القانون الإسلامي، وكان ذلك في معظم الحالات لأسباب مالية واقتصادية.

لقد كان للمدجنين الحق في تطبيق الإسلام، وتعليمه أولادهم، وامتلاك المساجد في أحياء المدن المخصصة للمسلمين (موريراس)، وأن يكون لهم قضاة للبت في مسائل الأحوال الشخصية حسب أحكام الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى زعيم محلي يُعرَف بالأمين، وجابي

١٤٨) انظر: L.P. Harvey. Islamic Spain 1250 to 1500 (Chicago and London: The University of Chicago Press، ص ٤.

الضرائب.[١٤٩] ومقابل ذلك كان المدجنون ملزمين بدفع الضرائب للملك وللأسياد الإقطاعيين. وخير ما يوضح هذه الالتزامات تجاه الدولة النصرانية، ما جاء في العهد الذي أعطاه جيمس الأول لمسلمي وادي أوخو قرب فالينسيا سنة ١٢٥٠م، والذي جاء فيه: »يجب عليهم أن يدافعوا عن أرضنا ويخدموا الإقطاعيين بإخلاص« .[١٥٠]

وبما أن الحملات العسكرية النصرانية في الفترة بين القرن الثالث عشر والقرن السادس عشر الميلادي، في إسبانيا كانت موجهة ضد الدول الإسلامية فإن المدجنين لم يكونوا مطالبين بالخدمة العسكرية، وفي حالات نادرة كانوا يشاركون في الحروب التي كان أسيادهم يخوضونها ضد الجرمانيين النصارى.[١٥١] وجاء في المادة ٤٣ من معاهدة استسلام غرناطة سنة ١٩٤١م:

«ينبغي أن لا يُكرَهَ المسلمون على الانضمام إلى الجيش، وإذا رغب جلالة الملك في تجنيد الفرسان للخدمة في الأندلس، فإنه سيدفع لهم أجرا، من أول يوم يغادرون فيه بيوتهم، وحتى تاريخ رجوعهم... ».[١٥٢]

---

١٤٩) للتعرف على التنظيم المحلي للمدجنين في فالينسيا، انظر: Mark D. Mayersom، The Muslims of Valencia in the Age of Ferdinand and Isabel: Between Coexistence and Crisade، (Berkley-Los Angeles-Oxford: University of California Press، ١٩٩٩)، ص: ٣٧٢.

١٥٠) انظر: L.P. Harvey. Islamic Spain 1250 to 1500، ص ١٢٥-١٢٦.

١٥١) انظر: Mark D. Mayerson, The Muslims of Valencia in the Age of Ferdinand and Isabel: Between Coexistence and Crusade, 278, n. 28.

١٥٢) انظر: L.P. Harvey. Islamic Spain 1250 to 1500، ص ٣٢٠.

وهكذا فإن الخدمة العسكرية للمسلمين التابعين للحكام النصارى، تمثلت في النظام الإقطاعي، ويشبه هذا النظام إلى حد ما، خدمة الأتباع المسيحيين في الجيش العثماني.

ولقد تكررت هذه التجربة في العهد الحديث، وذلك عندما خضعت مناطق إسلامية كبيرة تحت الحكم الاستعماري للقوى الأوروبية. ولكن خدمة المسلمين في جيش غير مسلم، لم تكن جزء من علاقة التبعية المذكورة آنفا، بل كانت ضمن مفهوم الانتداب أو الإدارة الاستعمارية المباشرة. واستندت هذه التجربة في تبريرها إلى علماء المسلمين القدماء والتقليديين، الذين سمحوا بإقامة تحالف بين المسلمين وغير المسلمين، شريطة أن يحقق هذا التحالف فائدة للإسلام.[١٥٣] وبما أن الدول أو المجموعات المسلمة المستقلة يجوز لها التحالف مع غير المسلمين، بات من السهل السماح للمسلمين أن يخدموا في جيش حاكم غير مسلم، فيما إذا كانوا من رعاياه، وذلك مقابل ما يقدمه لهم من التسامح.

وفي عصرنا الحديث، ومع تزايد أعداد المسلمين الذين يقطنون بلادا غير مسلمة، وتحت ظروف تختلف عن تلك التي كانت سائدة في دول القرون الوسطى، ومع وجود نقص في التوجيهات في الفقه الكلاسيكي لأولئك المسلمين، فإن هذا الحال قد حمل المفكرين المسلمين على وضع «جدول عمل يومي للأقليات المسلمة».[١٥٤] واليوم يُعتبَر المسلمون الذين يعيشون في بلاد غير مسلمة، مواطنين في تلك الدول

١٥٣) محمد حمد السرخسي، شرح كتاب السير الكبير، (القاهرة: مطبعة مصر، ١٩٥٧)، ٤/١٥١٥.

١٥٤) هذا عنوان الفصل المخصص لهذه القضايا في مجلة: Journal of thc Institute of Muslim Minority Affairs.

لهم تجاهها واجبات ومسؤوليات محددة، بما في ذلك الخدمة العسكرية. وحول هذه المسائل، نجد العالم الإسلامي المعاصر عبد الرحمن ضوي، وهو من شبه الجزيرة الهندية، قد كتب يقول إنه يجب على أفراد الأقليات المسلمة أن يخدموا في جيوش دولهم »كما يجب عليهم الولاء لدولهم، حتى ولو كانت تلك الدولة غير المسلمة تحارب دولة مسلمة« .[١٥٥] في هذه الحالة تكون الخدمة في الجيش وإظهار الولاء بالمشاركة في الحرب ضد دولة مسلمة، مبرَّرة بتعذر وجود أي إمكانية واقعية للاختيار، لأن »رفض مثل هذا الأمر ربما يهدد بالخطر حياة باقي المسلمين الذين يعيشون في تلك الدولة غير المسلمة، وممتلكاتهم وأعراضهم« .[١٥٦]

وبعد مرور قرن من الزمن على ظهور مسألة خدمة المسلمين في جيش غير مسلم في البوسنة، كتب الباحث البوسني الشاب سليمان توبولياك كتابا حول الأحكام السياسية للأقليات المسلمة في الفقه الإسلامي.[١٥٧] والكتاب يناقش المسألة ذاتها من وجهة النظر العقائدية، وليس من وجهة النظر القانونية التاريخية. واستنادا إلى الآيات القرآنية (الأنفال ٦٠) والمبادئ الشرعية العام، استنتج المؤلف أن خدمة المسلمين في جيش غير مسلم، في الظروف الراهنة ومع وجود نوايا حسنة، ليست أمرا جائزا وحسب، بل إنها ترقى إلى حكم الواجب.[١٥٨]

---

١٥٥) انظر: Abdul Rahman Doi, Duties and Responsibilities of Muslims in Non-Muslim States. JIMMA, 8: 1 (يناير ١٩٨٧)، ص ٥٢.

١٥٦) نفس المرجع السابق، ص: ٥٣.

١٥٧) سليمان محمود توبولياك، الأحكام السياسية للأقليات المسلمة في الفقه الإسلامي، (عمان: دار النفائس، ١٩٩٧)، ص: ١٩٤.

١٥٨) نفس المرجع السابق، ص: ١١٦.

وإذا نظرنا في فتوى مصطفى حلمي حجيعميروفيتش، مع بعد المسافة التاريخية، فيمكننا القول إن جوابه كان مبررا نظريا، وسليما سياسيا. ولقد كان في سماحه بتجنيد الشبان البوشناق في الجيش غير المسلم، يشجع أبناء دينه للسير على طريق الاندماج في الإطار السياسي والقانوني الجديد.

٣) إقامة المؤسسة الدينية

كانت كل طائفة من الطوائف غير المسلمة في الدولة العثمانية تمتلك، ضمن إطار الإدارة الذاتية الدينية، منظمة عامة مستقلة تعرف بالملة، ولقد مكّن هذا الأمر الأرثوذكس والكاثوليك واليهود في البوسنة من التأقلم بسهولة مع نظام الحكم النمساوي الهنغاري الذي تم إنشاؤه في البوسنة بعد عام ١٨٧٨م. فقد كان النظام الجديد يقوم على مبدأ الفصل العضوي بين السلطات الدينية والسياسية، ولذا كان على البوشناق أن يجدوا حلاً مؤسسياً يضمن لهم تنظيم شؤونهم الدينية وفق نفس المبدأ. ولقد تطور هذا التنظيم بشكل تدريجي في العقدين الأوَّلَيْن من فترة الحكم النمساوي الهنغاري للبوسنة، واشتمل على الإدارة الدينية، والأوقاف والتعليم الديني (المعارف) والمحاكم الشرعية. ولقد كان العلماء المسلمون مهتمون جدا بتقديم المبرر الإسلامي لإقامة نظام إداري لتنظيم شؤون حياتهم الدينية والأوقاف والقضاء الشرعي ضمن إطار الدولة غير المسلمة. وفي الصفحات التالية سنتعرض لمناقشة هذه المحاولات.

كان مكتب رئيس العلماء، أول المكونات في المؤسسة الدينية، وقد تم تأسيسه سنة ١٨٨٢م.[١٥٩] ولقد تأسس هذا المكتب بمبادرة من

---

١٥٩) انظر: فكرت كارتشيتش، The Office of Rais al-ulama Among the Bosniaks (Bosnian Muslims)، Intellectual Discourse ٥ (١٩٩٧)، ٢: ١٠٩-١٢٠.

الإدارة النمساوية الهنغارية في البوسنة، رغبة منها في حجب تأثير الدولة العثمانية على البوشناق، بما في ذلك حجب تأثير مكتب شيخ الإسلام الذي كان يمثل أعلى سلطة دينية وتشريعية عند المسلمين السنة. وفي نفس الوقت، وبعد مغادرة المسؤولين العثمانيين للبوسنة سنة ١٨٧٨م، وانقطاع جميع الصلات مع استنبول، أحس وجهاء البوشناق بضرورة تثبيت مواقعهم ضمن الأوضاع الجديدة، وضمان المستقبل لبقاء البوشناق القومي في تلك الظروف المتغيرة.

وفي أكتوبر سنة ١٨٨١م، طالب ٢٧ من وجهاء البوشناق، وبتشجيع من مسؤولين في الإدارة النمساوية الهنغارية، طالبوا الحكومة «بتعيين رجل مؤهل وذي سمعة طيبة في منصب رئيس العلماء، ليكون الزعيم الروحي للسكان المسلمين.»[١٦٠] وسيساعد هذا الزعيمَ مجلسُ العلماء الذي يضم عددا من العلماء، وتكون مهمته تقييم أهلية المرشحين للمناصب الدينية العليا والقضاة الشرعيين. وفي نوفمبر سنة ١٨٨١م، أكدت حكومة الدولة في سراييفو على أنها ستلبي طلب السكان المسلمين، ولكن الخلاف الذي نشأ بين الإمبراطورية النمساوية الهنغارية والدولة العثمانية حول من بيده صلاحية تعيين الزعيم الديني للبوشناق، قد أدى إلى تأجيل تعيين رئيس العلماء إلى ١٧ أكتوبر سنة ١٨٨٢م.

وأخيرا، عَيَّن إمبراطور النمسا مفتي سراييفو الأسبق مصطفى حلمي حجيعميروفيتش رئيسا للعلماء، كما تم تعيين أربعة قضاة أعضاء في مجلسه، وهم: حسن أفندي بوزديراتس من تسازين، ونوري أفندي حافظوفيتش من روغاتيتسا، وحسين أفندي إبراهيموفيتش من ليوبوشكي، ومحمد نذير أفندي شكاليتش من

١٦٠) التطور التاريخي لمؤسسة الرئاسة، ص: ٧٣.

سراييفو. وأوكلت للمجلس الذي يترأسه رئيس العلماء مهمة »إدارة شؤون المسلمين الدينية والروحية« .[١٦١] وتم فيما بعد تحديد صلاحياته بقانون خاص، بحيث اشتملت على إصدار »المراسلات« التي يتم بموجبها تعيين القضاة الشرعيين، كما دخل في صلاحيات هذا المجلس تعيين الأئمة والخطباء، والإشراف على مكتب النواب في سراييفو.

وهكذا تمت إقامة القيادة الوطنية الدينية للبوشناق، وكان هذا الحل التنظيمي حلا متميزا في جانبين:

الجانب الأول: إن لقب رئيس العلماء الذي أطلق على الزعيم الديني، لم يكن له ما يعادله بين مسلمي البلقان في الحقبة التي تلت العهد العثماني. ولقد أخذه البوشناق عن التركيبة الوظيفية في إدارة شؤون التعليم عند العثمانيين، حيث كان لقب رئيس العلماء في بداية الأمر، لقبا فخريا يمنح لمفتي استنبول، ثم صار يطلق على قاضي روميلية، أي الجزء الأوروبي من الدولة العثمانية. وكان مسلمو فلسطين فقط، من بين باقي المجتمعات المسلمة، قد أطلقوا أيضا هذا اللقب على زعامتهم الدينية أثناء فترة الانتداب الإنكليزي.[١٦٢]

الجانب الثاني: تشكيل مجلس العلماء ليساعد رئيس العلماء في إدارة شؤون المسلمين. أما في دول البلقان الأخرى، في العهد بعد العثماني، فإن الزعامة الدينية للمسلمين كانت تعطى للمفتي، ولذا فإن مجلس العلماء في البوسنة، كان في ذلك الوقت جهازا فريدا من نوعه لإدارة الشؤون الدينية، وهو يشبه ما يعرف بالمجمع الكنسي عند

---

١٦١) التطور التاريخي لمؤسسة الرئاسة، ص: ٨٨.

١٦٢) فكرت كارتشيتش، The Office of Rais al-ulama Among the Bosniaks (Bosnian Muslims)، ص: ١١٨.

النصارى. ولقد أصبح مجلس العلماء ذروة السلطة في القيادة الدينية في البوسنة، بينما أخذت المناصب الأخرى، كالمفتين والأئمة والخطباء، وراثة عن العهد العثماني.

أما المُفتون في البوسنة، فقد كان الواحد منهم في تركيبة المناصب في التعليم العثماني، يحمل لقب مفتي المقاطعة (كنار مفتيلري)، ولقد أبقت الحكومة النمساوية الهنغارية على منصب المفتي في جميع المدن الرئيسة لمحافظات البوسنة، وكانت حكومة الدولة هي التي تقوم بتعيينهم وتتكفل بدفع رواتبهم، وذلك بعد ترشيحهم من قبل مجلس العلماء. وكانت مهام المفتين الرئيسية تتمثل في إصدار الفتاوى، والإشراف على عمل المساجد والمدارس الدينية في مناطقهم، وعلى التعليم الديني في المدارس العامة، وما شابهه.(١٦٣)

ولقد استمر الأئمة والخطباء في أداء وظائفهم التقليدية من صلاة وخطب الجمعة، وتعليم الدين.

وكان جميع رجال الدين بحاجة إلى تخويل شرعي لأداء وظائفهم، وبما أنهم كانوا، كلٌّ في منصبه، يمثلون رئيس العلماء، فإن شرعية وجوده كان مصدر الشرعية لجميع الموظفين الدينيين الأدنى منه درجة.

إن مفتي سراييفو مصطفى حلمي حجيعميروفيتش، الذي كان قد أفتى سابقا بجواز تجنيد البوشناق في جيش الإمبراطورية النمساوية الهنغارية، قدم لحكومة تلك الإمبراطورية الرأي السليم الذي يؤيد تعيين رئيسٍ للعلماء.(١٦٤) وناقش في فتواه تلك ثلاث مسائل: شرعية

١٦٣) أنظر: فكرت كارتشيتش، نظرة عامة على تاريخ الإفتاء في بلادنا، مجلة «التقويم»، (سراييفو)، ١٩٨٧، ص: ١١٣-١٢٦.

١٦٤) تم نشر ثلاثة أراء من المؤلفات الحنفية التقليدية مترجمة إلى اللغتين الألمانية والبوسنية في «التطور التاريخي لمؤسسة الرئاسة»، ص: ٩٠-٩١؛ ١٦٠-١٦١.

المرجع، وتعيين المفتي، وأداء صلاة الجمعة والعيدين، ولقد أكد في المسألة الأولى على أن شرعية المرجع تقوم على شرطين هما: قبول وجهاء الشعب له، وتنفيذ الرعية لأوامره؛ وأكد في المسألة الثانية على جواز تعيين القاضي من قبل حاكم غير مسلم، واعتبر أن تعيين المفتي كتعيين القاضي؛ وفي المسألة رأى عدم وجود حظر شرعي في أداء المسلمين لصلاة الجمعة والعيدين وهم تحت حكم غير المسلمين، ولكنه أوجب على المسلمين أن يطالبوا بتعيين حاكم مسلم، وأن تعيين القاضي لا بد أن يكون بموافقة منهم.

لقد استند مفتي سراييفو إلى ابن عابدين (المتوفى سنة ١٢٥٣هـ/ ١٨٣٧م) والحسكفي (المتوفى سنة ١٠٨٨ هـ/١٦٧٧م)، في فتواه بشأن تعيين القاضي والمفتي للمسلمين الذين يعيشون تحت حكم غير إسلامي، وأخذ حلمي حجيعميروفيتش تلك الآراء كسابقة يستند إليها في تعيين الزعيم الديني الأعلى للمسلمين في البوسنة. وبما أن رئيس العلماء يُعتَبَر المفتي الأكبر للدولة، فإنه يمكن اعتبار القيادة الوطنية والدينية للبوشناق شرعية، وذلك قياسا إلى جواز تعيين القاضي.

وبعد تعيين رئيس العلماء تم إعطاء الصورة الشكلية لصلته بمكتب شيخ الإسلام في استنبول، وبذلك، ورغم وجود البوشناق تحت الحكم النمساوي الهنغاري، إلا أنهم بقوا جزءا من الأمة التي تمثلها رمزيا مؤسسة الخلافة. وبعد عشر سنوات من النضال السياسي، نجح البوشناق سنة ١٩٠٩م، في الحصول على دستور الإدارة الذاتية للشؤون الدينية والأوقاف والمعارف، ولقد نظم هذا الدستور إجراءات انتخاب وتنصيب رئيس العلماء، وذلك من خلال لجنة انتخابية خاص عُرِفَ بالـ (الكوريا) ويتكون من العلماء البوسنيين، وتقترح الكوريا ثلاثة مرشحين لشغل المنصب الشاغر، وتختار الحكومة النمساوية الهنغارية واحدا

منهم وتعينه رئيسا للعلماء، وبعد ذلك تتقدم لجنة الانتخاب، عن طريق القنوات الدبلوماسية، بطلب إلى شيخ الإسلام بإصدار المنشورة الخاصة برئيس العلماء المعيَّن. ولقد استمر الأمر على هذا الحال حتى سنة ١٩٢٤م، عندما تم إلغاء الخلافة في تركيا.

الحديث عن الأوقاف فإن عددها في البوسنة كان قد بلغ في السنوات الأخيرة للحكم العثماني حوالي ٥٠٠٠ وقف، ولكل منها مدير يعرف بالمتولي، يقوم على إدارة شؤونه، ويتم تعيينه حسب رغبة الواقف ووصيته المسجلة في »الوقف نامة« . وكانت وزارة الأوقاف العثمانية تتعامل مع أوقاف البوسنة بشيء من التساهل، ولم يكن هناك سجلات مركزية لمتلكات الأوقاف،(١٦٥) أو حصر لإيراداتها ومصروفاتها.

ولكن بعد أن أخذت الإمبراطورية النمساوية الهنغارية جميع صلاحيات الدولة العثمانية في البوسنة، عمدت إلى فرض سيطرتها على الأوقاف، فعينت حكومة وطنية سنة ١٨٨٣م، لجنة مؤقتة للأوقاف مهمتها إجراء حصر تفصيلي لجميع الأوقاف، والإشراف على مصروفاتها، وتطبيق نظم جديدة في إدارتها.(١٦٦) وفي السنة التالية تم تشكيل لجان مؤقتة للأوقاف في جميع المناطق، وقامت تلك اللجان بجرد كامل لجميع الأوقاف الموجودة في البوسنة، وبدأت تشرف على المتولين المحليين.

وبعد عشرة أعوام من الإدارة المؤقتة للأوقاف، وبالتحديد في سنة ١٨٩٤م، أصدرت الحكومة الوطنية قرارا وحَّدت به إدارة جميع شؤون

---

١٦٥) انظر، نُصرت شيهيتش: حرجة الإدارة الذاتية للمسلمين فى عهد الحكم النمساوي الهنغاري في البوسنة والهرسك، (سراييفو: سفييتلوست، ١٩٨٠).

١٦٦) انظر: I. Krscmarik, Bosnia and Herzegovina، ص ٧٦٠

الأوقاف وجعلتها أكثر استقرارا. فعلى صعيد البوسنة تم تأسيس جهازين هما: لجنة الأوقاف الوطنية، كجهاز استشاري، والإدارة الوطنية للأوقاف، كجهاز تنفيذي، وكان تعيين أعضاء هذين الجهازين في يد الإدارة النمساوية الهنغارية. وكانت لجنة الأوقاف الوطنية تتكون من رئيس اللجنة، والمفتش، والسكرتير، وأربعة أعضاء من مجلس العلماء، واثنين من قضاة المحكمة الشرعية العليا، واثنين من الشخصيات المسلمة المعروفة من كلٍّ من محافظات البوسنة الست. أما الإدارة الوطنية للأوقاف فكانت تتكون من رئيس ومفتش وسكرتير، بالإضافة إلى الموظفين الفنيين. وتم تشكيل مديريات للأوقاف على مستوى المحافظات، يترأسها القضاة.

لقد أدى هذا التدخل للحكومة النمساوية الهنغارية في إدارة الأوقاف، إلى تحقيق تغييرات ملموسة، وتوطيد النظام المطلوب. ولكن سرعان ما بدأت تظهر الجوانب السلبية لهذا التدخل، فقد حَرَمَ المسؤولون المُعَيَّنون الجماعةَ الإسلامية من إمكانية التأثير على مؤسسة الأوقاف، التي كان من المفروض لها أن تخدم تلك الجماعة. كما أن دور البيروقراطية السائد أدى إلى جعل إدارة الأوقاف تركز على الجانب المالي للأوقاف بدلا من الأهداف الدينية والتعليمية والخيرية. كما أن رواتب موظفي الأوقاف كانت كبيرة جدا، وذلك على حساب المستفيدين من الأوقاف: كالمدارس والمساجد والفقراء إلخ، وتم توظيف أموال الأوقاف في إنشاء المباني العامة.[١٦٧] وهكذا أحس البوشناق بأن الأوقاف قد تحولت إلى جزء من الجهاز الإداري للسلطة النمساوية الهنغارية.

---

١٦٧) انظر: كفاح مسلمي البوسنة والهرسك من أجل الإدارة الذاتية للشؤون الدينية والوقفية والمعارفية، وثائق، من إعداد فيردو هاوبتمان Ferdo Hauptman (سراييفو: أرشيف جمهورية البوسنة والهرسك الاشتراكية، ١٩٦٧) ص: ٢٦؛ ٤٩-٥٦؛ ٧٨-٨١.

وأصبح الرأي العام البوشناقي متذمرا جدا من سيطرة هذا النمط من الإدارة على مؤسسة الأوقاف إسلامية المرموقة. وفي عام ١٨٩٩م، حدث في الهرسك أمر أدى إلى تحريك عجلة نضال مرير دام عقدا كاملا، وتمثل في المطالبة بتغيير إدارة الشؤون الدينية والتعليمية للمسلمين والأوقاف في البوسنة. ففي ذلك العام اختطفت الراهبات الكاثوليكيات في موستار فتاة قاصرة اسمها فاطمة أومانوفيتش، وأجبرنها على التنصر، ثم أرسلنها سرا إلى فيينا، لبتزوجها ضابط في الجيش النمساوي الهنغاري. ولقد أدى هذا الحادث إلى انتفاضة المسلمين في الهرسك، الذين تقدموا إلى السلطات النمساوية الهنغارية باحتجاج على هذا الخرق لمعايير العلاقات بين الطوائف الدينية، وجاء جواب النمساويين على هذا الاحتجاج، ليلقي باللوم على الأوضاع السيئة التي تعيش فيها مؤسسات المسلمين الدينية والتعليمية.

وكان هذا الأمر نقطة الانطلاق التي استند إليها مفتي موستار آنذاك علي فهمي جابيتش (١٨٥٣-١٩١٨)،[١٦٨] فقاد حملة تطالب بإعطاء المسلمين الحق في إدارة شؤونهم بأنفسهم، وفي مايو من عام ١٨٩٩م، تقدم المسلمون البوشناق بطلب لإعادة تنظيم المؤسسات الدينية والوقفية والتعليمية في الهرسك، وانضم إليهم فيما بعد ممثلو

(١٦٨) علي فهمي جابيتش Ali Fehmi Džabić، والمعروف باسم علي بن شاكر فهمي جابى زاده الموستاري، كان مفتيا لمدينة موستار، ومشهورا بإتقانه اللغة العربية، واطلاعه على المراجع والأنساب. قضى السنوات العشر الأخيرة من حياته أستاذا للغة العربية في دار الفنون باستنبول، من أهم مؤلفاته: حُسن الصحابة في شرح أشعار الصحابة (استنبول: Rushen Mutbaasi، ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م)، وطلبة الطالب في شرح لامية أبي طالب (استنبول: Rushen Mutbaasi، ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م)، انظر: باقر صداق، علي فهمي جابيتش، Turkiye Diyanet Vakfi Islam Ansiklopedisi، جزء:٢، ص: ٣٩٣-٣٩٤.

المسلمين من المناطق البوسنية الأخرى، وهكذا انتشرت المطالبة بالإدارة الذاتية لتشمل الدولة كلها.(١٦٩) وكانت تلك البداية لحملة واسعة النطاق تطالب بالإدارة الذاتية للشؤون الدينية.

وتمثلت مطالب هذه الحركة في وضع تنظيم جديد لإدارة الأوقاف يسمح للمسلمين أن يختاروا أعضاء إدارة الأوقاف بأنفسهم، وتقوية الصلة الإدارية للأوقاف بالشؤون التعليمية، والإدارة الذاتية للشؤون الدينية والتعليمية والأوقاف، وترشيح رئيس العلماء من قبل لجنة الترشيح المسلمة، وإصدار منشور التنصيب من قبل شيخ الإسلام لرئيس العلماء المعيَّن، إلخ. وقد قاد علي فهمي جابيتش هذه الحركة حتى شهر مايو من عام ١٩٠٢م، حين مُنع من العودة إلى البوسنة أثناء زيارته لاستنبول. وتحولت بعده قيادة الحركة إلى البِكوات الذين ركزوا اهتمامهم على القضايا الزراعية والسياسية.

وفي عام ١٩٠٩م، وافقت الحكومة النمساوية الهنغارية على معظم مطالب الحركة المتعلقة بالإدارة الذاتية للشؤون الإسلامية، وصادق الملك النمساوي في ١٥ من أبريل ١٩٠٩م، على دستور الإدارة الذاتية لشؤون الإسلامية والتعليمية والأوقاف في البوسنة والهرسك، وكان ذلك انتصارا لحركة المطالبة بالإدارة الذاتية، ويمكن اعتبار هذا الدستور أهم جواب لعلماء البوسنة ومفكريها عن التحديات المتمثلة في إقامة المؤسسات المسلمة العامة ضمن إطار الدولة الحديثة. وبقي هذا الدستور ساري المفعول حتى عام ١٩٣٠م، عندما ألغى الملك اليوغوسلافي ألكسندر كَراجورجيفيتش، الإدارة الذاتية للطائفة الدينية

١٦٩) أنظر: المذكرة المقدمة إلى الوزير بنيامين كالاي في ١٢ من ديسمبر ١٩٠٠م، والتى نشرت تحت عنوان: سجلات الشعب المسلم في البوسنة والهرسك (نوفي ساد، ١٩٠٣)، ص: ٨٧-١٣٨.

المسلمة.[170] (وجدير بالذكر أن هذا الدستور، كان أحد الوثائق التي ارتكز إليها واضعو دستور الجماعة الإسلامية في البوسنة والهرسك والذي تم الإعلان عنه في ٢٦ من نوفمبر ١٩٩٧م).[171]

ولقد حدد دستور عام ١٩٠٩ الخصائص الرئيسية التي كانت تميز تنظيم الشؤون الإسلامية في البوسنة وهي: جعل مجلس العلماء برئاسة رئيس العلماء مسؤولا عن إدارة ومراقبة وتوجيه الشؤون الدينية الإسلامية؛ وجعل الجمعية العمومية للأوقاف والمعارف مسؤولة عن إدارة ممتلكات الأوقاف والإشراف عليها. وكان مجلس العلماء يتكون من أربعة علماء يرشحهم علماء البوسنة وتعينهم السلطات النمساوية الهنغارية، أما أعضاء مديرية الأوقاف والمعارف، فكانوا ينتَخبون من قبل المسلمين، وكان انتخابهم على المستوى المحلي والمحافظات يتم بصورة مباشرة، أما على مستوى الدولة فكان انتخابهم يتم بصورة غير مباشرة.

وكان الجانبان، الروحي والمالي في المؤسسة الدينية مرتبطين برئيس العلماء والمفتين في محافظات البوسنة الست، والذين كانوا بحكم مناصبهم أعضاء خارجيين في الجمعية العمومية للأوقاف والمعارف، والتي كان يترأسها رئيس العلماء وذلك استنادا إلى أحكام الدستور، وللجمعية العمومية مجلس تنفيذي يترأسه مدير الأوقاف والمعارف. وكانت السلطات الدينية والأوقاف والمعارف تدير كافة الأعمال المندرجة

١٧٠) أنظر مصطفى إماموفيتش، استعراض لتطور الجماعة الإسلامية في البوسنة والهرسك، (غلاسنيك – الجريدة الرسمية لرئاسة الجماعة الإسلامية يف جمهورية البوسنة والهرسك)، ٦١ (١٩٩٤) ١-٣، ص: ٥٣-٦٣.

١٧١) انظر: الترجمة العربية لدستور الجماعة الإسلامية في البوسنة والهرسك، من إصدار رئاسة الجماعة الإسلامية في البوسنة والهرسك.

ضمن إطار صلاحياتها بصورة مستقلة، ولا تخضع إلا لأحكام الدستور وقوانين البلد، ولم يكن من المسموح به الاعتراض على قرارات تلك السلطات أمام المحاكم المدنية.

ولقد فتح هذا التنظيم للشؤون الدينية والأوقاف والمعارف، الباب أمام البوشناق لكي يختاروا نمط المؤسسة العامة التي يقتضيها عيشهم في مجتمع تعتبر فيه الهوية الدينية الأساس الشرعي الذي يقوم عليه الوضع القانوني للمواطنين، كما ساهم هذا التنظيم في زيادة وعي البوشناق وإدراكهم للإدارة الذاتية، وفي استخدام قدراتهم بشكل فعال.

كان مؤتمر برلين قد أعطى السلطات النمساوية الهنغارية الحق في احتلال البوسنة وإدارة شؤونها، بشرط أن تحافظ على النظام القانوني الموجود فيها، بما في ذلك تطبيق الشريعة الإسلامية على البوشناق في مجال الأحوال الشخصية من خلال المحاكم الشرعية في الدولة.

ومن بين الخطوات الأولى التي اتخذتها السلطات النمساوية الهنغارية، اعتمادها لقانون المحاكم الشرعية، الذي سنته الدولة العثمانية وذلك في ١٦ من صفر ١٢٧٦هـ، الموافق ١٥ من سبتمبر ١٨٥٩م،[١٧٣] فأصبحت بذلك المحاكم الشرعية جزءا من النظام القضائي للإمبراطورية الثنائية، كما أصبح القانون الإسلامي جزءا من النظام الحقوقي لهذه الدولة نصرانية، وصار تعيين القضاة حصرا من صلاحيات الحكومة النمساوية الهنغارية في سراييفو. وفي نفس الوقت أخذت الحكومة النمساوية الهنغارية على عاتقها تمويل المحاكم الشرعية وتعليم قضاة المستقبل.

---

١٧٣) فكرت كارتشيتش، المحاكم الشرعية في يوغوسلافيا من ١٩١٨-١٩٤١، ص: ٢٢.

ولم يمض وقت طويل على اعتماد الحكومة النمساوية الهنغارية لقانون المحاكم الشرعية العثماني، حتى بدأت تلك الحكومة في تنظيم كل من تطبيق القانون الإسلامي وإدارة المحاكم الشرعية وفقا للمعايير الخاصة بها. وفي الفترة بين عامي ١٨٧٨ و١٩٠٠م، أصدرت الإدارة الوطنية ٣٨٧ قرارا ونظاما بشأن تنظيم المحاكم الشرعية وتحديد صلاحياتها وإجراءاتها.(١٧٣)

ولقد استندت هذه النشاطات القانونية المكثفة إلى وثيقة رسمية أساسية متمثلة في القرار رقم ٣/٧٢٢٠ الصادر بتاريخ ٢٩ من أغسطس ١٨٨٣، بشأن تنظبم المحاكم الشرعية وصلاحياتها، والذي حدد دائرة عمل المحاكم الشرعية بالقياس إلى المحاكم المدنية والأجهزة الإدارية. وحسب ذلك القرار، فإن المحاكم الشرعية كانت مخولة للبت في القضايا الآتية الخاصة بالمسلمين (الذين كانوا يُسَمَّون »بالمحمديين« في ذلك الوقت): كافة قضايا الزواج في حالة كون الزوجين من أتباع الدين الإسلامي، حقوق وواجبات الآباء المسلمين وأبنائهم، ومواريث المسلمين في ممتلكاتهم، والوَصية، والوصاية، وقضايا الأوقاف، وتسجيل ملكية العقارات، وتقسيم الأراَضي الميرية بين الوَرَثة من المسلمين.

وكان أهم تغيير أدخلته الإدارة النمساوية الهنغارية في تنظيم المحاكم الشرعية، إقامة المحكمة الشرعية العليا في سراييفو لتكون جهاز القضاء الاستئنافي للقضايا المتعلقة بتطبيق القانون الإسلامي، وكانت المحكمة الشرعية العليا، حتى عام ١٩١٣م، تتألف من قاضيين شرعيين وقاضيين مدنيين، ومنذ عام ١٩١٣م، صارت تلك المحكمة

(١٧٣) انظر: Gesetz Uber den Wirkungskreiser der Scheriatsgerichte, Sammlung, II, 476-481.

تتكون من القضاة الشرعيين فقط، وكان يحق لقاضي المحكمة المدنية العليا أن يحضر جلسات المحكمة الشرعية العليا ويقدم الاستشارات حول المسائل المتعلقة بالحقوق الدولية، والحقوق بين الطوائف الدينية، والحق العام.(١٧٤)

وتدخلت الحكومة النمساوية الهنغارية أيضا في مجالات القوانين المادية والإجرائية (المرافعات) للمحاكم الشرعية. ففي قضايا القوانين المادية، واصل القضاة الشرعيون اعتمادهم على الكتب الفقهية القياسية ومجموعات الفتاوى في المذهب الحنفي، وبما أن تلك المراجع كانت مكتوبة باللغة العربية أو التركية، فإنها لم تكن ميسرة للمسؤولين النمساويين الهنغاريين في البوسنة، مما دفع الحكومة إلى إعداد مجموعة مختارة عن قانون الأحوال الشخصية الإسلامي باللغة الألمانية، التي كانت اللغة الرسمية للإمبراطورية، وعنوان هذه المجموعة: Eherecht, Familienrecht, und Erbrecht der Mohamedaner nach dem hanefitchen Ritus (»القانون المحمداني للزواج والأسرة والمواريث، حسب المذهب الحنفي«)، وقد طبعت هذه المجموعة في فيينا سنة ١٨٨٣م.(١٧٥) ولكن هذه المجموعة كانت مصدرا للمعلومات يرجع إليه فقط المسؤولون النمساويون في البوسنة، بينما لم يعرها القضاة الشرعيون أدنى اهتمام، والسبب الرئيسي في ذلك، أنها كانت من إعداد غير المسلمين، الذين ألفوها باللغة الألمانية. أما »المجلة« التي كانت تمثل التقنين العثماني للقانون الإسلامي، فقد كانت تحظى باحترام شديد من القضاة الشرعيين في البوسنة، وكانوا يستندون

١٧٤) فكرت كارتشيتش، المحاكم الشرعية في يوغوسلافيا من ١٩١٨-١٩٤١، ص: ٢٣.

١٧٥) نفس المصدر السابق، ص: ١١٣.

إليها في أحكامهم بانتظام، ويستخدمونها في تعلم القانون والحقوق. وكانت الإدارة النمساوية الهنغارية تشجع هذه التجربة، لأن فكرة القانون المقنن، كانت الميزة الرئيسية للنظام القانوني في هذه الإمبراطورية، وهذا يفسر ظهور ترجمة »المجلة« باللغة البوسنية سنة ١٩٠٦م، في سراييفو.(١٧٦) وكانت »المجلة« أيضا المصدر الرئيسي لقوانين المرافعات الخاصة بالمحاكم الشرعية. ولكن، وبعد إنشاء المحكمة الشرعية العليا، أصبح محتوى »المجلة« غير كاف لمرافعات الاستئناف، ولهذا السبب أصدرت حكومة المقاطعة في ٢٤ من سبتمبر سنة ١٨٨٧م، تعليمات للمحاكم الشرعية تدعوهم فيها، كلما اقتضت الحاجة، إلى الاعتماد على قانون المرافعات المدنية النمساوي، فيما يتعلق بمرافعات الاستئناف. ويعتبر هذا القرار نقطة البداية لإدخال قوانين المرافعات النمساوية في تطبيق الشريعة في البوسنة. وفي العقود التالية، أصبحت الأحكام الصادرة عن المحاكم الشرعية مستندة من حيث الشكل والأسلوب على النمط النمساوي، وكانت جميع قرارات المحاكم الشرعية تكتب باللغة البوسنية، باستثناء الرجوع إلى المصادر الشرعية، فقد كانت تكتب باللغة العربية أو التركية العثمانية.

وجاء تحديث تنظيم المحاكم الشرعية وإجراءاتها في البوسنة، متزامنا مع عمليات مشابهة حدثت في الدول الإسلامية الأخرى التي كانت تحت حكم الاستعمار الأوروبي. فمثلا، في الهند البريطانية، كانت أحكام الشريعة تطبق من خلال صلاحية المحاكم البريطانية ومبدأ stare decisis. وفي الجزائر تم تحديث إجراءات المحاكم الشرعية تحت تأثير فرنسي. ومن الملاحظ أن تحديث إجراءات قوانين المرافعات في المحاكم الشرعية حسب

١٧٦) مجلة الأحكام الشرعية، «مجلة الأحكام العدلية العثمانية»، ١-٢ (سراييفو: دانيال آ. كايون)، ١٩٠٦.

الأنماط الأجنبية أمر ممكن، وذلك لأن المعايير المادية الإسلامية لم تكن في جوهرها تستند في جميع الحالات إلى إجراءات تطبيقها،(١٧٧) ولذلك كان من الممكن تحديث الأحكام الجوهرية وفق الأساليب المتّبعة في أصول الفقه، وتحديث التنظيم وقوانين المرافعات باعتماد الأنماط الغربية.

كيف كان جواب العلماء البوسنيين بشأن سيطرة الحكومة النمساوية على المحاكم الشرعية وتحديث التنظيمات والإجراءات فيها؟ إن الفتوى السابقة الذكر والتي أصدرها أول رئيس للعلماء في البوسنة مصطفى حلمي حجيعميروفيتش، تبين بوضوح جواز تعيين القاضي من قبل الحاكم غير المسلم. وبعد ذلك قبل كبار علماء البوسنة تغيير وضع المحاكم الشرعية، وتحولها من جهاز مرموق في الدولة العثمانية المسلمة لتصبح جزءا من الجهاز القضائي في الدولة النمساوية الهنغارية النصرانية، ولقد أراد علماء البوسنة بهذا القبول، أن يحافظوا على الشريعة الإسلامية كجزء من القوانين المطبقة في البوسنة، وأن تبقى المحاكم الشرعية من ضمن أجهزة الدولة. ولقد بقي هذا الرأي لعلماء البوسنة قائما، حتى بعد انهيار تلك الإمبراطورية المزدوجة، وقيام مملكة يوغوسلافيا. وكان علماء البوسنة يرون أن سلطة الدولة، وإن كانت نصرانية، تعطي لقرارات المحاكم الشرعية القوة اللازمة والاحترام المطلوب عند أفراد الشعب. كما أنهم كانوا يدركون أن المصادر المالية للجماعة الإسلامية ليست كافية لتمويل هذا الجزء من الجهاز القضائي.، ولذلك كانوا يصرون على أن تبقى المحاكم الشرعية من ضمن المؤسسات الحكومية.(١٧٨)

---

١٧٧) انظر: Noel I. Coulson, A History of Islamic Law, Edingurgh: Edingurgh University Press, 1978، ص١٦٤.

١٧٨) فكرت كارتشيتش، المحاكم الشرعية في يوغوسلافيا من ١٩١٨-١٩٤١، ص: ٢٢.

لقد وضع تحديث التنظيم والإجراءات في المحاكم الشرعية علماء البوسنة أمام تحد جديد، ويتمثل هذا التحدي في كتابة دراسات وأعمال حول القانون الإسلامي باللغة البوسنية، ونشرها في الصحف القانونية النمساوية الهنغارية، والتفاعل مع خبراء القانون النمساويين الهنغاريين، وأن يقدموا لطلاب الشريعة دورات في التشريع الإسلامي والأوروبي. ومن أجل تنفيذ هذه المهمة كان الأمر يحتاج لنوع جديد من علماء المسلمين، الذين يُلمُّون بالعلوم الإسلامية التقليدية، إضافة إلى معرفة اللغات والقوانينَ الأوروبية. ولذا جاء تأسيس مكتب النواب في سراييفو سنة ١٨٨٧م، ليلبي تلك الحاجة.

وفي غضون ذلك، بدأ بعض العلماء نشر كتاباتهم باللغة البوسنية، وصاروا يتعاونون مع حقوقيي الدولة النمساوية الهنغارية في كتابة الأبحاث حول مواضيع تتعلق بالأحكام الشرعية. ونذكر من هؤلاء عاصم شكاليتش الذي ترجم »المجلة« إلى اللغة البوسنية سنة ١٩٠٦م، وبالرغم من قِدَم اللغة التي كتبت بها هذه الترجمة، إلا أنها بقيت الترجمة البوسَنية الوحيدة لهذه المجلة حتى يومنا هذا. كما ونذكر أيضا عالما آخر هو صالح مُطَبْتشيتش، الذي كان قاضيا في المحكمة الشرعية العليا في سراييفو، فقد ألف هو والكرواتي فرانيو كروجيلنيتسكي Franjo Kruzselnicki كتابا حول الإجراءات في المحاكم الشرعية في البوسنة، وأسميا الكتاب: «Postupak pred šerijatskim sudovima – الإجراءات أمام المحاكم الشرعية» (زاغرب ١٩١٧). لقد مهدت هذه المحاولات الطريق أمام الجيل الجديد من علماء البوشناق الذين راحوا – بين الحربين العالميتين – يضعون بجدارة المؤلفات عن القانون الإسلامي بلغتهم الأم.

وفي الفترة من عام ١٨٨٢ إلى ١٩٠٩م، كانت المجالات الأساسية للمنظمة المسلمة العامة، وخاصة إدارة الشؤون الدينية، الأوقاف، والتعليم، والمحاكم الشرعية، قد بلغت درجة كبيرة من التطور، وبذلك استعاد المسلمون المؤسسات التي ورثها غير المسلمين عن العهد العثماني. ويمكن القول بأن البوشناق قد أصبحوا أهل ذمة مسلمين داخل الإمبراطورية النمساوية الهنغارية.

إن تطور المؤسسات العامة كان تعبيرا عن الهوية العامة للبوشناق وتوظيفا لها، أولئك البوشناق الذين كان يُعَامَلون أثناء فترة الحكم النمساوي الهنغاري على أنهم أقلية دينية (»المسلمون« ، أو »الشعب المسلم«). ولكن العلماء البوشناق في ردهم على التحدي المتمثل بإقامة المؤسسة الدينية في دولة غير مسلمة، أعطوا الشرعية الإسلامية لتأسيس مكتب رئيس العلماء؛ وبرروا تطبيق أحكام الشريعة على يد قضاة يتم تعيينهم من قبل حاكم غير مسلم، ومزجوا بين مبادئ هرمية السلطة والديموقراطية في إدارة الأوقاف والمدارس الإسلامية.

٤) الخلافة والجامعة الإسلامية

إن إنشاء المؤسسات الإسلامية الدينية والوقفية والتعليمية والقانونية في البوسنة، خارج نطاق صلاحيات مكتب شيخ الإسلام في استنبول، قد طرح على بساط البحث قضية صلة البوشناق بالأمة الإسلامية، ففي نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين كانت مؤسسة الخلافة العالمية الممثل الرمزي للأمة الإسلامية، وكان هذا الامتياز من حق السلاطين العثمانيين، مع إعطاء جزء منه لشيخ الإسلام، وخاصة فيما يتعلق بشرح الشريعة، وتعيين القائمين على الشؤون التعليمية

في الولايات، ولذلك كانت علاقة البوشناق مع مؤسسة الأمة الإسلامية، تعادل علاقة رئاسة العلماء في سراييفو مع مكتب شيخ الإسلام (أي المشيخة) في استنبول.

في السنوات العشر الأولى للقيادة الدينية البوشناقية، كانت الإمبراطورية النمساوية الهنغارية ترى مصلحتها في التركيز على استقلال رئاسة العلماء عن المشيخة، الأمر الذي سيكون مفيدا لعملية ضم البوسنة مستقبلا. وعندما تم بالفعل ضم البوسنة سنة ١٩٠٨م، لم تكن الحكومة النمساوية الهنغارية ترى في سماحها للبوشناق أن يُبقوا على روابط رمزية تربطهم بالمشيخة، أمرا يضر بمصالحها، فهذه الروابط كانت تشبه الروابط القائمة بين الكنائس المسيحية المحلية وبين مراكز القيادة الكنسية العالمية. ومن جهة أخرى فإن العلماء البوسنيين الذين قبلوا بالانفصال عن استنبول من أجل ضمان الاستمرارية لعمل المؤسسات الإسلامية تحت الحكم النمساوي الهنغاري، بدؤوا يطالبون وبإلحاح شديد وضع صيغة مؤسسية للعلاقات المشتركة.

وجاء الحل في المنشور الذي كان يصدره شيخ الإسلام لتعيين رئيس علماء البوسنة، وبعد إدراج هذا الحكم في دستور الإدارة الذاتية للشؤون الدينية والأوقاف والمعارف، ازداد اهتمام الصحف بمؤسسة الخلافة ومستقبلها.

وتمثل صحيفة »بيسرْ - اللؤلؤ« الموستارية أحد الأمثلة على ذلك الاهتمام.[١٧٩] ولقد تم تأسيس هذه الصحيفة في شهر يونيو سنة ١٩١٢م، على يد محمد بكير كالايجيتش (١٨٩٢-١٩٦٣)، واستمرت الجريدة

١٧٩) فكرت كارتشتيتش، Društveno-politički aspekt islamskog reformizma - الجانب الاجتماعي القانوني في الإصلاح الإسلامي (سراييفو: كلية دراسات الإسلامية، ١٩٩٠)، ص: ٢٠٧.

بالصدور حتى عام ١٩١٤م، عندما توقفت بسبب الحرب العالمية الأولى وتجنيد محررها موسى كاظم تشاتيتش (١٨٧٨-١٩١٥) في الجيش النمساوي الهنغاري، ثم عادت للصدور من جديد سنة ١٩١٨م. وموسى كاظم تشاتيتش شاعر معروف كان يمثل الشخصية المحورية في الدائرة الفكرية لصحيفة »بيسر« ، وإلى جانب عمله في الصحيفة، فقد حرر معظم الكتب الأربعة والثلاثين التي طبعتها المطبعة المسلمة الأولى لصاحبها محمد بكير كالايجيتش في الفترة بين عامي ١٩١٣ و١٩١٦م.(١٨٠) وكان موسى كاظم تشاتيتش نفسه يميل إلى فكرة الجامعة الإسلامية (حتى أنه كان يستخدم اسم Panislamista كاسم مستعار)، وربما كانت هذه الميول عنده أحد أسباب التوجه الجامعي الإسلامي لصحيفة »بيسر« ، والسبب الآخر كان يكمن في رغبة الدائرة الفكرية الملتفة حول هذه الصحيفة أن تتمسك بموقع المحايد في الصراع الدائر آنذاك بين الصرب والكروات بشأن تحديد التعريف العرقي للبوشناق.

وفي عام ١٩١٨م، طبعت صحيفة »بيسر« ترجمة بحث »الخلافة الإسلامية« (استنبول، ١٣٣٤هـ، الموافق ١٩١٥م) لمؤلفه عبد العزيز جاويش (١٨٦٧-١٩٢٩). وفي نفس العام نشر مقال آخر حول أهمية القيادة الإسلامية العالمية، وقد حمل هذا المقال توقيع الكاتب البوشناقي ح م ب، وهي الحروف الأولى من اسمه (حجي محمد بليلوفيتش؟) وأعلن فيه عن تأييده لإعادة تنظيم الخلافة، واقترح فتح مكاتب للخلافة في الخارج، منفصلة عن السفارات العثمانية. وفي عام ١٩١٨م، كتب ثاقب كوركوت (١٨٨٤-١٩٢٩) أيضا مقالا حول هذا الموضوع.

١٨٠) انظر: الحافظ محمود تراليتش، Istaknuti Bošnjaci - البوشناق البارزون (سراييفو: القلم، ١٩٩٨)، ص: ٥.

إن تجدد اهتمام علماء الدين والمفكرين البوشناق بمسألة الخلافة مرتبط بالانتشار الواسع الذي حققته فكرة الجامعة الإسلامية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي، والتي كانت تعرف في ذلك الوقت (»باتحاد الإسلام« ، أو »الوحدة الإسلامية«). ولقد نمّى علماء المسلمين ورجال السياسة والناشون المسلمين هذه الأيديولوجية ليردّوا بها على حملة الاستعمار الأوروبي التي اجتاحت بلاد المسلمين، وعلى الغليان الداخلي الذي كانت تعيشه المجتمعات المسلمة وهي تبحث عن مخرج من حالة الانحطاط. وتركز فكرة الجامعة الإسلامية على أهمية وحدة المسلمين الدينية والثقافية والسياسية والاقتصادية، وتقدم أيضا الوسائل والطرق التي تكفل تحقيقها.(١٨١) لقد انتشرت هذه الفكرة فعمت كافة أرجاء العالم الإسلامي من قازان إلى جاوة، ومن المغرب إلى تركستان، وكان الداعون لها يركزون على أشكال مختلفة من الوحدة، وسرعان ما ظهرت الحركات التي راحت تحاول تحويل بعض هذه الأفكار إلى واقع عملي، وتلى ذلك تأسيس منظمات ومؤسسات مختلفة وضعت في خدمة تحقيق الوحدة الإسلامية.

إن فكرة الجامعة الإسلامية كانت تعني بمختلف أنماطها، التأكيد على أن الخلافة هي القيادة العالمية للمسلمين، وهذا يفسر الترابط الحتمي بين الخطاب الجامعي الإسلامي والخلافة. ولقد كان تجاوب علماء البوسنة مع فكرة الجامعة الإسلامية متعدد الوجوه، وشمل ترجمة الكتب والمقالات التي تتحدث عن هذه الحركة وأيديولوجيتها، والكتابة حول رؤيتهم الخاصة لفكرة الجامعة الإسلامية، والتأييد المباشر

(١٨١) انظر: Jacob M. Landau, The politich of Pan-Islam. Ideology and Organization (Oxford: Clarendon Press, 1990), 5.

للحملات الداعية إلى الجامعة الإسلامية.

من الناحية التاريخية، فإن أول مناقشة جدية في البوسنة لفكرة الجامعة الإسلامية، كان المقال الذي كتبه فهيم صباهو (١٨٧٧-١٩٤٢) خريج مكتب النواب، بعنوان »فكرة الجامعة الإسلامية«، وقد نشر هذا المقال في صحيفة »بهار - النوار« خلال عامي ١٩٠٦ و ١٩٠٧م.[١٨٢] وفي هذا المقال ميّز الكاتب بين الجامعة الإسلامية السياسية، والجامعة الإسلامية الدينية والثقافية: فالأولى تهدف إلى توحيد البلاد الإسلامية والدفاع عنها، أما الثانية فإنها تهدف إلى توحيد جميع المسلمين حول الخليفة العالمي، باعتباره الزعيم الديني لهم جميعا. وكان كاتب هذا المقال يرى أنه في بداية القرن العشرين كان اهتمام حركة الجامعة الإسلامية منصبا على تحقيق الوحدة الدينية والثقافية، وسعى الكاتب في مقاله إلى ربط البوشناق بحركة الجامعة الإسلامية، فبيّن أن الوحدة الدينية والثقافية لجميع المسلمين لا تتعارض مع حقيقة عيش بعض المجموعات المسلمة تحت حكم غير المسلمين، وأكد على أن الدين الإسلامي لا يعارض التمتع بجنسية سياسية لدولة غير مسلمة.

وفي السنوات التالية طبعت المطبعة المسلمة الأولى لصاحبها محمد بكير كالايجيتش عدة كتب عن الجامعة الإسلامية.[١٨٣] وكان أولها كتاب »الهلال ضد الصليب - The Crescent Versus the Cross«، (لندن، ١٩٠٧) للكاتب العثماني خليل خالد (١٨٦٩-١٩٣١)

١٨٢) فكرت كارتشيتش، Društveno-politički aspekt islamskog reformizma- الجانب الاجتماعي القانوني في الإصلاح الإسلامي، ص: ٢٠٥.

١٨٣) نفس المرجع السابق، ص: ٢٠٥.

الذي كان أول محاضر تركي في جامعة كمبريج، وينتمي الكتاب إلى مؤلفات الدفاع عن الإسلام التي ظهرت في بداية القرن العشرين، والتي كتبت بأقلام المسلمين الذين كانوا يتقنون اللغات الأوروبية. ولقد قدّم هذا الكتاب الجامعة الإسلامية على أنها حركة شرعية دفاعية وغير متعصبة، منتشرة بين الشعوب المسلمة، ولقد ترجم موسى كاظم تشاتيتش الكتاب من اللغة التركية العثمانية إلى اللغة البوسنية ونشره سنة ١٩١٣م، بعنوان »الصراع بين الهلال والصليب - Borba polumjeseca i krsta« (موستار، ١٩١٣).

أما الكتاب الثاني عن الجامعة الإسلامية فقد صدر سنة ١٩١٤م، وكان ترجمة لكتاب »الاتحاد الإسلامي وأوروبا« الذي صدر في استنبول باللغة التركية العثمانية سنة ١٩١١م، للعالم السوري رفيق بيك عظم زادة (١٨٦٥-١٩٢٥)، ويدافع الكتاب عن فكرة توحيد الشعوب الإسلامية، حيث كانت فكرة المؤلف الرئيسية تتمثل بأنه للإسلام أهميته العظيمة عند الشعوب الإسلامية، تماما كما للعرق أهميته الكبيرة عند الأوروبيين.(١٨٤) ولقد ترجم أحمد راشدقاضيتش الكتاب إلى اللغة البوسنية، وتمت طباعته في موستار بعد ثلاثة أعوام من صدوره في استنبول.

وفي نفس العام طُبع كتاب ثالث عن الجامعة الإسلامية، وكان على شكل نشرة بعنوان »الجامعة الإسلامية والجامعة التركية« لمؤلف مجهول، وقد ترجمه من الفرنسية إلى البوسنية صالح باكاموفيتش.

وأخيرا، نشرت صحيفة »بيسر« (العدد ١-١٥/١٦) في سلسلة مقالات ترجمة لكتاب (»الاتحاد الإسلامي: ماضي الإسلام وحاضره

---

١٨٤) انظر: Jacob M. Landau, The politich of Pan-Islam, 86, n. 67.

ومستقبله«) (استنبول، ١٩١٣م). ومؤلف هذا الكتاب جلال نوري إيلري (١٨٧٧-١٩٣٩)، كان صحفيا تركيا وعضوا في البرلمان أيام حكم الشبان الأتراك، ووُصف هذا الكتاب بأنه كان الأعمق في معالجة ظاهرة الجامعة الإسلامية حتى ذلك الوقت.[١٨٥] ولقد نادى مؤلف هذا الكتاب بوحدة المسلمين على أساس الدين والأخلاق والثقافة، وركز بوضوح على أنه ليس من الممكن المطالبة بأن يعيش المسلمون جميعهم في دولة واحدة، وأن الوحدة الإسلامية لا تعني توسيع رقعة الدولة العثمانية، بل إنها تعني »المحافظة على الإحساس بالوحدة في قلوب المسلمين، والعمل المشترك من أجل مستقبل الإسلام« .[١٨٦] وترجم صالح باكاموفيتش هذا الكتاب أيضا إلى اللغة البوسنية، وصدرت هذه الترجمة في موستار قبل ثلاث سنوات من صدور ترجمته إلى العربية.

كانت النشاطات المكثفة للعلماء والكتاب البوشناق الشباب في ترجمة المؤلفات حول الجامعة الإسلامية تجري بالتوازي مع النقاشات الحية الدائرة بين العلماء المسلمين في الدولة العثمانية حول التجديد والتحديث الإسلامي في عهد الشبان الأتراك (١٩٠٨-١٩١٨). وكان البوشناق قد اقتصروا على نقل الأفكار المتداولة آنذاك في أرض الخلافة. وكان انتقال تلك الأفكار سريعا جدا، فما كان يصدر من كتب في استنبول، كانت ترجمته البوسنية تصدر في موستار بعد سنوات قصيرة، وتشير عناوين الكتب المختارة إلى أن الدائرة الملتفة حول صحيفة »بيسرْ« والمطبعة المسلمة الأولى، كانت على معرفة جيدة بالنقاشات الدائرة حول مسألة الجامعة الإسلامية.

---

١٨٥) نفس المرجع السابق، ص: ٨٠.

١٨٦) نفس المرجع السابق، ص: ٨٣.

إن الدليل العملي على التجاوب البوشناقي مع نداءات الجامعة الإسلامية يتمثل في اهتمام بعض الصحف بنقل أخبار العالم الإسلامي وترويج حملات الجامعة الإسلامية، وكمثال على هذا التجاوب، نذكر التوجه التام لصحيفة »بهار« من سراييفو، عندما كانت تصدر تحت إشراف محمد جمال الدين تشاوشيفيتش (١٨٧٠-١٩٣٨). فبعد أن تخرج محمد جمال الدين تشاوشيفيتش من كلية الحقوق في استنبول، عاد إلى سراييفو وعين في سنة ١٩٠٠م عضوا في مجلس العلماء، وفي عام ١٩٠٦ أصبح محررا لصحيفة »بهار« التي كانت منذ عام ١٩٠٠م، أداة هامة في التعبير عن الرأي العام البوشناقي. كانت الصحيفة في عهد محمد جمال الدين تشاوشيفيتش تصدر باللغتين البوسنية والتركية العثمانية، ورغم أن عدد المتقنين للغة التركية في البوسنة كان يبلغ ٢٢٨٩ شخصا، والمتقنين للغة العربية ٤٤٨ شخصا،(١٨٧) (حسب معلومات الإحصاء السكاني لعام ١٩١٠م)، فإن هذه السياسة اللغوية في الصحيفة كانت متوجهة نحو إعادة بناء الجسور بين البوشناق والأجزاء الأخرى من الأمة الإسلامية، ولقد سجلت جميع الصحف التي كانت تصدر آنذاك من قازان إلى القاهرة، ظهور هذه الصحيفة الإسلامية البوسنية.(١٨٨)

ولم يكتف محمد جمال الدين تشاوشيفيتش ببذل جهوده للمحافظة على الصلات التي تربط البوشناق بتراثهم الإسلامي وبالشعوب الإسلامية الأخرى، بل عمل أيضا على ملائمة الكتابة العربية للغة البوسنية ونجح في ذلك، فبدأ ينشر المقالات والكتب باللغة البوسنية

١٨٧) محسن ريزفيتش، بهار - دراسة أدبية تاريخية، (سراييفو: سفييتلوست، ١٩٧١)، ص: ٢٩.

١٨٨) نفس المرجع السابق، ص:٢٩٧. ٣٠١.

المكتوبة بأبجدية عربية. وفي عام ١٩١٤م، انتُخب محمد جمال الدين تشاوشيفيتش رئيسا للعلماء، مما ساعده في أن يترجم بعض أفكاره الإصلاحية إلى واقع عملي.[١٨٩] فاستمر في تصديه لمواقف المحافظين في العديد من القضايا، مثل التعليم، والوضع الاجتماعي للمرأة المسلمة، والزِّي، إلخ. ولم يتخل عن هذا الطريق، حتى بعد أن استقالته من منصب رئيس العلماء، احتجاجا منه على قرار المملكة اليوغوسلافية بإلغاء الإدارة الذاتية للشؤون الإسلامية.

لم يقتصر هذا التوجه الجامعي الإسلامي على صحيفتي »بيسر« و »بهار« ، بل إن صحفا بوشناقية أخرى كانت تولي اهتماما خاصا بأحداَث العالم الإسلامي، وفي الحقيقة، كانت زاوية »أخبار العالم الإسلامي« زاوية دورية في جميع تلك الصحف حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، وكان معظم مُعدِّي تلك الزاوية من خريجي المدارس والمعاهد الدينية، ونذكر منهم علىَ سبيل المثال الأستاذ ثاقب كوركوت الذي تخرج من مكتب النواب في سراييفو، والذي كتب الكثير من المقالات في صحيفة »غَيْرَتْ« ، في عامي ١٩١٠ و١٩١١م، وكانت تلك المقالات تتحدث عن أوضاع المسلمين في روسيا ، والإصلاحات في نظام المدارس الدينية في تركيا ، والتعليم الديني في بخارى، إلخ.[١٩٠] كما أولت الصحافة المسلمة اهتماما كبيرا بمشروع بناء خط الحجاز لسكة الحديد (١٩٠١-١٩٠٨)، وهو مشروع شهير يمثل

---

١٨٩) للاطلاع على مقالاته باللغة البوسنية انظر: الفكر الإسلامي عند محمد تشاوشيفيتش: مؤلفات مختارة، (سراييفو: رئاسة الجماعة الإسلامية في البوسنة والهرسك، ١٩٩٨، ص: ١٥١).

١٩٠) الحافظ محمود تراليتش، Istaknuti Bošnjaci - البوشناق البارزون، ص: ١٦٢-١٦٥.

سياسة السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩) الذي كان يميل إلى فكرة الجامعة الإسلامية. وكانت التبرعات تجمع في البوسنة وترسل إلى استنبول دعما لهذا المشروع الذي سيسهل السفر إلى الحج.

وبعد انقضاء فترة الحكم النمساوي الهنغاري، استمرت النقاشات في البوسنة حول مسألة الخلافة، فقد أدرك العلماء المسلمون أثناء عيشهم تحت الحكم غير الإسلامي أهمية القيادة الإسلامية العالمية، كما أظهرت تجربة البوشناق التاريخية أن غياب القيادة العالمية يؤدي إلى فقدان الأقليات الدينية للحماية الفعالة من تدخل الدولة في شؤونها الخاصة، بل وإلى تهديد بقائها.

وفيما يتعلق بالجامعة الإسلامية فقد واصل زعماء البوشناق الدينيون والسياسيون بحثهم عن حل يوازن بين صلتهم بتربة البلقان والأصول السلافينية من جهة، وبالأمة الإسلامية من جهة أخرى. ولكن حدث في بداية القرن العشرين انفصال بين العلماء ورجل الفكر المحدثين في البوسنة، تفرد كلا الطرفين برأيه وحلوله، فالعلماء كانوا أحيانا خياليين ونظريين، ومُغْفلين للبعد الإقليمي للإسلام، بينما كان المفكرون المحدثون مستعدين للتضحيّة بجوهر هوية البوشناق من أجل تحقيق ما يصبون إلّيه من »الأوربة« .

٥) الإسلام والثقافة الأوروبية

مع أول لقاء مباشر بالثقافة الأوروبية أثناء الحكم النمساوي الهنغاري، وجدت الصفوة الفكرية البوشناقية نفسها تقف وجها لوجه أمام مسألة الصلة بين الإسلام والثقافة الأوروبية، فاتخذ معظم العلماء التقليديين في بداية الأمر موقفا رافضا منها، ظنا منهم أن الوجود

النمساوي الهنغاري في البوسنة سيكون مؤقتا، وأن الأمور ستعود بعده إلى ما كانت عليه في الأزمنة السابقة.[191] ولكن، بعد عام ١٨٧٨م، لم يعد شيء من ذلك إلى ما كان عليه في العهد العثماني، فبات واضحا أن الرفض الإجمالي للمعايير والمؤسسات الأوروبية سيكون حجر عثرة أمام المستقبل الزاهر، وأن النتيجة المنطقية لمثل هذا الموقف لن تكون سوى الهجرة أو التهميش.

أما الإقطاعيون والمثقفون المتنورون فقد أبدوا موقفا مختلفا، يتمثل بالقبول الانتقائي والتدريجي للثقافة الأوربية، وكان محمد بك كابيتانوفيتش ليوبوشاك (١٨٣٩-١٩٠٢) الشخصية الأكثر شهرة بين الإقطاعيين البوشناق المتنورين.[192] وفي عام ١٨٩١م، بدأ محمد بك كابيتانوفيتش بإصدار صحيفة »البوشناق« الأسبوعية، وهي أول صحيفة بوسنية تطبع بأبجدية لاتينية، واستمرت بالصدور ١٩ عاما، وكان التوجه العام لهذه الصحيفة يتمثل في الولاء للحكم النمساوي الهنغاري، ومناصرة الفكرة البوشناقية، والانفتاح على الثقافة

(١٩١) محمد جمال الدين تشاوشيفيتش، Kongres muslimana intelektualaca - مؤتمر المفكرين المسلمين، في كتاب Islamska misao H. Muhameda Džemaludina Čauševića - الفكر الإسلامي عند محمد جمال الدين تشاوشيفيتش، مجموعة المؤلفات، ص: ٧٠.

(١٩٢) كان محمد بك ينتمي إلى أسرة بوشناقية إقطاعية عريقة من فيتينا قرب ليوبوشكي، تخرج من المدرسة الرشدية في موستار وتعلم على يد المدرّس محمد أفندي كريكيتش في ليوبوشكي. وعمل بعدها في الإدارة العثمانية في البوسنة، وفي عام ١٨٧٧م، انتخب عضوا في البرلمان العثماني. عين أيام الحكم النمساوي الهنغاري عمدة لمدينة سراييفو من عام ١٨٩٣م إلى ١٨٩٨م. وعرف محمد بك بدوره الكبير في دعم الحركة التنويرية في البوسنة في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر. ومن أشهر مؤلفاته مجموعة الأعمال الأدبية الشعبية عند البوشناق Narodno blago - الكنز الشعبي (سراييفو: المطبعة الحكومية، ١٨٨٧، ص: ٤٦٠. وتعتبر هذه المجموعة بداية النهضة الأدبية عند البوشناق في العصور الحديثة.

الأوروبية.(١٩٣) وكما حدث في الهند عند سيد أحمد خان، كان من المهم عند محمد بك كابيتانوفيتش التركيز على أنه بإمكان البوشناق المسلمين إعطاء الولاء للدولة النمساوية الهنغارية الكاثوليكية، وتقُّبل الثقافة الأوروبية، مع المحافظة على خصوصيات طريقتهم في العيش، وكانت هذه المسألة من المسائل الهامة في التسعينيات من القرن التاسع عشر، عندما كان المسلمون في الأجزاء الأخرى من البلقان (صربيا والجبل الأسود ومقدونيا ورومانيا واليونان) مجبرين على النزوح من بلادهم والهجرة إلى المناطق العثمانية.

في غضون ذلك، لم يكن الإجحاف بحق المسلمين أمرا غريبا على الدوائر الكرواتية السياسية والثقافية، ففي يناير من عام ١٨٨٦م، نشرت صحيفة »Obzor – الأفق« ترجمة لنشرة معادية للإسلام مجهولة المصدر بعنوان »حاضر البؤسنة ومستقبلها القريب« ، وتدور هذه النشرة حول فكرة رئيسية مفادها أن المسلمين لا يمكنهم تقبل الثقافة الأوروبية والحكومة النمساوية الهنغارية معها، ولذا يجب طردهم من البوسنة.(١٩٤) ولم يمض شهر واحد على ظهور هذه النشرة في كرواتيا، حتى انبرى محمد بك كابيتانوفيتش للرد عليها بنشرة أسماها »بمَ يفكر المسلمون في البوسنة« ،(١٩٥) وسرعان ما ترجمت هذه النشرة إلى الألمانية وتم طبعها في سراييفو.

١٩٣) مصطفى إماموفيتش، Iz historije bošnjačkog pokušaja – من تاريخ المشروع البوشناقي، في: عاطف بوريفاترا، Muslimani i bošnjaštvo- المسلمون والفكرة البوشناقية (سراييفو، ١٩٩١، ص: ٤٨-٤٩).

١٩٤) مصطفى إماموفيتش، الوضع القانوني والتطور السياسي الداخلي للبوسنة والهرسك، ص: ١١٤-١١٥.

١٩٥) محمد كابيتانوفيتش ليوبوشاك، Šta misle Muhamedanci u Bosni- بم يفكر المسلمون في البوسنة (سراييفو: مطبعة شبندلر و لوشنر، ١٨٨٦)، ص: ٢٤.

ورفض محمد بك في نشرته آراء ذلك الكاتب المجهول، مؤكدا على أن مردّها يرجع »إلى الجهل أو التعصب أو إلى كليهما معا«.(١٩٦) وأكد مرة أخرى على التوافق بين الإسلام والثقافة الأوروبية، مذكّرا البوشناق بأن الحكم العثماني في البوسنة قد انقضى، وطلب محمد بك من أبناء دينه أن يتخلوا عن العيش في أوهام عودة العثمانيين، فكتب في نشرته قائلا: »الكلّ في هذا الجزء من العالم يعلم جيدا أنّ الحكومة التركية لم تسترد شيئا مما خسرته في القرنين الأخيرين، ويمكن للبوسنة أن تصبح أي شيء آخر، ولكن من المستحيل لها أن تعود تركيةً«.(١٩٧) ورفض محمد بك أيضا فكرة هجرة البوشناق إلى تركيا، ونادى بالعلم والتعلم، طريقا نحو المستقبل والازدهار. وهذا لا يتحقق إلا بسلوك »النظام الجديد« في التعليم، أي في المدارس الحديثة ووفق المناهج المعدة باللغة الأم. وإلى جانب ذلك، لم يكن محمد بك ضرورة جعل البوسنة »دولة أوروبية«، لأن مفهوم »أوروبي« في ذلك الوقت كان مرادفا لمفهوم »مسيحي«، ولكنه ركز على أن البوسنة ينبغي أن تكون دولة قادرة على التجاوب مع التحديات الأوروبية، وكانت شرح هذه الأفكار وترويجها يتم من خلال صحيفة »البوشناق«.

وفي عام ١٩٠٠م، انتقل الدور الذي كانت تلعبه صحيفة »البوشناق« في الحياة العامة، إلى صحيفة جديدة هي مجلة »بهار« التي أسسها ثلاثة كُتّاب هم: صَفْوَت بك باشاغيتش (١٨٧٠-١٩٣٤)، وأدهم مُلاعبديتش (١٨٦٢-١٩٥٤)، وعثمان نوري حجيتش (١٨٦٩-١٩٣٧)، وكان الهدف من تأسيسها أن تكون وسيلة لتنوير البوشناق وتطويرهم ثقافياً، ولرفع مستوى تعليمهم الأخلاقي الإسلامي، أي أن

١٩٦) نفس المصدر السابق، ص: ١١٥.

١٩٧) نفس المصدر السابق.

تقوي «الدين والتنوير الثقافي».[198] كان مؤسسو مجلة «بهار» من صفوة أدباء عصرهم، فأما صَفْوَت بك باشاغيتش، فقد كان يتمتع بشهرة الشاعر الكبير الذي استطاع في قصائده أن يشيد الجسور بين الشرق والغرب، بينما كشف أدهم ملاعبديتش رواياته عن المعضلات والأمور الشائكة التي تواجه البوشناق وهم على الخط الفاصل بين حضارتين، وأما عثمان نوري حجيتش الذي كان قد تخرج من مكتب النواب ودرس الحقوق في جامعة زاغرب، فقد كان كاتبا يقلقه تشبث العلماء بالتقاليد ومقاومتهم للحداثة، وكذلك الوضع المزري للمؤسسات التعليمية المسلمة، وكان أكثر الدائرين في فلك مجلة «بهار» تركيزا على مسألة الإسلام والثقافة.

وفي عام ١٨٩٤م، أصدر عثمان نوري حجيتش، وهو طالب في جامعة زاغرب، رسالة بعنوان «الإسلام والثقافة».[199] وكانت هذه الرسالة ردا على بحث لكاتب صربي اسمه ميلان نيديلكوفيتش بعنوان «الإسلام وتأثيره على الحياة الروحية والتقدم الثقافي لأتباعه».[200] وجاءت الرسالة هذه في أكثر من مائة صفحة بهدف دحض فكرة المؤلف الصربي القائلة «إن دين محمد لا يوفر الأجواء العامة الملائمة للتطور الثقافي المستقبلي، بل وزيادة على ذلك، فإنه يقضي على ما تبقى من المظاهر الثقافية».[201] وفي الحقيقة فإن عثمان نوري حجيتش

١٩٨) محسن ريزفيتش، بهار – دراسة أدبية تاريخية، ص: ١٥.

١٩٩) عثمان نوري حجيتش، Islam i kultura – الإسلام والثقافة (زاغرب: مطبعة المؤلف، ١٨٩٤)، ص: ١٠١.

٢٠٠) نشر البحث في مجلة Letopis Matice Srpske (نوفي ساد)، الأعداد: ٤ (١٨٩٢) و ١، ٣، ٤ (١٨٩٣).

٢٠١) عثمان نوري حجيتش، Islam i kultura – الإسلام والثقافة، ص: ٥.

في رفضه لهذا البحث، خرج بملخص عن التاريخ الثقافي للإسلام، ناقش فيه عددا من المسائل، نذكر منها حالةَ العرب قبل الإسلام، وحياةَ النبي صلى الله عليه وسلم وأعماله، ومصادرَ التشريع الإسلامي، والخلفاءَ الراشدين، وحرق مكتبة الإسكندرية، والأمويين والعباسيين، والثقافة الإسلامية في إسبانيا، وانهيار الخلافة العباسية، والعثمانيين وحكمهم في البلقان، إلخ. ثم أتبع ذلك بمناقشة القدر والجبرية، والأسرة، وأوضاع المرأة، وتعدد الزوجات، والرِّق. ومن المؤكد أن هذه المواضيع كانت أكثر المسائل المطروحة على بساط البحث والنقاش في المؤلفات الجدلية الإسلامية في نهاية القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين.

وأوضح عثمان نوري حجيتش في رسالته أن الإسلام دين لا ينسجم مع التقدم الثقافي فحسب، بل يعود إليه الفضل فيما حققته الشعوب المسلمة من نجاح ثقافي عظيم، وذكر فيها الخدمات الجليلة التي قدمها العلماء المسلمون في مختلف فروع العلوم الإنسانية، وأشار إلى احترام الحضارة الإسلامية الكبير للعقل البشري، وإلى نجاح المسلمين في بناء المجتمع على القيم الأخلاقية الرفيعة، ونصح مسلمي البوسنة »الذين جعلتهم الأيام في مواجهة مباشرة مع الغرب« (ص: ٩٠) بأن يضاعفوا جهودهم في تحصيل العلم، وقدم لهم مسلمي الهند كمثال يُقتدى به.

وحسب المراجع التي استند إليها المؤلف في رسالته، فيمكننا القول أنها تمثل أول دراسة إسلامية قدمها عالم بوسني مسلم، واستخدم فيها مراجع أوروبية إلى جانب المؤلفات الإسلامية التقليدية، فقد أخذ عن Edward Gibbon أدوارد غيبون (١٧٣٧-١٧٩٤)، وGustave le Bon غوستاف ليبون (١٨٤١-١٩٣١)، وكذلك عن المستشرق

المجري Dr. Leitner د. ليتنر، والكرواتي Ante Starčević أنتي ستارتشيفيتش (١٨٢٣-١٨٩٦)، إلخ.(٢٠٢)

وفي الثلاثينيات من القرن العشرين أصدر المؤلف نسخة موسعة عن هذه الرسالة بعنوان «Muhamed i Kuran. Kulturna historija Islama – محمد والقرآن. التاريخ الثقافي للإسلام».(٢٠٣) وبقي هذا الكتاب عقودا طويلة أوسع الكتب الصادرة باللغة البوسنية إحاطة بتاريخ الثقافة الإسلامية.

إن احتدام النقاش حول الإسلام والثقافة كان بالتأكيد، أحد الأسباب التي حثت بعض البوشناق ليبدؤوا دراسة التفاصيل النظرية لهذه المسألة. وفي عام ١٩٠٦ ترجم محمد أمين ديزدار (١٨٨٢-١٩٣٩) المتخرج من مكتب النواب، مقالا بعنوان «Civilizacija – المدنية» لكاتبه العثماني ذي الأصل البوشناقي، هرسكلي عارف حكْمَتْ (١٨٣٩-١٩٠٣)،(٢٠٤) وكان ذلك المقال، هو الأول الذي ينشر لعالم بوشناقي في الصحف البوسنية، والذي يناقش فكرة المدنية. وبدا واضحا في ذلك المقال أن عارف حكمت كان متأثرا بابن خلدون، فبعد أن قدم وصفا موجزا لظاهرة المدنية في التاريخ البشري، بين ضرورة النظام، وأنواع المجتمعات، وعوامل تقدم المجتمع، واستنتج أن التقدم البشري لا يمكن أن يتحقق إلا إذا توفرت أسبابه، وهي حسب رأيه: المعرفة والعلم والقوانين والنظام.

---

٢٠٢) نفس المصدر السابق، ص: ٨١؛ ٥٩؛ ٥٧.

٢٠٣) عثمان نوري حجيتش، Muhamed i Kur'an, Kulturna historija Islama – محمد والقرآن. التاريخ الثقافي للإسلام، (بلغراد: مطبعة Drag. Gregović، ١٩٣١)، ص: ١٨٠.

٢٠٤) Gajrat - Kalendar، ١٩٠٦، ص: ١٢٠-١٢٥.

ولقد شكلت هذه الكتابات الموقف الأساسي لقيادة البوشناق الفكرية من الثقافة الأوروبية، سواء في عهد الحكم النمساوي الهنغاري، أو في العهود التي تلته. وتمثل هذا الموقف في قبول بعض المعايير والمؤسسات الأوروبية وذلك بشرط توافق الميزات الخاصة للثقافة الأوروبية مع الإسلام. ولكن هذا المعيار غير دقيق التحديد، سرعان ما أدى إلى بروز مفارقات جديدة، وخاصة حول البنية الداخلية للقانون الإسلامي. وكان السؤال المطروح هو: هل إن القانون الإسلامي برمّته ثابت أم أنه قابل للتغيير؟ وبعبارة أخرى، هل سيتم تقييم الثقافة الأوروبية من خلال الوحي فقط، أم من خلال تفسيرها التاريخي والثقافي أيضا؟ وعلى كل حال، فإن أمثال هذه المسائل أصبحت الموضوع المحوري للنقاشات بعد زوال الحكم النمساوي الهنغاري في البوسنة.

إن استعراض آراء عدد من المفكرين البوشناق حول الهجرة، والخدمة في الجيش غير المسلم، والمؤسسة الدينية، والخلافة والجامعة الإسلامية، والإسلام والثقافة الأوروبية، يقدم صورة عن أولئك الذين تصدوا للرد على تحديات العصور الحديثة، ويكشف المنهجية والوسائل التي اتبعوها، والحلول التي قدموها.

إننا نجد في المسائل المتقدمة تاريخيا كالهجرة والخدمة في الجيش غير المسلم، أن جواب العلماء جاء في صيغة رسائل تقليدية أو فتاوى، استند فيها أصحابها إلى النصوص الفقهية التقليدية وطبقوها على الواقع البوسني بالقياس. وكان الحلول التي قدموها تخدم المحافظة على الوجود الإسلامي في هذا الجزء من البلقان.

أما مسألة المؤسسة الدينية، فقد عالجها كل من العلماء، وقادة البوشناق السياسيون، والمثقفون المُحدثون من الشباب ، فأصدر مفتي سراييفو الفتوى التي أعطى فيها الشَرعية لقيادة المسلمين الدينية

الجديدة والمحاكم الشرعية كجزء من نظام القضاء في الدولة غير المسلمة، ولعب القادة السياسيون والمثقفون المحدثون من الشباب دورا هاما في التوصل إلى صيغة مؤسسية عملية للمؤسسة الدينية في البوسنة. ولقد وفر هذا الحل حيزا واسعا لإدارة الشؤون الإسلامية في العقود التي جاءت بعد ذلك.

ولقد برزت النقاشات حول مسألة الخلافة والجامعة الإسلامية، وكذلك حول الإسلام والثقافة الأوروبية، في العهد الذي ظهر فيه جيل جديد من العلماء والمثقفين على مسرح الحياة العامة في البوسنة. وكان معظم أبناء هذا الجيل خريجي مكتب النواب، حيث تخرجت أول دفعة منهم سنة ١٨٩٦م. وقد عمل جزء من المتخرجين من هذا المعهد قضاة ومدرسين في المدارس الثانوية، بينما واصل آخرون دراستهم العليا في جامعات أوروبا الوسطى، وكانوا يتقنون اللغات الأجنبية. كل هذا جعلهم مؤهلين للبحث في المسائل التي واجهت البوشناق سواء منها ما يتعلق بالعالم الإسلامي أو بأوروبا. إن جوابهم الذي جاء في الفترة التي يبحثها كتابنا هذا، كان في مجمله يقتصر الموقف المبدئي الذي يقضي بانتماء البوشناق إلى كل من الشرق والغرب، وبضرورة محافظتهم على الروابط المؤسسية وغير المؤسسية التي تربطهم بكلا الجهتين. ومن أجل تحقيق ذلك لم يكن كافيا أن يصدر عالم ديني متنور فتوى جديدة، بل كان البوشناق يحتاجون إلى تغيير عقلية الجماهير، وإلى مؤسسات ملائمة، وبيئة غير عدائية. ولقد اتخذ البوشناق خطوات كبيرة على هذا الطريق أثناء فترة الحكم النمساوي الهنغاري للبوسنة الذي دام أربعين عاما. ولكن سيطرة البيئة العدائية في الفترات المتأخرة قد أدى إلى تعطيل القبول الانتقائي للمعايير والمؤسسات الحديثة عند أبناء الشعب البوشناقي.

الخاتمة

إن تاريخ البوسنة الحديث بدأ مع إدخال إصلاحات التنظيمات في هذه الولاية التي كانت في ذلك الوقت تقع في أقصى الغرب من الإمبراطورية العثمانية. وشملت هذه الإصلاحات إقامة جيش على النمط الأوروبي، ووضع القوانين التي تنظم شؤون ملكية الأراضي، وإعادة تنظيم كل من نظام جباية الضرائب، وإدارة الولاية، والقضاء، والتعليم. وكل هذه الإجراءات طبقت في البوسنة في الستينيات من القرن التاسع عشر الميلادي، حيث سجلت البوسنة في ذلك العقد تقدما عاما على الصعيدين الاجتماعي والثقافي.

وجاءت نتائج إصلاحات التنظيمات معتدلة بسبب معارضة المسلمين الطويلة، ومقاومة غير المسلمين السياسية. ولم تبدأ إصلاحات التنظيمات هذه بتغيير العقلية التقليدية عند المسلمين في الدولة العثمانية، لكي يستعدوا لمواجهة تحديات العصور الحديثة، بل عمد القائمون على التحديث إلى استعارة مزايا الحداثة الأوروبية مباشرة، وغرسها في البيئة العثمانية. ولقد أدى هذا الأسلوب إلى عزل الصفوة العثمانية عن المسلمين العاديين، كما أنه لم يحظ برضى غير المسلمين التام.

لقد كانت البوسنة مثالا واضحا لهذا التناقض، فالبوشناق الذين يعيشون باستمرار شعوب تناصبهم العداء، أحسوا بالقلق وعدم الأمان، وهم يرقبون عن كثب المحاولات العثمانية لتغيير النظام الراهن، وهكذا

وقفت صفوة البوشناق السياسية في وجه الإصلاحات العسكرية، إلى أن هزمهم العثمانيون سنة ١٨٥١م، وقضوا عليهم تقريبا كقوة سياسية مؤثرة. واحتاج الأمر لأكثر من عقد من الزمن، قبل أن يصبح تجنيد البوشناق في الجيش النظامي أمرا مقبولا تماما. وقد حدث ذلك بعد المهمة التي قام بها العالم العثماني المشهور أحمد جودت باشا، الذي نجح في الحصول على تأييد العلماء والوجهاء البوشناق للإصلاحات. وهكذا فإن تراكم النتائج السلبية الناجمة عن مقاومة الإصلاحات، والتغيير التدريجي في عقلية قيادات البوشناق، والإدراك بأن البوسنة قد رمي بها في لجة الأزمات السياسية والاقتصادية، كل هذا أدى في النهاية إلى قبول هذه الإصلاحات.

وفي نفس الوقت تم إدخال نظام الولايات، وتم تأسيس المحاكم النظامية، وافتتحت المدارس الجديدة، وأنشئت المطابع، إلخ، وشهدت الطوائف غير المسلمة الصحوة والتجديد، ولكن الليبرالية التي أتت بها التنظيمات، والتوجه القومي عند الصفوة المتعلمة بين غير المسلمين، قد جاءا بنتائج عكسية، إذ تحولت هذه الصفوة إلى طليعة تقود تيار العداء للعثمانيين، وهذا بدوره كان يعني في معظم الأحيان محاربة المسلمين.

كانت أجوبة البوشناق على مشروع التحديث العثماني، شبيهة بأجوبة باقي المسلمين في مختلف أنحاء الدولة العثمانية، وتميزت هذه الأجوبة في معظمها بالتوجه الرافض للتحديث، ولا سيما في الجزء الأوروبي من الإمبراطورية العثمانية، واستمر الوضع على هذا الحال حتى نهاية التنظيمات.

وعلى النقيض من مشروع التحديث العثماني، والمبرَّر أيديولوجياً بالاستناد إلى تعاليم الإسلام، فإن الحكم النمساوي الهنغاري الذي

أقيم في البوسنة سنة ١٨٧٨م، قد جلب إليها الثقافة الأوروبية وجعل منها الإطار المرجعي لعملية التحديث، وبات من غير الضروري إعطاء المبرر الإسلامي للجهود التحديثية، كما كان الحال عليه في عهد التنظيمات العثمانية.

لقد خلّفت السنوات الأربعون من الحكم النمساوي الهنغاري في البوسنة، تغييرات كبيرة في الاقتصاد، والمجتمع، والثقافة، والسياسة. فعلى الصعيد الاقتصادي، حافظت الحكومة النمساوية الهنغارية على الوضع الراهن في علاقات ملكية الأراضي، مركزة اهتمامها على تحسين مستوى الإنتاج الزراعي، بينما أدخلت تغييرات كبيرة جدا في قطاعي الصناعة والمواصلات، ونتج عن ذلك زيادة كبيرة وسريعة في أعداد سكان المدن، فحصلت المدن البوسنية على أحياء ذات نمط أوروبا الوسطى، إلى جانب الأحياء المسلمة. وفي مجال التعليم، خرجت الأنماط الجديدة من المدارس، عينات جديدة من البوشناق المتعلمين، وتغيرت لغة التدريس وأبجديتها، وأدى تطور الطباعة إلى ظهور قاعات المطالعة، وصارت تلك القاعات أرضية لولادة أحزاب سياسية جديدة. ومَثَّلت الأحزاب السياسية التي ولدت في العقد الأول من القرن التاسع عشر، المرحلة النهائية في عملية تحول المجموعات العرقية البوسنية (الأرثوذكس - الصرب، والكاثوليك - الكروات، والمسلمين - البوشناق) إلى قوميات حديثة.

إن التغييرات التي جلبتها الإمبراطورية النمساوية الهنغارية على البوسنة، كانت غير ذات سابقة في تاريخ الإسلام في البوسنة، ولقد وفرت هذه الخلفية التاريخية القاعدة لأجوبة البوشناق الفكرية عن حداثة أوروبا الوسطى. وكما حدث مع المجموعات المسلمة الأخرى التي كانت تعيش تحت حكم غير المسلمين، فإن أهم التغييرات التي

جلبتها الحداثة للبوشناق، كانت تلك التي حدثت على صعيد الحياة الاجتماعية، والمؤسسات، والأخلاق.

لقد ناقش هذا الكتاب خمسا من تلك الأسئلة: التردد بين الهجرة أو البقاء تحت حكم غير المسلمين، والخدمة في الجيش غير المسلم، وإقامة المؤسسة الدينية، والروابط المؤسسية مع الخلافة، والعلاقة بين الإسلام والثقافة الأوروبية.

في الحديث عن الأجوبة الفكرية عن هذه المسائل، تركز الاهتمام على صورة أولئك الذين قدموا تلك الأجوبة، والأطر النظرية والمرجعية التي كانوا يستندون إليها.

لقد وجدنا أن العلماء في ردهم على مسألتي الهجرة والخدمة في جيش غير مسلم، قد اتبعوا أسلوب إصدار الفتاوى وكتابة الرسائل، وطالبوا المسلمين بالبقاء في البوسنة وشجعوهم على الخدمة في الجيش النمساوي الهنغاري، ولقد رجع علماء البوسنة في آرائهم هذه إلى النصوص الفقهية التقليدية، فطبقوها على الواقع البوسني. ويمكننا تصنيف هذه الأجوبة على أنها كانت أجوبة ما قبل الحداثة عن تحديات الحداثة.

وفيما يتعلق بمسألة المؤسسة الدينية، فقد أعطى مفتي سراييفو الشرعية لتأسيس القيادة الدينية الجديدة المنفصلة عن مكتب شيخ الإسلام في استنبول، وتم قبول تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية من خلال المحاكم النمساوية الهنغارية الرسمية، كما تم الاتفاق على وضع شكل مؤسسي لإدارة الشؤون الدينية والأوقاف والمعارف، وذلك بمشاركة من قيادات البوشناق السياسية والفكرية، وتم بنجاح المزج بين مبادئ التعيين والانتخابات الديموقراطية.

أما مسألة ارتباط الإدارة الإسلامية البوشناقية بالخلافة، فقد تم توفير ذلك من خلال الامتياز الذي يتمتع به شيخ الإسلام والذي

يخوله حق تنصيب رئيس العلماء بعد أن يعيِّنه القيصر النمساوي. ولقد حظي هذا الحل بتأييد من فكرة الجامعة الإسلامية التي لقيت شعبية واسعة في البوسنة في العقد الثاني من القرن العشرين، حيث تميزت تلك الحقبة بأعمال ترجمة نشيطة للمؤلفات المناصرة لفكرة الجامعة الإسلامية، ولقد أحس البوشناق، شأنهم شأن باقي الأقليات المسلمة، بأهمية القيادة الدينية العالمية، التي يمكنها أن توحدهم وتوفر لهم الحماية. وفي هذا الشأن أبدى البوشناق اهتماما كبيرا بترجمة أعمال أشهر الكتاب المناصرين لفكرة الجامعة الإسلامية.

وأخيرا، وحول مسألة العلاقة بين الإسلام والثقافة الأوروبية، وبعد الرفض الأولي، أبدى البوشناق قبولهم الانتقائي للثقافة الأوروبية، وجاء ذلك بفضل الأرستقراطية المتنورة والمثقفين، ولحقهم العلماء في تبني هذا الموقف، مستندين إلى آراء الكتاب الإصلاحيين العثمانيين والمصريين، وإلى تجربة المسلمين التاريخية في كل من الهند وروسيا.

إن المسائل التي استأثرت باهتمام المفكرين البوشناق أيام الحكم النمساوي الهنغاري للبوسنة، كانت متطابقة مع أكثر المسائل بحثا بين مختلف الشعوب المسلمة الخاضعة لحكم غير المسلمين في ذلك الوقت. ويلاحظ تشابه الأجوبة عن تلك المسائل، وذلك من حيث الحلول المقدمة، والأطر المرجعية، ويرجع سبب هذا التشابه إلى تشابه الظروف والأوضاع التاريخية، والمواجهة المشتركة لتحديات الحداثة الأوروبية، وتشابه العقلية المسلمة.

لقد وضعت أجوبة البوشناق الفكرية عن تحديات الحداثة في العهد النمساوي الهنغاري، القاعدة التي قامت عليها مناقشات المسائل المشابهة في العقود التي تبعت تلك الحقبة.

محتويات

ولد فكرت كارتشيتش سنة ١٩٥٥م، في مدينة فيشيغراد، حيث أنهى تعليمه الابتدائي، ثم انتقل إلى سرايفو وأنهى فيها دراسته الثانوية في معهد الغازي خسرو بيك الديني. وفي عام ١٩٧٨م، تخرج من كلية الحقوق في سرايفو، وحصل بعد ذلك على إجازة الماجستير سنة ١٩٨٥م، ودرجة الدكتوراه سنة ١٩٨٩م، من كلية الحقوق في جامعة بلغراد.

عمل أستاذا محاضرا في كلية الدراسات الإسلامية في سراييفو، وفي جامعة مرمرة في استنبول، والجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا في كوالا لمبور. وهو اليوم أستاذ في كليتي الدراسات الإسلامية والحقوق في سراييفو.

ألف فكرت كارتشيتش عددا من الكتب في تاريخ الشريعة الإسلامية ومؤسساتها، وفي التاريخ الحديث للشعوب الإسلامية، نذكر منها، »المحاكم الشرعية في يوغوسلافيا ١٩١٨-١٩٤١« (سراييفو ١٩٨٥)، »الجانب الاجتماعي القانوني للإصلاح الإسلامي« (سراييفو ١٩٩٠)، »دراسات في الشريعة الإسلامية« (زينيتسا ١٩٩٧). كما أعد كتاب »مسلمو البلقان، المسألة الشرقية في القرن العشرين«، كما شارك في تأليف كتاب »الفقه الإسلامي في المجتمعات المعاصرة« (سراييفو ١٩٩٨). أما كتابه »تاريخ الفقه الإسلامي في البوسنة والهرسك« فقد نشر في استنبول سنة ١٩٩٣م، باللغتين العربية والتركية.

...إن هذا البحث الذي يقدمه الأستاذ فكرت كارتشيتش سيكون - حسب تقديرنا - ذا أهمية أولى بإدخال نبرة من الكرامة، وبالإعلان عن العقلية التي تسمو فوق المرثية الكئيبة، وتنطلق أبعد وأعمق من السخط والتمرد. إن معايشة البوشناق لماضيهم، والمصقولة بالعلم الغزير الذي يقدمه هذا البحث، تسمو إلى مرتبة الوعي الذاتي الانعكاسي.

أ. د. فريد موهيتش

يقدم الأستاذ فكرت كارتشيتش في هذا الكتاب عرضا واسعا وتفصيليا للنتائج التاريخية التي نجمت عن ظاهرة التحديث في البوسنة. ويصف المؤلف - مستفيدا من معلومات تاريخنا الحديث - المصير الفريد للبوشناق بصفتهم شعبا مسلما نشأ على التربة الأوروبية.





ISBN 9958-23-158-1
9 799958 231581